2024/0116119/9
ادارة حقوق الانسان

دولـــــة قطـــــر
State of Qatar

التقرير الوطني الدوري الثالث لدولة قطر حول التدابير التي اتخذتها الدولة بشأن الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الانسان

مايو 2024م

مقدمة

1. تتشرف دولة قطر بأن ترفع هذا التقرير الدوري الثالث إلى لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) عملاً بأحكام الفقرتين (1) و (2) من المادة 48 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان. وحيث أن دولة قطر كانت قد انضمت إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان فإنها تؤكد تمسكها بالمفاهيم والأهداف التي تضمنها الميثاق. وسنفصل في هذا التقرير التدابير التي اتخذتها دولة قطر تنفيذاً لأحكام وبنود الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
2. يعد هذا التقرير تقريراً وطنياً مشتركاً، حيث قامت بإعداده عدد من الجهات الحكومية المعنية بالدولة وهي: إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية، ووزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة العمل، وزارة البيئة والتغير المناخي ، وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة ، وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، وزارة الصحة العامة، المجلس الأعلى للقضاء، النيابة العامة، جهاز التخطيط والإحصاء، اللجنة الوطنية لحماية الطفل والمرأة، صندوق قطر للتنمية. وقد تم إعداد هذا التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية والاسترشادية التي أصدرتها لجنة الميثاق بشأن إعداد التقارير الخاصة بالميثاق العربي لحقوق الإنسان والتي يتعين على الدول الأطراف تقديمها بموجب المادة 48 منه. وتم إرسال هذا التقرير إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان[1] للاستئناس بمرئياتها وملاحظاتها.
3. إن دولة قطر إذ ترفع إلى اللجنة الموقرة هذا التقرير الدوري الثالث، فإنها تؤكد استعدادها التام للتعاون معها في الرد على أية استفسارات تتعلق بتنفيذ أحكام الميثاق. وترجو دولة قطر للجنة دوام التوفيق والنجاح في الاضطلاع بمهامها المضمنة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

[1] اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تأسست عام 2002 كمؤسسة وطنية مستقلة معنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وصدر المرسوم بقانون رقم 17 لسنة 2010 بتنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بهدف منح اللجنة المزيد من الضمانات والاختصاصات حتى تتوافق مع مبادئ باريس وهي تلك المبادئ التي تنظم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول العالم، وقد نالت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان شهادة الاعتماد (A) من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (ICC) في جنيف للمرة الأولى في عام 2010،كما منحت اللجنة درجة التصنيف (A) على مستوى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول العالم للمرة الثانية على التوالي في ديسمبر 2015. وتعمل اللجنة على اقتراح السبل اللازمة لتعزيز ومتابعة تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي أصبحت الدولة طرفاً فيها، والتوصية بشأن انضمام الدولة إلى غيرها من الاتفاقيات والمواثيق، والنظر في أي تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الإنسان، والعمل على تسوية ما تتلقاه من بلاغات أو شكاوى بشأنها، والتنسيق مع الجهات المختصة لاتخاذ اللازم بشأنها، واقتراح السبل الكفيلة بمعالجتها ومنع وقوعها، وإبداء المقترحات اللازمة للجهات المعنية بشأن التشريعات القائمة ومشروعات القوانين، ومدى ملاءمتها لأحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها، إضافة إلى رصد أوضاع حقوق الإنسان في الدولة، وإعداد التقارير المتعلقة بها، ورفعها إلى مجلس الوزراء مشفوعة بمرئياتها في هذا الشأن، ونشر الوعي والتثقيف بحقوق الإنسان وحرياته، وترسيخ مبادئها، على صعيدي الفكر والممارسة، وإجراء الزيارات الميدانية للمؤسسات العقابية والإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية، ورصد أوضاع حقوق الإنسان فيها.

1. جهود وإنجازات دولة قطر خلال فترة عضويتها السابقة في مجلس حقوق الإنسان

4. حرصت دولة قطر خلال فترات عضويتها في مجلس حقوق الإنسان على المشاركة الفعالة والتعاون البنّاء مع الدول الأعضاء من أجل تمكين المجلس من الاضطلاع بولايته على أفضل وجه وتحقيق الأغراض النبيلة التي أنشئ من أجلها.
5. وانطلاقا من إيمانها بأهمية مواصلة العمل في هذا المحفل الدولي المهم، اتخذت حكومة دولة قطر قرارا بالترشح لعضوية المجلس للفترة 2024–2026، ولعل ما شجعها في اتخاذ هذا القرار هو أنها أوفت بالتزاماتها الوطنية والدولية، وما زالت تحرز تقدما نحو الوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها عند انتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان خلال الاعوام 2015–2020. و2022–2024.
6. وقد أحرزت الدولة، من خلال تطبيق رؤية قطر الوطنية 2030 والاستراتيجيات القطاعية، تقدما كبيرا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وظلت رائدة إقليمية من حيث عدد من المؤشرات الرئيسية في مجالات مثل التعليم والسلام والتنمية والأمن والصحة ومشاركة المرأة في القوى العاملة. وأُجريت أول انتخابات عامة على الإطلاق في قطر في أكتوبر 2021، بنسبة مشاركة تزيد قليلاً عن 60 في المائة.
7. وتماشياً مع المرسوم الأميري رقم 4 لعام 2021، تم إنشاء وزارات جديدة للإشراف على قضايا العمل والتنمية الاجتماعية وقضايا الأسرة والبيئة والتغير المناخي والفضاء الالكتروني، وتم توسيع ولاية وزارة التربية والتعليم. واستمر ازدياد وعي الموظفين العموميين بمعايير حقوق الإنسان، واستمر تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. واحتلت قطر المرتبة الأولى بين بلدان الشرق الأوسط فيما يتعلق بتقديمها للخدمات الصحية. وجاءت في المرتبة الخامسة عشرة من بين 154 دولة في الترتيب الذي وضعته مجلة Der Spiegel استنادًا إلى مدى نجاح البلدان في التغلب على الوباء كوفيد – 19، وعملت جميع الهيئات الحكومية معًا من أجل احتواء انتشار الوباء وضمان صحة جميع المقيمين، سواء كانوا قطريين أو غير قطريين. وقد أعدت خطة استجابة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واتبعت أفضل الممارسات الدولية. وعلى الرغم من أن الحكومة قد فرضت بعض القيود المؤقتة أثناء الوباء، فإنها لم تنتهك الحق في حرية التنقل في أي وقت.
8. وهذا الصدد نورد أبرز الخطوات والتطورات التي اتخذتها الدولة خلال الفترة المنصرمة على جميع المجالات والاصعدة كالتالي:

التطورات على صعيد التشريع الوطني والاتفاقيات الدولية

أولاً: الإطار التشريعي لحماية حقوق الإنسان:

الحماية الدستورية

9. أفرد الدستور القطري لعام 2004 بابه الثالث (المواد 34–58) للحقوق والحريات الأساسية، حيث تبنى مبدأ التكاملية والتداخل والترابط وعدم التجزئة، فكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية على حد سواء. ومن ضمن الحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور، على سبيل المثال لا الحصر: المساواة أمام القانون، وحظر التمييز، والحرية الشخصية، وتجريم التعذيب، وحرية الصحافة والتعبير، وإنشاء الجمعيات، وحرية العبادة، والحق في العمل، والحق في التعليم، وحق التجمع [ملحق رقم (2)] وقد أكد الدستور على عدم التضييق على هذه الحقوق أو الانتقاص منها، بحجة تنظيمها أو تعديلها، فنصت المادة (146) على أنه لا يجوز تعديل الأحكام الخاصة بالحقوق والحريات العامة إلا في الحدود التي يكون الغرض منها منح المزيد من الضمانات لصالح المواطن.

الضمانات القانونية لحقوق الانسان

10. وقد تم تعزيز الحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور من خلال اصدار مجموعة من التشريعات والقوانين والتي سوف يتم التطرق لبعضها خلال هذا التقرير في مختلف المجالات ذات العلاقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ثانياً: التشريعات الوطنية

11. شهد عام 2023م صُدور العديد من التشريعات التي تشكل أهمية خاصة في ترقية وتعزيز حقوق الإنسان بدولة قطر، بما يؤكد حرص الدولة على مواصلة الجهود لكفالة حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال إيجاد البيئة التشريعية اللازمة. **وأهمها:**

أ- القوانين

1-القانون رقم (1) لسنة 2023 بشأن التوثيق

12. تثمن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان إصدار قانون جديد بشأن التوثيق، وقد جاء هذا القانون بالعديد من الأحكام الهامة التي تكرس لحماية حقوق الأفراد وتحقيق المصلحة العامة، ومن هذه الأحكام ما تضمنته المادة **(5)** حيث نصت على "إذا كان أحد أطراف المحرر أصم أو أبكم، أو تعذر

عليه لأي سبب، الإفصاح عن إرادته، فعليه أن يستعين بمن يفصح له عن إرادته، ويُوقّع معه المحرر بهذه الصفة، وذلك بعد تحليفه اليمين، من قبل كاتب العدل، ويُثبت ذلك في المحرر.

13. كما تضمنت المادة رقم **(10)** النص على "إذا اتضح عدم توافر أهلية أو رضى ذوي الشأن، أو إذا جاوز الوكيل حدود وكالته، أو إذا كان المحرر المطلوب توثيقه ظاهر البطلان أو كان مخالفاً للقوانين واللوائح أو النظام العام أو الآداب العامة، أو توافر سبب آخر يمنع توثيق المحرر، وجب على كاتب العدل أن يرفض التوثيق، وأن يعيد المحرر إلى ذوي الشأن مع إبداء أسباب الرفض كتابةً، ولحماية حقوق الإفراد نصت المادة **(18)** على أنه "يجب على الإدارة، عند إجراء أي تحديث للبيانات، إخطار ذوي الشأن به على عنوانهم الوطني، وذلك خلال (30) ثلاثين يوماً من إجرائه .ولذوي الشأن التظلم من هذا الإجراء إلى الوزير خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار، ويتم البت في التظلم وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة (11) من هذا القانون، ويكون قرار الوزير بالبت في التظلم نهائياً.

14. وحرصاً على قيام كاتب العدل بأداء عمله على الوجه الصحيح كفل المشروع القطري له حصانه وفقاً لما تضمنته المادة (28) حيث نصت على أنه "لا يجوز، في غير حالات التلبس، القبض على كاتب العدل، أو تفتيشه، أو التحقيق معه، أو حبسه، لأمور تتعلق بأداء وظيفته، إلا بأمر من رئيس نيابة على الأقل."

15. ويحمد للمشرع أنه في المادة (29) أجاز لغير موظفي إدارة التوثيق القيام بكل أو بعض مهام كاتب العدل بقرار من الوزير كما أجاز في المادة (32) استخدام الوسائل الالكترونية واضفاء الحجية القانونية على النسخ والإجراءات الالكترونية وعند الاختلاف يعد بالأصول الورقية وذلك لتيسير إجراءات توثيق المحررات.

2-القانون رقم (7) لسنة 2023 بشأن الوثائق والمحفوظات

16. تكمن فلسفة إصدار هذا القانون في حماية الوثائق العامة والتاريخية والوطنية والنص على أنها من الأملاك العامة للدولة ولا يجوز التصرف فيها أو تملكها أو حيازتها أو اتلافها إلا وفقاً لأحكام هذا القانون وهذا ما نصت عليه المادة (3) من القانون.

17. وبشأن الوثائق الخاصة ألزمت المادة (6) كل من يملك أو يحوز وثائق خاصة أن يقوم بتسجيلها لدى دار الوثائق، وفقاً للضوابط والشروط التي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح مجلس الأمناء. وحرص المشرع في المادة (7) على حماية حقوق مالك أو حائز الوثائق

الخاصة بعد تسجيلها لدى دار الوثائق أن يتولى حفظها وترميمها بنفسه أو من قبل دار الوثائق. وأجازت المادة (10) لدار الوثائق حق شراء أي وثائق خاصة تهم الصالح العام، ويتم تقييم هذه الوثائق وتحديد ثمنها عن طريق لجنة تُشكل بدار الوثائق لهذا الغرض تُسمى "لجنة تثمين الوثائق."

18. وأجازت المادتين **(13،12)** لمالك الوثيقة أو حائزها التظلم من قرار امتلاكها أو تقدير قيمتها. وأجازت المادة **(24)** للجهات المعنية التي قامات بترحيل محفوظاتها الاطلاع عليها أو استرجاعها مؤقتاً كلما اقتضى الأمر ذلك. وأجازت المادة **(27)** للأفراد الاطلاع على المحفوظات لاعتبارات تتعلق بالصالح العام، أو بمقتضيات البحث العلمي بشرط موافقة الجهة التي أصدرتها، مع مراعاة عدم المساس بالطابع السري للحياة الشخصية أو بأمن الوطن وسلامته، كما أجازت المادة (29) للأفراد الحصول على صورة من المحفوظات التي تخصه بعد سداد الرسم المقرر.

19. وحظرت المادة **(30)** على من يطلع على المحفوظات بعدم استعمالها خارج نطاق ما تسمح به أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

3-القانون رقم (8) لسنة 2023 بإصدار قانون السلطة القضائية

20. لقد جاء القانون الجديد للسلطة القضائية متوافقًا مع تكريس الدولة لاستقلالية السلطات القضائية، وقد تضمن القانون خمسة عشر فصلًا، تناول المشرع من خلالها تنظيم السلطة القضائية وتحديد اختصاصاتها وكيفية التعيين فيها والترقية بين وظائفها، والقواعد الخاصة بالأقدمية والندب والإعارة، وتفصيل حقوق القضاة وضمان مساءلتهم وانتهاء ولايتهم.

21. ويتضح ذلك من خلال ما جاء في المادة (3) الخاصة بإستقلال القضاء ومنحه موازنة مالية ما مفاده عدم الخضوع لأي سلطة أخرى في الدولة.

22. وقد تضمن القانون الجديد مواداً مُستحدثة لبعض الأمور لم تكن موجودة بالقانون المُلغى رقم (10) لسنة 2003 بإصدار قانون السلطة القضائية، فعلى سبيل المثال، نص القانون في المادة (9) منه على تشكيل هيئة تُسمى "الهيئة العامة للمحكمة" بمحكمة التمييز تختص بالفصل في تنازع الاختصاص وإقرار وتوحيد المبادئ القانونية وأي مسائل أخرى يحيلها المجلس الأعلى للقضاء للنظر والبت فيها. وكان القانون المُلغى قد عالج مسألة تنازع الاختصاص في حال وجود مبدأين متعارضين أو العدول عن مبدأ، بأن تجتمع دوائر محكمة التمييز للبت فيها، ولم تكن هناك هيئة عامة مُشكلة لدى المحكمة قبل صدور القانون الجديد، وقد خصصت المادة (10) دائرة من دوائر

محكمة التمييز للفصل في الطلبات التي يقدمها القضاة لإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شؤونهم الوظيفية، متى كان مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة، والفصل في طلبات التعويض عن تلك القرارات.

23. كما جاء بالمادة (17) جواز عقد المحاكمات وسماع الشهود وغير ذلك من الإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني، وفقًا للضوابط التي يُحددها المجلس، وبما لا يُخل بضمانات المحاكمات، وأن تكون العلانية مُتحققة إذا تمت إجراءات المحاكمة بالطريق الإلكتروني.

24. وقد عدل القانون في المادة (73) منه سن التقاعد بالنسبة للقضاة ليكون 65 سنة بدلًا من 70 سنة كما في القانون المُلغى. وقد أجاز القانون للمجلس أن يمد خدمة القاضي الذي بلغ سن التقاعد بما لا يجاوز خمس سنوات، ويكون مد الخدمة فيما يزيد عن ذلك، وبحد أقصى خمس سنوات، بمرسوم بناءً على اقتراح المجلس.

25. ومنحت المادة (74) القاضي الذي انتهت مدة خدمته لبلوغ السن التقاعد أو لأسباب صحية راتبًا إجماليًّا لمدة سنتين، كما كرست المادة (75) في حالة نقل القاضي بموافقته إلى وظيفة غير قضائية، يكون النقل إلى درجة تعادل وظيفته، وإذا كان راتبه الإجمالي وقت النقل يجاوز الراتب الإجمالي للدرجة المنقول إليها، يحتفظ بالفرق بين الراتبين بصفة شخصية، مع مراعاة ألا يقل راتبه الأساسي عن راتبه الأساسي وقت النقل كما منحت المادة (79) سلطة التعيين في وظيفة مساعد قاضي لرئيس المجلس الأعلى للقضاء، ما يكرس لاستقلال الهيئات القضائية.

4-القانون رقم (9) لسنة 2023 بإصدار قانون النيابة العامة

26. لقد جاء القانون الجديد للنيابة العامة متوافقًا مع تكريس الدولة لاستقلالية السلطات القضائية، وقد تضمن القانون ثلاثة عشر فصلًا، تناول المشرع من خلالها تنظيم النيابة العامة وتحديد اختصاصاتها وكيفية التعيين فيها والترقية بين وظائفها، والقواعد الخاصة بالأقدمية والندب والإعارة، وتفصيل حقوق أعضاء النيابة العامة وضمان مساءلتهم وانتهاء ولايتهم، كما تضمن القانون قواعد خاصة بتعيين مساعدي النيابة العامة وتنظيم حقوقهم.

<u>ومن أهم الأحكام التي استحدثها هذا القانون ما يلي:</u>

- المادة (1) التي كرست استقلالية النيابة العامة من خلال منحها موازنة مالية رقمًا واحدًا، ما مفاده أن النيابة العامة غير خاضعة للسلطة التنفيذية بشأن تلك الموازنة.

- المادة (4) التي استحدثت مسميات جديدة لوظائف أعضاء النيابة العامة، لمواجهة حجم أعمال النيابة العامة ويمكنها من تعيين المزيد من الأعضاء في الوظائف المختلقة.
- المادة (8) التي نص البند الثامن منها على أن اختصاص النيابة العامة بتلقي طلبات ذوي الشأن بشأن الإيداع في المؤسسات العلاجية النفسية، ومراكز علاج الإدمان، ودور الرعاية الاجتماعية، واتخاذ ما تراه مناسباً بشأنها، بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدولة.
- خفضت المادة (11) مدد الترقية لأعضاء النيابة العامة.
- كرست المادة (29) في حالة نقل عضو النيابة العامة بموافقته إلى وظيفة غير قضائية، يكون النقل إلى درجة تعادل وظيفته، وإذا كان راتبه الإجمالي وقت النقل يجاوز الراتب الإجمالي للدرجة المنقول إليها، يحتفظ العضو بالفرق بين الراتبين بصفة شخصية، مع مراعاة ألا يقل راتبه الأساسي عن راتبه الأساسي وقت النقل.
- عدل القانون الجديد في المادة (53) منه سن التقاعد بالنسبة لأعضاء النيابة العامة ليكون 60 سنة بدلًا من 70 سنة كما في القانون المُلغى، وقد أجاز القانون للنائب العام أن يمد خدمة عضو النيابة الذي بلغ سن التقاعد بما لا يجاوز خمس سنوات، ويكون مد الخدمة فيما يزيد عن ذلك، وبحد أقصى خمس سنوات، بمرسوم بناء على اقتراح النائب العام.
- المادة (55) التي منحت عضو النيابة العامة الذي انتهت مدة خدمته لبلوغ السن التقاعد أو لأسباب صحية راتبًا إجماليًّا لمدة سنتين.
- المادة (57) منحت سلطة التعيين في وظيفة مساعد النيابة للنائب العام، ما يكرس لاستقلال الهيئات القضائية في الدولة.

5-القانون رقم (13) لسنة 2023 بتعديل بعض أحكام القانون رقم القانون رقم (29) لسنة 2006 بشأن مراقبة المباني

27. لقد جاءت التعديلات بموجب هذا القانون لتكريس حق مالك المبنى بضرورة اتصال علمه بقرار اللجنة بصيانة العقار أو هدمه واتخاذ البلدية المختصة التدابير اللازمة لهدم المبنى أو جزء منه بعد أخطار المالك على عنوانه الوطني وبكتاب مسجل على محل إقامته وقد تضمن ذلك في المادة (6) والمادة (12) فقرة أولى.

28. وحرصاً على حقوق شاغلي المبنى المقرر هدمة كلياً أو جزئياً ألزمت المادة (3) فقرة أولى البلدية المختصة إخطار الشاغلين على عنوانهم الوطني وبكتاب مسجل على محل إقامتهم وتعليق نسخه من قرار الاخلاء على المبنى ولوحة الإعلانات في البلدية المختصة.

29. وحظرت المادة (15) ترك المباني مهجورة في حالة تضر الأمن العام أو الصحة العامة أو تشويه الوجه الحضاري أو المنظر العام، واجازات المادة للبلدية المختصة اتخاذ قرار يلزم المالك بالتدابير الواجب اتخاذها خلال مدة محددة وفي حال عدم قيامه بذلك تقوم البلدية المختصة بتنفيذها على نفقة المالك.

ب. قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية

1. قرار مجلس الوزراء رقم (9) لسنة 2023 باستثناء بعض الفئات من الخضوع لقطاع التأمين الصحي الإلزامي

30. يحمد للمشرع القطري استثناء بعض الفئات من الخضوع لنظام التأمين الصحي الالزامي كما جاء في المادة **(1)** من هذا القرار وهم:

1- غير القطرية المتزوجة من قطري.

2 – أبناء القطرية المتزوجة من غير قطري.

3 – أرملة أو مُطلّقة القطري غير القطرية، ما لم تتزوج من غير قطري.

4 – حاملو تصاريح الإقامة المؤقتة.

5 – أربعة من المستخدمين في منازل كل من المواطنين القطريين.

6 – المحبوسون احتياطياً والسجناء.

7 – الأيتام المقيّدون بدُور الرعاية.

8 – اللقطاء ومجهولو الأب.

9 – الدبلوماسيون وأفراد عائلاتهم (الزوج والأبناء الذين تقل أعمارهم عن ستة عشر عاماً).

10 – جميع فئات ركاب العبور (الترانزيت).

11 – مسافرو الدخول المؤقت.

12 – الزائرون (سمة فورية) لمدة (30) يوماً من دخولهم الدولة.

2. قرار وزير الثقافة رقم (7) لسنة 2023م باعتماد النظام الأساسي للمركز القطري الثقافي للمكفوفين

31. تثمن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان اعتماد النظام الأساس للمركز القطري الثقافي للمكفوفين حيث تضمن بيان أهداف المركز وأنواع العضوية وشروطها وكذلك بيان نظام تكوين مجلس إدارة المركز واختصاصاته.

3. قرار وزير الثقافة رقم (8) لسنة 2023م باعتماد النظام الأساسي للمركز القطري الثقافي للصم

32. كذلك تم اعتماد النظام الأساسي للمركز القطري الثقافي للصم وهو يتشابه مع النظام الأساسي للمركز القطري للمكفوفين وتأمل اللجنة الوطنية لحقوق الانسان أن يحقق المركزان الهدف المرجو منهما.

4. قرار وزير التربية والتعليم والتعليم العالي رقم 20 لسنة 2023 بتحديد ثمن الكتب الدراسية وأجرة المواصلات من الطلبة غير القطريين من غير مواطن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاعفاء منها

33. يحمد للمشرع القطري اعفاء بعض الفئات من ثمن الكتب وأجرة المواصلات الدراسية في المادة (4) من القرار للفئات التالية:

1- أولاد القطرية المتزوجة من غير القطري .

2 – ذوي الإعاقة .

3 – أولاد الأئمة والمؤذنين التابعين لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بناء على القائمة التي ترفعها الوزارة في بداية كل عام أكاديمي لوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، ووفقاً للشروط والضوابط التي تحددها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في هذا الشأن.

المساهمات والتعهدات والالتزامات الدولية

- يُشكل احترام حقوق الانسان وتأمينها من الاهداف الرئيسة لدولة قطر، ولذلك انضمت دولة قطر لسبع من الاتفاقيات الأساسية لحقوق الانسان من أصل تسعة بالإضافة إلى انضمامها للعديد من البروتوكولات الملحقة بهذه الاتفاقيات، نوردها كالاتي:
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بموجب المرسوم رقم (40) لسنة 2018.

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب المرسوم رقم (41) لسنة 2018.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بموجب المرسوم رقم (27) لسنة 2001.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يوليو 1976.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب المرسوم رقم (28) لسنة 2009.
- اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب المرسوم رقم (28) لسنة 2008.
- التوقيع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في يوليو 2007.
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية بموجب المرسوم رقم (15) لسنة 2003.
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.
- اتفاقية حقوق الطفل بموجب المرسوم رقم (45) لسنة 1995.
- اتفاقية العمل الجبري رقم (29) لعام 1930.
- اتفاقية الغاء العمل الجبري رقم (105) لعام 1975.
- اتفاقية التمييز في الاستخدام والمهنة رقم (111) لعام 1958.
- اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام رقم (138لعام 1973.
- اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال رقم (182) لعام 1999.
- اتفاقية تفتيش العمل في الصناعة والتجارة رقم (81) لعام 1947.

كما انضمت دولة قطر لاتفاقيات دولية أخرى تُعنى بتعزيز وحماية حقوق الانسان نذكر منها:

- الميثاق العربي لحقوق الانسان.
- اتفاقية إنشاء الاكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بصفتها منظمة دولية بموجب المرسوم رقم (11) لسنة 2019.
- الاتفاقية الدولية لقمع وتمويل الإرهاب لعام 1999 بموجب المرسوم رقم (20) لسنة 2018.
- الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل لعام 1997 بموجب المرسوم رقم (21) لسنة 2018.

- معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الاشخاص المكفوفين او معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات بتاريخ 17 سبتمبر 2018.
- البروتوكول الخاص بمنع وقوع أحداث العنف غير المشروع في المطارات التي تقدم خدمات النقل الجوي الدولي بموجب المرسوم رقم (63) لسنة 2017.
- المواثيق والاعلانات الإسلامية المعاصرة حول حقوق الإنسان.
- الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن جامعة الدول العربية.
- الاتفاقية إنشاء الاكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بصفتها منظمة دولية.
- الاتفاقية الدولية لقمع وتمويل الإرهاب.
- الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل.
- البروتوكول الخاص بمنع وقوع أحداث العنف غير المشروع في المطارات التي تقدم خدمات النقل الجوي الدولي.
- معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الاشخاص المكفوفين او معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات.
- الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان.
- الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان.
- الخطة العربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.
- برنامج عمل لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.
- برنامج عمل اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية.
- برنامج عمل لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان).
- اعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- القوانين الاسترشادية المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن جامعة الدول العربية.
- اتبعت دولة قطر في السنوات الأخيرة نهجاً استراتيجيا حيال سحب التحفظات العامة والاعلانات المقدمة على اتفاقيات حقوق الانسان بالإضافة إلى مراجعتها وموائمة التشريعات الوطنية معها، كما جرى مع اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية.

- حرصت دولة قطر على تقديم التقارير الدورية بموجب اتفاقيات حقوق الانسان المنضمة اليها، وأسفرت عملية مراجعة النهج على حصول دولة قطر على نسبة 100%في المؤشر الخاص بامتثال الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية بتقديم تقاريرها في وقتها المحدد وهي أعلى نسبة في التصنيف وفقاً لتقرير "المؤشرات الإحصائية الصادرة عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان" خلال الأعوام 2017– 22019.
- تعتبر دولة قطر من أوائل الدول التي قدمت دعوة مفتوحة ودائمة لأصحاب الإجراءات الخاصة في يناير 2010، وعلى أثر ذلك استقبلت دولة قطر عدد (5) من أصحاب الإجراءات الخاصة خلال الفترة من 2017–2020 كالتالي :

- الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي خلال الفترة من 2 إلى 10 سبتمبر 2019.
- الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي خلال الفترة من3 إلى 14 نوفمبر 2019 .
- المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم 8إلى 16 ديسمبر 2019.
- المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب خلال الفترة من 24 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2019 .
- المقررة الخاصة المعنية بتأثير السلبي للتدابير القسرية آحادية الجانب على حقوق الإنسان بالحق خلال الفترة ديسمبر 2020.

المحور المؤسسي لحماية حقوق الإنسان

34. تجسد اهتمام الدولة بحقوق الإنسان من خلال إنشاء العديد من المؤسسات المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بمفهومها التكاملي والمترابط والغير قابل للتجزئة على المستوى الحكومي وغير الحكومي على النحو التالي:

<u>الآليات الحكومية</u>

2.1.1 إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية

35. تأسست إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية في عام 2003 وفقاً لقرار وزير الخارجية رقم (16) لسنة 2003 بشأن إنشاء مكتب شؤون حقوق الإنسان. ومن خلال التعميم رقم (30) لسنة 2014 تم تغيير المسمى في الهيكل التنظيمي للوزارة ليصبح "إدارة حقوق الإنسان".

[2] https://www.ohchr.org/Documents/Issues/HRIndicators/Reporting_Compliance_map.pdf

ووفقاً للمادة (16) من القرار الأميري رقم (27) لسنة 2016 وقرار سعادة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية رقم (44) لسنة 2017فان الاختصاصات الرئيسية للإدارة تتمثل في:

- اختصاص استشاري يتعلق بتقديم الرأي والمشورة في الأمور والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان التي تحال إليها، وإبداء الرأي في مشروعات الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي ترغب الدولة أن تكون طرفاً فيها.
- اختصاص إعداد التقارير يتضمن إعداد ومناقشة تقارير الإنسان بموجب الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الانسان التي أصبحت الدولة طرفاً فيها وتقديمها لهيئات الرصد الدولية المعنية. وكذلك إعداد الردود على تقارير الحكومات الأجنبية عن أحوال حقوق الإنسان في الدولة وعلى التقارير التي تصدرها المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية حول أوضاع حقوق الإنسان في الدولة.
- اختصاص إعداد الدراسات والبحوث والتقارير ذات العلاقة بحقوق الإنسان وموافاة بعثات الدولة الدبلوماسية والقنصلية في الخارج بمستجدات حقوق الإنسان في الدولة.
- اختصاص متابعة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان محلياً ودولياً، ومتابعة الاجتماعات والأنشطة التي تعقد في إطار المنظمات الإقليمية، والعربية والدولية في مجال حقوق الإنسان.
- اختصاص تمثيلي ويتعلق بتمثيل الوزارة في الجهات المعنية بحقوق الإنسان التي تنشئها الدولة.
- وتجدر الإشارة الى ان الإدارة تتكون من ثلاثة أقسام هي: قسم الشؤون الدولية لحقوق الإنسان، وقسم الشؤون الإقليمية لحقوق الإنسان، وقسم معاهدات حقوق الإنسان.

2.1.2 إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية

36. جاء قرار إنشاء الإدارة بموجب القرار الوزاري رقم (26) لسنة 2005 في إطار اهتمام دولة قطر بحقوق الإنسان وتوفير الضمانات اللازمة لتعزيزها وحمايتها في المجالات كافة. وتعزيزاً لحقوق الإنسان في مجالات عمل وزارة الداخلية الرامية لحفظ النظام، وحماية ساحة القانون، ومكافحة الجريمة، وأداء مختلف الخدمات الإنسانية والاجتماعية للجمهور (مواطنين ومقيمين) دونما تمييز. وتتوزع اختصاصات الإدارة بموجب المادة (2) من قرار إنشاءها والهيكل التنظيمي المرافق للقرار على المحاور التالية:

- معالجة شكاوى وإلتماسات الجمهور المتعامل مع الإدارة، على أسس العدل والإنصاف، والقوانين المتبعة وذلك بالتنسيق مع أجهزة الوزارة المعنية.
- متابعة تنفيذ الالتزامات التي تقررها اتفاقيات حقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها والتي تخص عمل وزارة الداخلية وذلك بالتنسيق مع أجهزة الوزارة المعنية.
- اقتراح الرد على التقارير التي ترد من المنظمات والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتي تندرج ضمن اختصاصات الوزارة.
- التعليق على مشروعات القوانين الوطنية، والقوانين الاسترشادية العربية والخليجية وإبداء الرأي في الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وذلك قدر صلتها بعمل وزارة الداخلية.
- – زيارة المؤسسات العقابية والإصلاحية وأماكن الاحتجاز في الإدارات الأمنية وحجز الإبعاد للوقوف على مدى التزامهم بالقوانين واللوائح المعمول بها في الدولة، وعدم انتهاك حقوق الإنسان ورفع التقارير بشأنها للوزير.
- توعية أجهزة الوزارة المعنية بحقوق الإنسان من خلال إصدار النشرات والتعاميم وإقامة الندوات والمحاضرات، وذلك بالتنسيق مع إدارة العلاقات العامة بالوزارة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- الإسهام في تنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية لنزلاء المؤسسات العقابية والإصلاحية.
- متابعة أوضاع حقوق الإنسان للفئات الأولى بالرعاية (الطفل، والمرأة، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة).
- الإسهام بتوطيد حالة الرضا الوظيفي في إطار عمل وزارة الداخلية.
- إرساء الشراكات مع الجهات المحلية، والإقليمية، والدولية المعنية بحقوق الإنسان وبما يخدم تحقيق أهداف الإدارة.

وتتمثل أبرز إنجازات الإدارة في:

- إنشاء آلية لرصد وتقويم أوضاع حقوق الإنسان للمسجونين والمحتجزين وفقاً للمعايير الأممية.
- إعداد منظومة إرشادات توجيهية للجمهور المتعامل مع الإدارة من المشتكين والملتمسين
- تنظيم استطلاعات رأي الجمهور المتعامل مع الإدارة بالتعاون مع إدارة التخطيط الاستراتيجي.
- إنجاز جملة واسعة من الفعاليات التوعوية في مجال التربية على حقوق الإنسان وأنشطة تدريبية نوعية في قضايا حقوق الانسان وحزمة من المقالات والمحاضرات العامة.

- إصدار دليل بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان للمسجونين والمحتجزين ودليل آخر لحقوق المحبوسين وفقاً لقانون تنظيم المؤسسات العقابية والإصلاحية والمعايير الدولية ذات الصلة.
- المشاركة في إعداد تقارير الدولة لآليات الرصد الدولية والإقليمية.
- إنجاز جملة من البحوث النظرية، والأوراق البحثية، والدراسات الميدانية حول (البعد الإنساني في العمل الأمني، وحقوق ضحايا الجريمة، والإرهاب وحقوق الإنسان، والعنف الأسري، ومكافحة الاتجار بالبشر، وحقوق الإنسان في قضايا الهجرة واللجوء، وحقوق الإنسان في سياق مكافحة المخدرات، والجرائم الإلكترونية، وضمان حقوق الطفل في العمل الأمني وغيرها).

2.1.3 وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة

37. تم إنشاء وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة بموجب القرار الأميري رقم 75 لسنة 2021، حيث حددت المادة (10) اختصاصات الوزارة والتي تتضمن اقتراح وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية المتعلّقة برعاية الأسرة وأفرادها، وتوعية المجتمع بأهمية حماية الأسرة وترابطها، وإعداد وتنفيذ البرامج والخدمات ذات العلاقة لكافة فئات المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي، وتقديم خدمات هذا الضمان للمستحقين.
38. ويُناط بالوزارة جمع وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأسرة والاستفادة منها في البرامج والخطط والسياسات ذات العلاقة بالتنسيق مع الجهات المعنية الحكومية والخاصة، وتقترح وتنفذ السياسات المتعلقة بالإسكان.
39. وتتولّى الوزارة الجديدة الإشراف على تنظيم قطاع الأعمال الخيرية، وتسجيل وشهر الجمعيات والمؤسسات الخاصة والرقابة عليها.

2.1.4 اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة

40. أُنشِئَت اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بقرار مجلس الوزراء رقم (26) لسنة 2019، وقد تم إعادة تشكيل اللجنة بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بقرار مجلس الوزراء رقم (19) لسنة 2023 برئاسة وزير التنمية الاجتماعية والاسرة، ووكيل الوزارة المساعد لوزير التنمية الاجتماعية والاسرة نائباً للرئيس، وعضوية ممثلين عن الجهات التالية:

1. وزارة الخارجية

2. وزارة الداخلية
3. وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي
4. وزارة والرياضة والشباب
5. وزارة المواصلات
6. وزارة الثقافة
7. وزارة الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات
8. وزارة الصحة العامة
9. وزارة البلدية
10. وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة
11. جهاز التخطيط والاحصاء
12. جامعة قطر
13. اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
14. المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي
15. مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع

41. وقد جاء إنشاء اللجنة في إطار الامتثال لتوصيات لجان المعاهدات الدولية بشأن إنشاء آلية حكومية مستقلة تُعنى بحقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
42. وتهدف اللجنة إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ولها في سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات والمهام التالية:

- رصد أوضاع حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
- اقتراح السبل اللازمة لتعزيز ومتابعة تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، التي أصبحت الدولة طرفاً فيها، والتوصية بشأن انضمام الدولة إلى غيرها من الاتفاقيات والمواثيق ذات الصلة.
- دراسة التشريعات المتعلقة بالمرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، واقتراح تعديلها لتتوافق مع الاتفاقيات الدولية التي أصبحت الدولة طرفاً فيها.
- التنسيق بين الجهات المعنية في الدولة بشأن حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، لتعزيز العمل ضمن إطار وطني موحد ومنظم.

- المساهمة في إعداد التقارير الوطنية، المقرر تقديمها من الدولة إلى الهيئات والجهات الدولية المعنية بحقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بشأن الاتفاقيات التي أصبحت الدولة طرفاً فيها.
- اقتراح تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات وحلقات النقاش في الموضوعات المتعلقة باختصاصات اللجنة، والمشاركة فيها.

2.1.5 هيئة الرقابة الإدارية والشفافية

43. صادقت دولة قطر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالمرسوم رقم (17) لسنة 2007 وهي الاتفاقية الأممية الملزمة الوحيدة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته – ومن ثم أصبح للاتفاقية قوة القانون على المستوى الوطني وفقًا للمادة (68) من الدستور الدائم لدولة قطر. وتتطلب الاتفاقية من الدول الأطراف فيها تعزيز نظمها القانونية والمؤسسية المتعلقة بالنزاهة والشفافية وأن تُنشئ أجهزة متخصصة في هذا المجال أو تُعزز القائم منها.
44. وبهدف البناء على المنجزات المتعددة التي حققتها دولة قطر في هذا المجال، والذي جعلها تتبوأ مراتب عليا في المؤشرات الدولية ذات الصلة، اتخذت الدولة خطوات إضافية لتعزيز الإطار المؤسسي المعني بالنزاهة والشفافية، فصدر القرار الأميري رقم (84) لسنة 2007 بإنشاء اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية بتشكيل يضم الجهات الوطنية ذات الصلة. ومن ثم صدر القرار الأميري رقم (75) لسنة 2011 بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية والشفافية كهيئة متخصصة في تعزيز النزاهة والشفافية لتحل محل اللجنة المُشار إليها، بهدف تحقيق الرقابة والشفافية ونزاهة الوظيفة العامة، ومنع وقوع الجرائم التي تمس المال العام أو الوظيفة العامة والعمل على ضبط ما يقع منها. وجاء إصدار القرار الأميري رقم (6) لسنة 2015 بإعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية والشفافية، بالتركيز بشكل أكبر على جانب الوقاية، مع التركيز على المساهمة في تحقيق أعلى مؤشرات النزاهة والشفافية في مجال الوظيفة العامة ومكافحة الفساد بكل أشكاله وصوره، وتأكيدًا على استقلالية الهيئة فقد منح القرار الأميري المشار إليه للهيئة الشخصية المعنوية وجعل تبعيتها لسمو أمير البلاد مباشرة.
45. علمًا بأنّ دولة قطر تحتل المرتبة 35 عالميًا والثانية على مستوى الشرق الأوسط في مؤشر مدركات الفساد.

2.1.6 اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر

46. أُنشِئَت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (15) لسنة 2017، وذلك للقيام بدور المنسق الوطني لرصد ومنع ومكافحة الاتجار بالبشر. وقد تم تشكيل اللجنة برئاسة سعادة وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (وزارة العمل حالياً) وممثل عن وزارة الخارجية نائباً للرئيس وعضوية ممثل عن كل وزارة الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة الصحة العامة، ومكتب الاتصال الحكومي، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي. وتختص اللجنة بوضع الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وإعداد قاعدة بيانات تتضمن التشريعات الدولية ذات الصلة بالاتجار بالبشر ومراجعة التشريعات الوطنية ذات الصلة وضمان اتساقها مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تم التصديق عليها من قبل الدولة، ونشر الوعي بالوسائل المتعلقة بالاتجار بالبشر بالإضافة إلى اختصاصات أخرى. وقد اعتمدت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في شهر يونيو 2017، الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر 2017–2022، لتكون نبراساً ودستوراً للجنة وللجهات المعنية نحو منع ورصد ومكافحة كافة أشكال الاتجار بالبشر.

47. وتجدر الإشارة الى أن دولة قطر قد استضافت فعاليات النسخة الخامسة من مؤتمر الإنتربول الدولي لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في ديسمبر 2017، وذلك بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الإنتربول" ووزارة الداخلية القطرية واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

2.2 الآليات المستقلة

2.2.1 الآليات القضائية

48. تبنى الدستور مبدأ استقلال القضاء، حيث نصت المادة (130) منه على أن "السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها". وقد عول الدستور على شرف القضاة وتجردهم لضمان حقوق الناس وحرياتهم، حيث نصت المادة (131) على أن "القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية جهة التدخل في القضايا أو في سير العدالة". وقد كرس مبدأ استقلال القضاء أيضاً بقانون السلطة القضائية رقم (10) لسنة 2003، والنسخة الأحدث منه بالقانون رقم (8) لسنه 2023، حيث نصت المادة (2) منه على أن "القضاة مستقلون، وغير قابلين للعزل إلا وفقاً لأحكام هذا القانون، ولا يجوز المساس باستقلال القضاء،

أو التدخل في شؤون العدالة". وقد كفلت المادة (35) من الدستور حق التقاضي. ووفقاً لقانون السلطة القضائية، فإن المحاكم في دولة قطر تتكون من محكمة التمييز ومحكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائية. وقد أنشأ قانون السلطة القضائية المجلس الأعلى للقضاء لكي يعمل على تحقيق استقلال القضاء وتولى الاختصاصات المتعلقة بإبداء الرأي في المسائل المتعلقة بالقضاء، ودراسة واقتراح التشريعات الخاصة بتطوير النظام القضائي، وإبداء الرأي في تعيين القضاة وترقيتهم ونقلهم وندبهم وإحالتهم إلى التقاعد وفقاً لأحكام قانون السلطة القضائية، إضافة إلى النظر في التظلمات المتعلقة بشؤون القضاة، حيث يكون قرار المجلس بشأنها نهائياً. وقد كفل قانون السلطة القضائية الاستقلال المالي للمحاكم إذ نص على أن يكون للمحاكم موازنة تلحق بالموازنة العامة للدولة.

49. كذلك اتجه الدستور القطري للأخذ بفكرة الرقابة المركزية على دستورية القوانين وترك للقانون تنظيم هذه الرقابة وهو اتجاه تأخذ به أغلب الدساتير الحديثة، إذ يفضي إلى تحقيق أهم صور التوازن ما بين السلطات، فقد نص القانون رقم (12) لسنة 2008 على إنشاء المحكمة الدستورية العليا كهيئة قضائية مستقلة تكون لها موازنة مستقلة تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح والفصل في تنازع الاختصاص، والفصل في المنازعات التي تنشأ بشأن تنفيذ الأحكام النهائية المتناقضة الصادرة من جهات قضائية أو جهات ذات اختصاص قضائي إضافة إلى اختصاص تفسير القوانين إذا أثارت خلافاً في التطبيق، وكان لها من الأهمية ما يقتضي توحيد تفسيرها، وذلك بطلب يقدم من رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشورى. ووفقاً للنصوص سالفة الذكر فإن المحكمة الدستورية تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح وذلك من تلقاء نفسها أو بناءً على دفع الخصوم، وأحكامها وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن وملزمة لجميع جهات الدولة ولجميع من يتواجدون على أرضها.

50. وقد تمت تقوية وتعزيز استقلال القضاء باستصدار القانون رقم (7) لسنة 2007 بشأن الفصل في المنازعات الإدارية. وقد جعل هذا القانون من إساءة استعمال السلطة سبباً ومبرراً يؤدي لإلغاء القرار الإداري أو بالتعويض عنه.

51. نصت المادة 129 من دستور دولة قطر على أن "سيادة القانون أساس الحكم في ا الدولة وشرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحريات. نهج الدستور القطري مبدأ الفصل بين السلطات، وهي كل من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية واما السلطة القضائية فهي تتألف

من المحاكم والنيابة العامة حيث نضت المادة 136 من الدستور على تتولى النيابة العامة الدعوى العمومية باسم المجتمع، وتشرف على شئون الضبط القضائي وتسهر على تطبيق القوانين الجنائية، ويرتب القانون هذه الهيئة وينظم اختصاصاتها، ويبين الشروط والضمانات الخاصة بمن يولون وظائفها ، كما عُدت النيابة العامة هيئة قضائية مستقلة وذلك حسب المادة 1 من القانون رقم (9) لسنة 2023 بإصدار قانون النيابة العامة.

52. أنشأ القانون رقم 10 لسنة 2002 النيابة العامة وأولى لها سلطتي التحقيق والاتهام ومباشرة الدعوى وبوجه خاص التحقيق في الجرائم وتحريك الدعاوى الجنائية ومباشرتها أمام المحاكم والتصرف في المضبوطات. وعلى هذا خص قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم 23 لسنة 2004، النيابة العامة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها. هذا وقد أورد ذات القانون مجموعة من الصلاحيات للنيابة العامة التي تعينها على أداء مهمتها، حيث أوجب القانون عليها في المادة 63، التحقيق في كل الجنايات وما ترى من الجنح، ونص ذات القانون على مجموعة من الإجراءات المتعلقة بمباشرة التحقيق، كالمعاينة وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة والتفتيش المواد (74) الى (83) وكذا سماع الشهود وندب الخبراء والاستجواب والمواجهة وأوامر القبض والإحضار والحبس الاحتياطي وغيرها من إجراءات التحقيق التي أناط بها المشرع النيابة العامة دون غيرها كاختصاص أصيل.

53. كما أن النيابة العامة تختص –دستوراً– بالإشراف على شؤون الضبط القضائي، وهو ذلك الاختصاص الذي يمكنها من الإشراف على كافة أعمال مأموري الضبط والرقابة على مدى توافقها لأحكام القانون، ومن ذلك اختصاصها الوارد بنص المادة 8 من قانون النيابة العامة الذي نص على تولي النيابة العامة "الرقابة على الدور المخصصة للأحداث، وعلى المؤسسات العقابية وغيرها من أماكن الحبس، بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة، وذلك بعمل زيارات دورية ومفاجئة لها، والاطلاع على دفاترها، وأوامر القبض والحبس، وتلقي شكاوى المحبوسين والتحقيق فيها، واتخاذ ما تراه مناسباً بشأنها ".

2.2.2 مؤسسات المجتمع المدني

2.2.2.1 اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

54. أُنشِئَت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالمرسوم الأميري رقم (38) لسنة 2002 كمؤسسة وطنية مستقلة معنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وتعمل اللجنة على تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- إثراء ونشر ثقافة حقوق الإنسان المستمدة من الشريعة الإسلامية وكافة المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.
- العمل على تفعيل وترقية كافة الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور القطري الدائم.
- إزالة كافة الانتهاكات التي قد يتعرض لها الأشخاص الخاضعون للولاية القانونية لدولة قطر.
- تنمية العلاقات وصور التعاون بين اللجنة وكافة المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية سواء الحكومية أو غير الحكومية.
- وقد تم إعادة تنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بموجب المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 2010 وذلك بهدف منح اللجنة المزيد من الضمانات والاختصاصات حتى تتوافق مع مبادئ باريس وهي تلك المبادئ التي تُنظم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول العالم، ومنحها الاستقلال التام وجعلها ذات شخصية معنوية وموازنة مستقلة ومقرها الرئيسي مدينة الدوحة.
- وعلى الصعيد الدولي تصنف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الدرجة (A) وذلك من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI – لجنة التنسيق الدولية ICC سابقاً – والذي يضم في عضويته كافة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم.) وعملاً بمبدأ الشفافية وتحقق الوعي العام بحقوق الإنسان تقوم اللجنة الوطنية بنشر تقاريرها السنوية على موقعها الإلكتروني (www.nhrc-qa.org). والجدير بالذكر أن الحكومة تولي توصيات اللجنة الوطنية الاهتمام اللازم وتعمل على تنفيذها.
- ويتضح بالاطلاع على هذه التقارير مدى استقلالية اللجنة والجهود المبذولة في مجال حقوق الأنسان الذي يعتبر خيارا استراتيجيا في دولة قطر.

2.2.2.2 المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي

55. تأسست في 2013 كمؤسسة تنموية غير ربحية تسهم في التنمية الاجتماعية والبشرية وخدمة المجتمع القطري من خلال المراكز المتخصصة في مجالات دعم الاستقرار الأُسري ورعاية الأيتام وحماية الطفل والمرأة وتمكين الشباب ورعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة ورعاية كبار السن. وتخضع لأحكام المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2006 وتعديلاته بشأن المؤسسات الخاصة ذات النفع العام. وتهدف المؤسسة الى تنمية منظمات المجتمع المدني التي تعمل تحت مظلتها وتعزيز

قدراتها والنهوض بها وتطوير وتفعيل دورها في المجتمع، ووضع الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تساهم في الارتقاء بتلك المنظمات بما يمكنها من تحقيق الأهداف التي أُنشِئَت من أجلها. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن منظمات المجتمع المدني التي تعمل تحت مظلة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي حالياً هي:

- مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان)، والذي يُعنى بحماية حقوق المرأة والطفل المُعنَفين أو المعرضين للعنف والتصدع الأسري.
- مركز الاستشارات العائلية (وفاق)، والذي يختص بشؤون الأسرة.
- مركز رعاية الأيتام (دريمة)، والذي يختص بحماية الأطفال الأيتام ومجهولي الوالدين.
- مركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان).
- مركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة.
- مركز الإنماء الاجتماعي (نماء)، والذي يُعنى بتمكين الشباب.
- مبادرة بست باديز (قطر)، بهدف تأمين مشاركة ذوي الإعاقة في الحياة العامة.
- مركز النور للمكفوفين، بهدف تقديم خدمات نموذجية للمكفوفين وإدماجهم في المجتمع.
- مركز الصحة السلوكية: انضم المركز مؤخراً للمؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، ويعمل على تقديم الخدمات التوعوية والعلاجية والتأهيلية والتدريبية الفعالة في مجال الصحة السلوكية، والارتقاء بالخدمات الموجهة لمن لديهم انحرافات سلوكية ومضطربي السلوك في المجتمع.

2.2.2.3 مؤسسة التعليم فوق الجميع

56. من منطلق الإيمان بالحق في التعليم والأهمية الكبيرة التي توليها دولة قطر للتعليم أطلقت مبادرة مؤسسة التعليم فوق الجميع في عام 2012، حيث تهدف إلى بناء حركة عالمية تساهم في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية من خلال التعليم الجيد وغيره من مبادرات وبرامج الرفاه. وتركز المؤسسة بشكل خاص على المناطق الفقيرة ومناطق النزاعات وذلك عن طريق أربع برامج دولية وهي:

- **أيادي الخير نحو آسيا (روتا)**

57. تأسست المنظمة في ديسمبر 2005، وهي مؤسسة خيرية خاصة تهدف إلى توسيع مهمة المؤسسة لتشمل القارة الآسيوية والجالية المغتربة الآسيوية. وتتمثل مهمة المنظمة في دعم المجتمعات

المحلية تجاه تخطي العقبات وإيجاد الروابط التي تتيح تحقيق التعليم الأساسي والثانوي الجيد وبالتالي تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التعليم للجميع التي وضعتها الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو، وتشجيع العلاقات الإنسانية بين المجتمعات، وخلق البيئة الآمنة للتعليم، وتوفير فرص تعليمية متساوية، وتوفير الإغاثة التعليمية للمناطق المتضررة من الكوارث. ويشمل برامج روتا برنامجين رئيسيين برنامج "روتا " قطر ويتضمن نشاطها في قطر، أما البرنامج الثاني فيشمل نشاطها في آسيا والشرق الأوسط. ومنذ إنشائها قدمت أيادي الخير نحو آسيا التعليم والتدريب لأكثر من 1.5 مليون طفل وشاب في 15 دولة من أجل بناء قدراتهم للمساهمة في مستقبل مستدام.

- **برنامج علم طفلاً:**

58. يتصدى برنامج علِّم طفلاً من خلال الشراكة والابتكار، لجميع العقبات التي تحول دون حصول الأطفال الأكثر ضعفاً في العالم على تعليم ابتدائي جيد.
59. ويدعم البرنامج الأطفال للتغلب على حواجز التعليم المتعددة مثل الفقر، والحواجز الاجتماعية أو الثقافية، والأزمات والصراع وانعدام الأمن. كما أن البرنامج وشراكاته يُعزز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأطفال، وكذلك يُعزز اعتماد الأطفال على أنفسهم، ويدعمهم في تطوير مهارات الاتصال وحل المشكلات. برنامج مبادرة علِّم طفلاً له 86 مشروع في 55 دولة وأكثر من 44 شريك في العالم.

- **الفاخورة:**

60. تم إطلاق البرنامج في عام 2009 من أجل تجاوز آثار النزاع في قطاع غزة والذي نتج عنه تدمير العديد من المدارس والجامعات. منذ ذلك الحين تطور برنامج الفاخورة ليصبح نظام دعم شامل وحيوي للتعليم في غزة. تتمثل مهمة الفاخورة في تعزيز الحق في التعليم عن طريق دعم جيل جديد من الشباب المهمشين ليصبحوا قادة متعلمين، مهنيين مهرة ورواداً يلهمون أفراد عائلاتهم ومجتمعاتهم للتكاتف وتحقيق الازدهار.
61. تقدم مشاريع الفاخورة منحاً دراسية للطلاب الذين انهوا المرحلة الثانوية وطلاب الجامعات في مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا. كما تتيح إمكانية الحصول على التعليم العالي للشباب المهمشين من خلال برنامج شامل يوفر المنح الدراسية، ويُعنى بشؤون الطلاب، وتأهيل القيادات المدنية والتمكين الاقتصادي. علاوة على ذلك، يقوم برنامج الفاخورة بإعادة بناء وتجديد المؤسسات

التعليمية المتضررة، فضلاً عن دعم إعادة تأهيل خدمات الرعاية الصحية التي تضررت بسبب النزاعات.

- **حماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن والصراع**

62. يتعلق بأبحاث السياسات والدفاع عن حماية الحق في التعليم أثناء النزاع وانعدام الأمن. وتعمل المؤسسة بمثابة محفز لاتخاذ إجراءات ملموسة بين الشركاء العالميين لمنع الهجمات ضد التعليم في مثل هكذا أوقات، والتصدي على نحو أكثر فعالية لتلك الهجمات حال حدوثها. في سبتمبر 2012، أطلقت مؤسسة "التعليم فوق الجميع" دليلاً قانونياً دولياً يوضح ويدرس تقاطع حقوق الإنسان الدولية، والأوضاع الإنسانية، والقانون الجنائي فيما يتعلق بانتهاك الحق في التعليم والحقوق الأخرى ذات الصلة خلال النزاع المسلح وانعدام الأمن.

- **مؤسسة صلتك**

63. في إطار جهود الدولة الرامية لدعم وتشجيع البرامج العلمية المقدمة للشباب بشكل فعّال، وخاصة في المجال الاقتصادي، فقد صدر القرار الأميري رقم (3) لسنة 2008 بالموافقة على إنشاء مؤسسة "صلتك"، كمؤسسة خاصة ذات نفع عام، يكون مقرها مدينة الدوحة. وتهدف المؤسسة إلى تعزيز صلة الشباب بسوق العمل، ومد جسور التواصل فيما بين الشباب من مختلف الجنسيات والأديان. وقامت المؤسسة بتصميم برامج تهدف لمساعدة الدول الضعيفة والمتأثرة بالنزاعات في توفير البدائل التعليمية وريادة الأعمال للشباب لتحقيق الوصول الى حياة كريمة. وتؤمن صلتك بالقوة التحويلية التي توفرها فرصة خدمة كريمة للشباب الذكور والإناث على حد السواء.

- **جمعية المحامين القطريين.**
- **جمعية الأطباء القطرية.**
- **جمعية الهلال الأحمر القطري.**
- **الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة.**

2.2.2.4 معهد الدوحة الدولي للأسرة

64. معهد الدوحة الدولي للأسرة هو معهد عالمي معني بإثراء القاعدة المعرفية حول الأسرة العربية ومناصرة قضايا الأسرة عن طريق تعزيز ودعم السياسات الأسرية القائمة على الأدلة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

65. ويعد المعهد عضواً في مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، ويسهم بدور حيوي في جهود مؤسسة قطر الرامية إلى بناء مجتمعات تنعم بالصحة وتتمتع بأرقى مستويات التعليم وقوامها الأُسر المتماسكة والمتلاحمة في دولة قطر والمنطقة بأسرها.
66. ويتمتع المعهد بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.
67. ويحقق معهد الدوحة الدولي للأسرة أهدافه من خلال:

- تطوير بحوث علمية تدعم السياسات.
- تطوير سياسات أُسرية قائمة على الأدلة وذلك للتأثير على صانعي السياسات ومناصرة أفضل الممارسات.
- تقييم وتطوير البرامج الأسرية.
- تعزيز الوعي حول دور المعهد.
- تعزيز إمكانيات المعهد واستدامته.

2.2.3 المساعدات الإنسانية

2.2.3.1 مساعدات قطر في الخارج

68. انطلاقا من دورها الإنساني والأخلاقي والتزاما بمسؤوليتها كشريك فاعل في المجتمع الدولي، تحرص دولة قطر على الاضطلاع بدور ريادي في تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية، حيث تواصل عطاءها السخي وجهودها الحثيثة في دعم قضايا التنمية والإغاثة في الدول الشقيقة والصديقة، ومد يد العون والمساعدة لشعوب الدول النامية والمنكوبة، والمناطق التي تعاني من الآثار المدمرة للحروب والكوارث الطبيعية، مع الالتزام بالنزاهة والحيادية ودون تمييز أو أجندات سوى تخفيف المعاناة عن المتضررين من الأزمات بشتى أنواعها حول العالم.
69. والتزاماً بمبادئ سياستها الخارجية، تعمل دولة قطر على تعزيز المساعدات الإنسانية في مناطق الحروب ودعم جهود تقليص الاحتياجات الإنسانية المتوقعة في الظروف الطارئة، حيث قدمت العديد من المساعدات الإغاثية لعدة دول منها، سوريا واليمن وأفغانستان والسودان ولبنان والفلبين وغيرها.
70. وفي ضوء المساهمات الإنسانية الكبيرة للدولة فإنها تشغل عضوية مجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ. وتتربع دولة قطر في المرتبة الأولى عربياً والسادسة عالمياً بقائمة أكبر المساهمين في الصناديق والبرامج الأممية متعددة الشركاء، وتعتبر دولة قطر

في مصاف أكبر عشرة مساهمين لصالح مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وقد ارتفعت قيمة المساعدات والمعونات القطرية بشقيها الحكومي وغير الحكومي من حوالي 483 مليون دولار أمريكي عام 2008، إلى أكثر من ملياري دولار عام 2017.

71. وخلال عام 2020، بلغ إجمالي التمويل الذي التزمت به دولة قطر أكثر من 533 مليون دولار أمريكي، وذلك عبر تخصيص التمويل لمصلحة العديد من الشركاء في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية. كما تجاوز مجموع مساهمات صندوق قطر للتنمية في عمليات الدعم والإغاثة عام 2021، 550 مليون دولار أمريكي. وخلال عام 2020، أكثر من 533 مليون دولار. وفي عام 2019، أكثر من 577 مليون دولار.

72. كما أن دولة قطر شريك استراتيجي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وعضو في «نادي العشرين مليون فأكثر»، الذي يضم أبرز الدول المانحة والمتعاونة مع مفوضية اللاجئين، إلى جانب عضويتها في منصة الدعم لاستراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغانSSAR ، فضلاً عن تواجد مكتب قطري للمفوضية في الدوحة. بجانب أن دولة قطر تأتي ضمن الدول العشر الأولى التي تقدم مساهمات متعددة السنوات إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بالإشارة إلى أن مساهماتها المقدمة للفترة 2020–2023، تبلغ أكثر من 61 مليون دولار.

73. ففي العام 2020 تمكن صندوق قطر للتنمية بالإنابة عن دولة قطر من تمويل مشاريع بأكثر من 530 مليون دولار، شملت المساعدات الإنسانية والتنموية وتوزعت على عدة قطاعات أساسية، كقطاع التعليم والصحة والتمكين الاقتصادي والبنية التحتية وتغيير المناخ. وفي عام 2019، استفادت 58 دولة حول العالم من المساعدات القطرية السخية التي بلغ حجمها 577 مليون دولار، وهي ماضية في هذا الطريق لتخفيف المعاناة عن مئات الآلاف حول العالم.

2.2.3.2 مناطق النزاعات والكوارث

74. تتميز جهود دولة قطر بالفاعلية في مجال الاستجابة للأزمات والكوارث الإنسانية، وفي دعم وتعزيز الشراكة مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية الفاعلة والمؤسسات التابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات المجتمع المدني، لتنسيق العمل الإنساني الفعال للتعزيز والتأهب والوقاية وتيسير الحلول المستدامة للدول النامية.

75. وإلى جانب جهود الاستجابة لحالات الطوارئ والمساعدات الإنسانية، عملت دولة قطر على مساعدة الدول في تعزيز القدرات المؤسسية في قطاعات الصحة والتعليم والاقتصاد لبناء القدرة على الصمود، وتعزيز التأهب النظامي للكوارث، وتعزيز التنمية المستدامة الشاملة، بما ينسجم مع أجندة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

76. وخلال عام 2020 بلغ إجمالي التمويل الذي التزمت به دولة قطر أكثر من 533 مليون دولار أمريكي وذلك عبر تخصيص التمويل لمصلحة العديد من الشركاء في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة متعددة الأطراف والشركاء الثنائيين ومنظمات المجتمع المدني.

77. وتستند استراتيجية دولة قطر لمواجهة الكوارث على ثلاث ركائز أساسية، الأولى تتمثل في حماية جميع السكان في الدولة دون تمييز، وتقديم الرعاية الطبية المناسبة لهم، أما الركيزة الثانية فتهدف إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم الدعم والإعفاءات والمحفزات المالية لمختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة.

78. ويمثل تعزيز الإمكانات البشرية جوهر سياسة الدولة الداخلية والخارجية، إذ تحرص دولة قطر على تقديم المساعدات للمتضررين من الأزمات بشتى أنواعها، كالحروب والزلازل والفيضانات، وغيرها من الكوارث الطبيعية، من خلال تقديم المساعدات الإنسانية، مع التزامها بمُثُل النزاهة والحيادية.

79. وعلى مدار السنوات الماضية، وسعت دولة قطر برنامج مساعداتها الدولية على نحو كبير، وذلك من خلال تقديم التبرعات الحكومية إلى جانب تلك التي تقدمها المؤسسات الخيرية القطرية.

80. ووقعت المفوضية السامية للاجئين مؤخرا، اتفاقية مع صندوق قطر للتنمية بقيمة 8 مليون دولار، تقضي بتوفير تمويل مرن لها للأعوام 2021–2022، بهدف دعم جهودها الإنسانية حول العالم، وتأكيدا على التزام الدوحة بدعم اللاجئين والنازحين قسراً حول العالم. وتزخر قطر بتاريخ حافل من التعاون الهادف لدعم اللاجئين والنازحين والذي لطالما كان محورياً في دعم الجهود الإنسانية للمفوضية حول العالم، حيث فاق إجمالي المساهمات القطرية المقدمة 354 مليون دولار حتى نهاية 2021.

81. ففي الجمهورية العربية السورية بلغت قيمة المساعدات المقدمة من دولة قطر إلى الجمهورية العربية السورية 2,573,590,792 ريال قطري وذلك خلال الفترة 2014–2021، منها مساعدات

حكومية بمبلغ 785,199,483 ريال قطري، ومبلغ1,788,391,309 ريال قطري مقدم عن طريق المنظمات الغير حكومية.

82. ونظرا للوضع الحالي في سوريا، فقد تركزت معظم المساعدات في المجال الإنساني (ما يقارب 80%)، حيث وجهت الى مشاريع متعلقة بمساعدة النازحين في الداخل السوري (خاصة في شمال سوريا)، بالإضافة الى دعم المشاريع الموجهة لدعم اللاجئين في الدول الأخرى.

83. فمنذ 2016 تعهدت الدوحة بتقديم 100 مليون دولار سنويا، إيمانا بحق الشعب السوري الشقيق في العيش الكريم،

84. وقد ساهمت المساعدات المقدمة لسوريا في تحقيق عدة أهداف ضمن أهداف التنمية المستدامة، والتي جاءت في مقدمتها مجالات القضاء على الفقر والجوع والصحة وتوفير التعليم الجيد وأهداف أخرى تم تحقيقها ضمن المساعدات المقدمة خلال الفترة 2014–2021، وتشارك الدولة في جميع المؤتمرات الخاصة بسوريا والتي كان اخرها مؤتمر بروكسل السابع والذي تعهدت فيه الدولة بمبلغ 75مليون دولار أمريكي.

85. وتجاوزت مساعدات القطرية للسوريين منذ السنوات الأولى للأزمة حتى العام 2021، ملياري دولار أمريكي سواء من خلال المساعدات الحكومية أو من خلال منظمات المجتمع المدني والجمعيات الإنسانية والخيرية والمؤسسات المانحة القطرية.

86. وفي إطار دعمها للشعب الأفغاني، أقامت الدوحة جسرا جويا لنقل عشرات الأطنان من المساعدات الإغاثية والإمدادات أساسية للعاصمة كابول، عقب التطورات الأخيرة في أفغانستان، بالتعاون مع الأمم المتحدة للتصدي للأوضاع الإنسانية الكارثية. وبلغ حجم المساعدات الإنسانية القطرية التي وصلت أفغانستان حتى نوفمبر الماضي إلى 469 طناً. والشهر الماضي، أرسلت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدعم من الدوحة، أولى شحناتها العاجلة محمّلة بالمواد الإغاثية المنقذة للحياة إلى أفغانستان، وتلتها شحنات إضافية فيما بعد، لإعانة العائلات النازحة والأكثر عوزاً على مواجهة ظروف الطقس القاسية في فصل الشتاء.

87. ولعبت دولة قطر في أفغانستان دور الوسيط المحايد خلال السنوات الماضية بين طالبان والولايات المتحدة، توجت هذه المفاوضات بتوقيع اتفاق السلام في الدوحة في نهاية عام 2020 ما بين الولايات المتحدة وطالبان، ومن ثم دولة استضافت دولة قطر الحوار الافغاني الافغاني لبناء الثقة بين الأطراف الأفغانية.

88. وفي مجال جهود الإجلاء منذ منتصف شهر أغسطس 2021 قامت دولة قطر بإجلاء أكثر من 100,000 لاجئ من أفغانستان، حيث تلقت دولة قطر منذ أغسطس الآلاف من طلبات الإجلاء وتوفير معبر، آمن شمل هذا العدد صحفيين، وطلاب، ومعلمين، وناشطين، ومحامين، وأطباء، وفنانين، وموسيقيين، وغيرهم الكثير من الأفغان.

89. وقامت دولة قطر أيضاً بإجلاء مواطني دول صديقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، اليابان، وألمانيا، والمملكة المتحدة، والنرويج، فرنسا، ودول أخرى، إلى جانب عاملين في المنظمات الدولية.

90. ومنذ سبتمبر 2021، قامت دولة قطر بإرسال وتسهيل وصول أكثر من 800 طن من المساعدات الطبية، والغذائية، والشتوية، وغيرها من المساعدات. وكان اخرها 60 طناً في إبريل 2023 قدمت لوزارة التعليم الأفغانية بهدف دعم قطاع التعليم، كان ذلك إثر اتفاق بين مؤسسة التعليم فوق الجميع ووزارة التعليم الأفغانية وبدعم من قطر الخيرية والهلال الأحمر القطري.

91. كما قدمت دولة قطر 26 طناً من المساعدات الإغاثية في يونيو 2022، وذلك إثر الزلازل المدمرة في أفغانستان.

92. وقامت دولة قطر بالمشاركة في مؤتمر المانحين في أفغانستان في سبتمبر 2021، حيث تعهدت دولة قطر بتقديم 50 مليون دولار أمريكي لجهود الإغاثة والمساعدات القطرية لأفغانستان، كما شاركت دولة قطر المملكة المتحدة وألمانيا والأمم المتحدة في رعاية مؤتمر "أفغانستان2022 " والذي تعهدت به دولة قطر بتقديم 25 مليون دولار إضافية للمساعدات الإنسانية في أفغانستان، ليصبح إجمالي التعهدات 75 مليون دولار.

93. استضافت دولة قطر في العام الماضي 2022 اجتماع ما بين المنظمة والحكومة الأفغانية، وتبعه اجتماع في مارس 2023 حضره ممثلين من المنظمة والحكومة بالإضافة إلى ممثلين من مؤسسة بيل وملينداغيتس واليونيسف. واستضافت دولة قطر في بداية يونيو 2023 اجتماع الفريق الاستشاري التابع لمنظمة الصحة العالمية لبحث استئصال مرض شلل الأطفال.

94. وفي 20 مارس 2023، قامت دولة قطر باستضافة مائدة مستديرة حول التعليم في أفغانستان بمشاركة كل من وزير التعليم الأفغاني، مؤسسة التعليم فوق الجميع، ومنظمة اليونسيف، وممثلين من التعليم لا يمكن أن ينتظر (Education Cannot Wait) اتى هذا الاجتماع إثر عدة اجتماعات منذ العام الماضي بين الجانب القطري وعدد من الوفود من الجانب الأفغاني، وتكللت الجهود القطرية بحدوث هذا المؤتمر. وتم الاتفاق على دعم قطاع التعليم الأفغاني من خلال تعليم

30,000 ألف طالب في أفغانستان من فتيات وشباب في المرحلة الابتدائية، تكفلت بذلك مؤسسة التعليم فوق الجميع بالشراكة مع صندوق قطر للتنمية.

95. وفيما يتعلق بالدعم الإنمائي لليمن الشقيق، بلغ إجمالي المساعدات القطرية لليمنيين من الفترة 2013 إلى 2020 ما يقارب 195 مليون دولار، منها 70 مليون دولار في مجال المساعدات الإنسانية، تم صرف مبلغ 10 ملايين دولار من قبل صندوق قطر للتنمية في قطاع المياه والصرف الصحي، حيث تم تخصيص دعم لبرنامج تعزيز المياه والإصحاح بالتعاون مع منظمة اليونيسف منذ 2018 في اليمن لمدة 3 سنوات. وخصصت قطر 5 ملايين دولار لتوفير دعم مشروع صندوق الأمم المتحدة للسكان، وتم صرف مليون و800 ألف دولار لصالح ما يقارب 800 ألف مستفيد في قطاع الصحة. أما في قطاع المأوى فقد تم تخصيص دعم لمشروع من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بقيمة 2 مليون دولار. وفي نوفمبر الماضي، وقعت قطر اتفاقية مع برنامج الأغذية العالمي لتقديم مساهمة مالية بقيمة 90 مليون دولار للمساعدة في تلبية احتياجات الأمن الغذائي العاجلة في اليمن.

96. وفي مجال دعم الشعب الفلسطيني، تشكل المساعدات الإنسانية والتنموية التي توفرها دولة لتحسين الأوضاع المعيشية الصعبة للشعب الفلسطيني، لاسيما قطاع غزة، نموذجا باهرا لسياسة قطر في دعم الأشقاء والأصدقاء، وهو دعم جعلها تقف في طليعة الدول الداعمة لصمود الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال، عبر تعزيز جهودهم التنموية في مختلف قطاعات الصحة والتعليم والإسكان وغيرها من القطاعات الحيوية.

97. كما خصصت دولة قطر منحة مالية للقطاع بقيمة 360 مليون دولار تُصرف على مدار العام، ابتداءً من يناير 2021، في إطار دعم الجهود التنموية في قطاعات الصحة والتعليم والإسكان وغيرها من القطاعات الحيوية، ودفع رواتب الموظفين وتقديم المساعدات المالية للأسر المتعففة، وتشغيل محطات الكهرباء، للحد من تفاقم الوضع الإنساني والظروف المعيشية الصعبة.

98. وبتوجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، قدمت الدوحة في العام الماضي، منحة بقيمة 500 مليون دولار دعما لإعادة إعمار قطاع غزة.

99. وتواصل قطر منذ أكثر من عامين، توزيع مساعدات مالية للأسر الفقيرة في غزة شملت مئات الآلاف من الأسر، للتخفيف من معاناتهم الاقتصادية والإنسانية. وتندرج المشاريع القطرية الإغاثية ضمن منحة تتجاوز نصف مليار دولار. وتم تخصيص مبلغ 180 مليون دولار لتقديم الدعم

الإغاثي العاجل لقطاع غزة، بالإضافة إلى تعزيز برامج الأمم المتحدة في فلسطين وخدمات الكهرباء، بالإضافة إلى تخصيص 300 مليون دولار على شكل منح وقروض لدعم موازنة قطاعي الصحة والتعليم لدى السلطة الفلسطينية. وناهزت قيمة المنح القطرية لقطاع غزة، مليار ونصف المليار دولار منذ 2014. وتضاف هذه المنحة إلى سلسلة منح وعطاءات قطرية شملت كافة مستويات الحياة في فلسطين بصفة عامة وأحدثت طفرة في حياة سكان غزة وشغلت آلاف العاطلين.

100. وفي التزامها بالتعاون والتنسيق القائم مع برامج الأممية، وقعت اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة في 19 أغسطس الماضي، مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة، تقضي بتقديم 40 مليون دولار، كمساعدات مالية للأسر المتعففة في القطاع المحاصر، بدأ توزيعها في سبتمبر، بواقع 100 دولار كمساعدة شهرية لحوالي 100 ألف أسرة متعففة في محافظات القطاع. ولاتزال قطر في طليعة الدول الداعمة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، من أجل تمكينها للقيام بولايتها وتعزيز قدرتها لتنفيذ أنشطتها على نحو أكثر فعالية. وتعد قطر الأولى عربيا في تقديم الدعم للموارد الأساسية للأونروا، للسنتين 2019– 2020، حيث قدمت من خلال صندوق قطر للتنمية منذ عام 2015 وحتى 2020 ما يفوق 100 مليون دولار أمريكي. ويبلغ الدعم المقدم من قطر للوكالة في العام الماضي، إجمالاً 11,2 مليون دولار، وذلك بموجب الاتفاقية الموقعة في ديسمبر 2019 على هامش منتدى الدوحة بين قطر و"الأونروا"، وبعد حرب عام 2014، قامت مؤسسة التعليم فوق الجميع وبالتعاون مع المنظمات الأممية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبدعم من صندوق قطر للتنمية، بإعادة بناء المدارس والمرافق لـ 93 منشأة تعليمية في قطاع غزة لتعزيز تعليم الأطفال، والتي ولسوء الحظ تضررت بالفعل مرة أخرى بسبب الهجمات الإسرائيلية.

101. وفي نوفمبر الماضي، وقعت دولة قطر ممثلة في صندوق قطر للتنمية مع الأونروا، اتفاق مساهمة لدعم الموارد الأساسية للأونروا للفترة 2021–2022، بمبلغ 18 مليون دولار أمريكي، مع تقديم دعم إضافي شامل للاجئين الفلسطينيين في سوريا في قطاعات الصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية، بمبلغ إجمالي قدره 7 ملايين دولار.

102. وفي جمهورية السودان التي تُعد من ضمن أعلى عشر دول متلقية للمساعدات المقدمة من دولة قطر، حيث تم تمويل العديد من المشاريع التنموية. حيث بلغ مجموع المساعدات الحكومية والغير

حكومية المقدمة من دولة قطر إلى الحكومة السودانية خلال الفترة من 2014 إلى 2022: (2,091,319,623) ريال قطري.

103. كما تشرف دولة قطر على بناء 10 قرى نموذجية في دارفور. ومشروع خط الناقل الكهربائي بولاية نهر النيل. وتمويل مشاريع التنمية في دارفور – برنامج الإنعاش المبكر (UNDF). ومشروع خط الناقل الكهربائي بولاية نهر النيل. ومشروع التمويل المشترك بين اليونيسف والمفوضية الأوروبية والشراكة العالمية من أجل التعليم – تحسين فرص حصول 600,000 من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس على التعليم.

104. وخلال الازمة الحالية ونظرا لتردي الأوضاع الإنسانية في جمهورية السودان منذ 15 أبريل 2023م، قامت دولة قطر بتقديم مساعدات إنسانية متنوعة منها مستشفى ميداني كامل يضم غرف عناية مكثفة ومستلزمات طبية متكاملة ومواد غذائية وتموينية، وقد شاركت الدولة مؤخرا في مؤتمر المانحين للسودان وتعهدت بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي.

105. بلغ حجم مساعدات دولة قطر الإنسانية لضحايا الزلزال في تركيا وشمال سوريا سنة 2023 نحو 253 مليون ريال. تشمل مساعدات غذائية وطبية وغيرها، في وقت تواصل فيه قطر متابعة الأولويات الميدانية لدعم جهود الإنقاذ ورفع المعاناة عن المتضررين.

2.2.3.3 التعليم والتنمية

106. وعززت شراكة قطر والأمم المتحدة، تعاونهما في جعل التعليم أولوية رئيسية للسياسات التنموية، ففي 2019 تعهدت الدوحة بتعليم مليون فتاة بحلول 2021، ودعم إعلان "شارلوفوا" لتوفير التعليم الجيد للنساء والفتيات، فضلا عن الجهود القطرية الرامية إلى استصدار قرار الأمم المتحدة بشأن الحق في التعليم في حالات الطوارئ لعام 2010، والدور القطري الواضح في قضية التعليم في الدول النامية في جميع أنحاء العالم من خلال شراكاتها الإيجابية مع الأمم المتحدة واليونيسكو ومنظمات المجتمع المدني.

107. وفي هذا الصدد تواصل صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر، رئيس مجلس إدارة مؤسسة "التعليم فوق الجميع" جهودها البارزة حول التعليم من خلال اتفاقية الشراكة الموقعة بين المؤسسة والبنك الدولي بشأن إلحاق مليوني طفل بالمدارس في 41 دولة بحلول عام 2025، وستؤمن الاتفاقية 250 مليون دولار، وستغطي مجموعة من الدول النامية للعمل على توفير التعليم الابتدائي

للأطفال في بلدانهم. وتأتي هذه الاتفاقية بمساهمة جهود صندوق قطر للتنمية كشريك رئيسي للمؤسسة. وتدعم الدوحة عدة مبادرات لقطاع التعليم على الصعيد الدولي، مثل "حماية التعليم في مناطق النزاعات وانعدام الأمن"، ومبادرة أيادي الخير نحو آسيا (روتا)، ومبادرة "صلتك" وهي مبادرة اجتماعية تعمل على توسيع فرص التوظيف والأعمال للشباب في العالم العربي بأكمله، وتدعم المؤسسة مشاريع يديرها الشباب، ومبادرة "علم طفلاً" وهي مبادرة عالمية تهدف إلى تقليص أعداد الأطفال الذين فقدوا حقهم في التعليم في جميع أنحاء العالم بسبب النزاعات والحروب والكوارث الطبيعية، والفئات التي يمكن أن تواجه تحديات خاصة للحصول على التعليم مثل الفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات.

108. وفي 2020، مول صندوق قطر للتنمية أحد مشاريع مؤسسة التعليم فوق الجميع وGAVI في نيجيريا، الذي يهدف إلى بناء مجتمع صحي ومتعلم، يسعى من خلالها إلى تقديم اللقاحات إلى أهالي الأطفال **المحرومين من التعليم، كالأمهات الحوامل والأخوة دون سن الثانية، بالإضافة إلى أنشطة مصاحبة أخرى مثل نشر الرسائل الصحية والتوعوية في مدارس المشروع المستهدفة والمجتمع المدني.**

109. حصول 28% من الطلبة غير القطريين المقبولين في جامعة قطر خريف 2022 على مساعدة مالية وذلك في إطار حرصها على استقطاب الطلاب المتميزين والموهوبين للالتحاق بمختلف التخصصات والبرامج الأكاديمية. كما وقع صندوق قطر للتنمية في 7 مارس 2023 بالتعاون مع مؤسسة التعليم فوق الجميع، أربع مذكرات تفاهم مع كل من: جمهورية السنغال، وجمهورية بنغلاديش، وجمهورية ليبيريا، وبوركينا فاسو، وذلك على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، المنعقد حاليا في الدوحة. وتركز المذكرات الأربع على توفير فرص الوصول إلى تعليم جيد وضمان تسجيل أكثر من 709 آلاف و 60 طفلا من غير الملتحقين بالمدارس، وذلك من الآن حتى مارس 2027 من خلال برنامج علم طفلاً التابع لمؤسسة التعليم فوق الجميع. وتدعم المشاريع المصممة تمكين وصول التعليم إلى الأطفال والشباب غير الملتحقين بالمدارس.

2.2.3.4 التنمية المستدامة

110. تواصل دولة قطر التأكيد على التزامها بمواصلة تقديم الدعم الإنساني والمساهمة في الجهود الدولية الرامية للتخفيف من المعاناة الإنسانية والتحديات الأخرى التي تواجه البشرية، والمضي قدما بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

111. وتستند السياسة الخارجية القطرية إلى مبدأ التعاون والشراكة لمواجهة التحديات المشتركة، حيث ان رؤيتها الوطنية (2030) تعتبر مسألة التعاون الدولي جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية، وتعزيز الدور الإقليمي والعالمي لدولة قطر اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، خاصة في إطار منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية.

112. وتعهدت دولة قطر منذ انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة بتقديم مساهمات مالية سخية للعديد من البرامج والهيئات والكيانات الأممية التي تعمل على دعم المشاريع في مجالي التنمية والمساعدات الإنسانية، في إطار تماشي أهدافها مع رؤية قطر الوطنية 2030 وأهداف التنمية العالمية المستدامة، والتزاما بمسؤوليتها كشريك فاعل في جهود المجتمع الدولي.

113. وقدمت الدوحة تمويلا متعدد السنوات للموارد الأساسية للمنظمات الأممية بقيمة 500 مليون دولار، وذلك خلال توقيعها حزمة من الاتفاقيات مع الأمم المتحدة على هامش فعاليات منتدى الدوحة 2018، بالإضافة إلى تعهدها بتقديم دعم سنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتعتبر دولة قطر من الداعمين الرئيسيين للمنظمة الأممية.

114. وباتت دولة قطر في طليعة الدول التي تقدم مساعدات إنسانية وتنموية على المستوى الثنائي أو من خلال الأمم المتحدة وفي جميع مناطق العالم، لا سيما للدول النامية التي تواجه أزمات وحروباً وكوارث طبيعية، إذ تؤكد دولة قطر في مختلف المواقف والمناسبات التزامها بالمساهمة في الجهود الدولية الرامية للتخفيف من المعاناة الإنسانية والتحديات الأخرى التي تواجه البشرية، والمضي قدماً في تنفيذ خطتها للتنمية المستدامة لعام 2030.

115. وتدعم دولة قطر الدور الرائد الذي تضطلع به منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية في مجالات التنمية والمساعدات الإنسانية. وهناك العديد من الاتفاقيات بين دولة قطر وبرامج الأمم المتحدة مما يدل على دور قطر في تحقيق السلام والأمن الدوليين والتطوير المستدام.

116. وتشمل الاتفاقيات تعهداً بقيمة 500 مليون دولار (1.82 مليار ريال قطري) لبرامج الأمم المتحدة المختلفة، مما يجعل قطر سادس أكبر مانح عالمياً للأمم المتحدة، وافتتاح أربعة مكاتب جديدة للأمم المتحدة في الدوحة. ويتعهد الاتفاق كذلك بتقديم دعم سنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

117. كما جاء افتتاح بيت الأمم المتحدة في الدوحة خلال المؤتمر الخامس للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا، تجسيد للشراكة الاستراتيجية الطويلة الأمد لدولة قطر مع الأمم المتحدة لمواجهة التحديات العالمية.

2.2.3.5 مبادرة "فيفا قطر 2022 للجميع لمشاركة اللاجئين والنازحين الفرحة":

118. لطالما أولت دولة قطر اهتماماً كبيراً بالرياضة في جميع مجالاتها، وحرصت على الاستثمار في هذا المجال، قبل عقود من انطلاق صافرة بداية المباراة الأولى في مونديال قطر 2022، لإيمانها بقدرة الرياضة على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز قيم السلام والتفاهم بين كافة الشعوب. كما لعبت الرياضة دوراً رئيسياً في رؤية قطر الوطنية 2030، والتي تطلعت دولة قطر من خلالها إلى استخدام الرياضة لتعزيز التنمية والسلام في جميع أنحاء العالم، وتعزيز قيم الاحترام والاندماج الاجتماعي لجميع الناس وإحداث التغيير الاجتماعي الإيجابي.

119. وأطلقت قطر، تزامناً مع انطلاق بطولة كأس العالم فيفا قطر 2022، مبادرة إنسانية بعنوان «فيفا قطر 2022 للجميع لمشاركة اللاجئين والنازحين الفرحة»، حيث تهدف المبادرة الى نقل بهجة بطولة كأس العالم إلى اللاجئين والنازحين في مخيماتهم، حيث يعاني العديد من اللاجئين والنازحين من ضغوطات وأزمات نفسيّة، ومستويات عالية من العزلة والإحباط والاكتئاب والقلق تحلّ بهم نتيجة التجارب القاسية التي عاشوها بسبب عمليات النزوح، وتردي الأحوال المعيشية ونقص سبل العيش وضعف سبل الحصول على الخدمات الأساسية وعدم اليقين بشأن المستقبل، مما قد يؤدي إلى زيادة مخاطر العنف. لهذا السبب تهدف المبادرة لضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب. والمساهمة في بناء علاقات إيجابية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. وتسليط الضوء على قضايا وأوضاع النازحين واللاجئين داخل المخيمات.

120. حيث تم افتتاح مناطق للمشجعين داخل مخيمات اللاجئين والنازحين في عدد من الدول من ضمنها فلسطين والأردن والعراق ولبنان واليمن وتركيا وبنغلاديش والسودان والصومال وشمال سوريا وكينيا، لإتاحة الفرصة لهم لمشاهدة المباريات والاستمتاع بفعاليات كأس العالم المختلفة عن طريق شاشات عرض كبيرة.

121. تم تجهيز مواقع لإقامة بطولات تحاكي كأس العالم، فضلاً عن تنظيم أنشطة وبرامج ثقافية وتوعوية وترفيهية تهدف إلى تسخير الرياضة لتعزيز السلام والمساهمة في التخفيف من معاناة اللاجئين في ظل الظروف الإنسانية والاجتماعية والنفسية الصعبة التي يعيشونها.

122. مع بداية انطلاق مونديال قطر 2022، قامت قطر الخيرية بإنشاء منطقتين للمشجعين في بهسان شار في بنغلاديش، وشمل ذلك منطقة منفصلة للنساء والأطفال لضمان سلامتهم وحمايتهم، بالإضافة إلى منطقة مشجعين أخرى للرجال. استمتع 238,800 مشاهد بمباريات كأس العالم لكرة القدم خلال الفترة من 20 نوفمبر إلى 18 ديسمبر 2022. وكانت منطقة المشجعين مبادرة جديدة للاجئي الروهينجا، اذ تعتبر المرة الأولى التي تشهد فيها الجزيرة أنشطة ترفيهية تستهدف اللاجئين، كما شهدت المنطقة انخفاضاً في أعمال العنف. حيث تم تنظيم البرامج الثقافية والترفيهية من قبل اللاجئين بشكل يومي.

123. خلقت مناطق المشجعين فرصًا بديلة لكسب سبل العيش للاجئي الروهينجا من خلال اتاحة فرصة للاجئين ولاسيما النساء من خلال صنع وبيع السلع الأساسية الطازجة المطبوخة الخاصة بالثقافة الوطنية لميانمار. وقام أكثر من 187 شخصاً من النساء والرجال بتشغيل سوق الأغذية المحلي وحقق السوق دخلاً إجمالياً يقدر بأكثر من 39000 دولار أمريكي خلال 23 يومًا في جزيرة بهاسان شار.

124. وفي بنغلادش في مخيم كوكس بازار للاجئين والذي أكبر مخيم للاجئين في العالم، حيث يضم حوالي 800 ألف لاجئ أغلبهم من الروهينجا فروا من العنف في ميانمار. حيث عرض تم مباريات كأس العالم في 20 مركزًا مجتمعيًا في كوكس بازار بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حيث تم عرضها بشكل منفصل لما لا يقل عن 16,000من النساء والأطفال والرجال. وارتبط العرض أيضًا بالتنويه بالقيم الأساسية المتعلقة باللعب النزيه ومكافحة التمييز ومكافحة العنصرية وحماية الطفل.

125. وفي كينيا في مخيم داداب للاجئين بالقرب من الحدود مع الصومال، 218،873 لاجئًا وطالب لجوء مسجل حتى نهاية يوليو 2020، مما يجعله ثالث أكبر مخيم للاجئين في العالم. تم أنشأء ثلاث مناطق للمشجعين في مناطق مختلفة في داداب لاستيعاب العدد الكبير من اللاجئين، وتحديداً في مخيم داغاهالي ومخيم إيفو في داداب. اتسعت كل منطقة للمشجعين لحوالي 800-2000 متفرج يوميًا.

126. وفي الأردن في مخيم الزعتري للاجئين، وهو أكبر مخيم للاجئين في الشرق الأوسط وواحد من أكبر المخيمات في العالم، حيث يستضيف حوالي 80 ألف سوري أجبروا على الفرار من الحرب في سوريا. تم إنشاء منطقة مشجعين واحدة في مخيم الزعتري جمعت مئات الأطفال والشباب وكبار السن بشكل يومي لمشاهدة مباريات المونديال، حيث أقيمت خيمة تتسع لنحو 700 شخص وتستقبل بأقصى طاقتها 1000 شخص من مختلف الفئات العمرية.

127. وفي الصومال في مخيم شبيلي للنازحين والتي تستضيف حوالي 13000 نازح داخلي سعوا للجوء بسبب العنف، تم إنشاء منطقة مشجعين في مخيم شبيلي للنازحين داخليًا. جمعت المئات من الأطفال والشباب وكبار السن بشكل يومي لمشاهدة مباريات كأس العالم حيث أقيمت خيمة تتسع لنحو 700 شخص وتستقبل بأقصى طاقتها 1000 شخص من مختلف الفئات العمرية. وتم توزيع 500 وجبة بشكل يومي في منطقة المشجعين. وتم توزيع 1000 من السلال الغذائية بدعم صندوق قطر للتنمية على الأسر المحتاجة في المخيم في إطار مشروع الاستجابة العاجلة لمتضرري الجفاف في الصومال.

عدد الدول	8
عدد المواقع	52
عدد المستفيدين	241,000

128. كان لهذه المبادرة الإنسانية من دولة قطر الأثر الإيجابي في إحياء الأمل وإعادة الحياة الطبيعية للاجئين والنازحين داخل المخيمات من خلال توفير عدة برامج ترفيهية. كما ساعدت على تعزيز قيم الاحترام والاندماج الاجتماعي ومساعدة الشباب على تعلم قيم التفاعل السلمي، من خلال أشكال مختلفة من التعبير الفني والأنشطة الجماعية للاجئين والنازحين.

2.2.3.6 العملُ الإنسانيُّ والتنموي للجمعيَّات والمنظَّمات الخيريَّة القطريَّة:

129. شهدَ العملُ الإنسانيُّ والتنموي للجمعيَّات والمنظَّمات الخيريَّة القطريَّة، في الآونةِ الأخيرة، تحوُّلًا لافتًا، من خلالِ التركيزِ على تقديمِ الوسائلِ والأدوات التي تمكن المُحتاجين من الاعتماد على أنفسِهم، كتوفير وسائل الإنتاج، ورفع القدرات، واكتساب مهارات جديدة، وفتح آفاق واسعة في الكسب والمعيشة، ما أكسب قطر سمعة دولية رائدة في مجال العمل الإنساني.

130. ويعتبر دور المنظمات والجمعيات القطرية محوريًا في تخفيف المعاناة الإنسانية، إذ إنّ هذه الإسهامات من شأنها أن تمنح الأمل بدلًا عن اليأس، حيث إن الاستجابة الفعَّالة وتقديم المساعدات الإنسانية والتنموية يعدان نقطة تحول جوهرية في حياة الشعوب المنكوبة، ومرحلة لتمكينهم اقتصاديًا، وخطوة لبناء شراكات فاعلة لعمل الخير .

131. وعلى مدار السنوات الماضية، ظلت المنظمات الإغاثية والتنموية القطرية تقوم بدور محوري في مساعدة الشعوب المنكوبة في مناطق الأزمات، وتسهم منظمات وجمعيات قطر الخيرية والهلال الأحمر القطري وصندوق قطر للتنمية، وغيرها من المنظمات الوطنية العاملة في الحقل الإنساني، بشكل فاعل في تخفيف المعاناة الإنسانية والاستثمار في التعليم، والتمكين الاقتصادي، ودعم الشرائح الفقيرة بمشروعات إنتاجية تسهم في تنمية مجتمعاتهم، وتوفر لهم فرصَ عمل.

132. في هذا السياق ، عزَّز الهلالُ الأحمر القطري الدورَ التنمويَّ في العمل الإنساني، حيث قدم حزمة من المشروعات التي تستهدف بشكل أساسي سبل كسب العيش، من خلال تقديم أدوات زراعية للأسر الفقيرة مع التدريب الاحترافي، وتمويل مشروع تربية أبقار للأرامل مع الأعلاف والتدريب والعناية البيطرية، وتمويل مشاريع تجارية لفتح باب رزق للأسر المُحتاجة ولذوي الإعاقة، وتمويل مشروعات زراعية وتربية أبقار وماعز لربات البيوت، فضلًا عن تمويل مشروع صيد أسماك للصيادين، وتمويل مشاريع تجارية صغيرة للفقراء كماكينات وأدوات الخياطة ومعامل أجبان وألبان، علاوة على توفير جرارات زراعية للمزارعين الفقراء لتأمين مصدر رزق دائم لهم.

133. وبلغ إجمالي عدد المستفيدين من خدمات الهلالُ الأحمر ومساعداته خلال الأعوام السبعة الماضية فقط، 62 مليون شخص في 57 بلدًا حول العالم، فيما وصل حجم المساعدات المقدمة خلال نفس الفترة إلى 3 مليارات وربع المليار ريال، كما أنه يباشر أنشطته الخارجية من خلال 14 مكتبًا وبعثة تمثيلية في أهم البلدان التي يعمل بها، بالإضافة إلى تعاونه مع عددٍ كبيرٍ من الشراكات والجمعيات الوطنية والسلطات المحلية في البلدان المضيفة، ومع المنظمات الإنسانية الدوليَّة

العاملة في تلك البلدان أيضًا. كما قام الهلالُ الأحمر القطري بإطلاق حملة رمضانية هذا العام الجاري تحت شعار «الإنسانية أولًا: جودكم إحسان»، والتي ستستهدف ما يقارب 720 ألف مستفيد في هذه الفترة وبعدها، من خلال مشاريع رمضانية وتنموية متنوعة داخل قطر، وفي 18 دولة حول العالم.

2.2.3.7 صندوق قطر للتنمية

134. وفي السياق ذاته، بلغت مساهمات صندوق قطر للتنمية، مستوى 708 ملايين دولار على مدار العام الماضي كإجمالي مساعدات إنسانية وتنموية، ما جعل قطر من كبرى الدول المانحة والداعمة للدول الأقل نموًا، وقد استطاعت جهودها أن تصنع التغيير في المجتمعات الهشة والمهمشة حول العالم، من خلال مشاريع شملت مختلف النواحي الإنسانية، سواء كانت تنموية أم صحية أو تعليمية أو اجتماعية أو غيرها.

135. وتعد إسهامات المنظمات والجمعيات الخيرية القطرية أساسية في دعم المحتاجين والأسر الفقيرة، من خلال تمليك وسائل الإنتاج، لتشكل بذلك نقلة نوعية في حياتهم وسبل كسب عيشهم، وقد تعزز هذا الدور مؤخرًا في مجالات التدريب والإرشاد الزراعي، وتمليك وسائل الإنتاج، وصقل المهارات في الأعمال اليدوية كالحدادة والنجارة، وتقديم وسائل وأدوات تساعد المحتاجين على هذا الصعيد، فضلًا عن تمليك مواشٍ وأدوات زراعية وطواحين للغلال، بهدف التمكين الاقتصادي للأرامل وربات البيوت الفقيرة، حيث تساعد مثل هذه المشاريع كثيرًا على تنمية الأسر الفقيرة، كما توفر لها بعض مستلزماتها الأساسية، فضلًا عن دورها في محاربة الفقر والحد من البطالة.

2.2.3.8 قطر الخيرية

136. سعت جمعية قطر الخيرية منذ تأسيسها باعتبارها منظمة إنسانية دولية تعمل في أكثر من 50 دولة في العالم وتنفذ مشاريعها عبر مكاتبها الميدانية في أكثر من 30 دولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتمثلة بمكافحة الفقر والقضاء على الجوع ودعم قطاعي الصحة والتعليم. وقد تجاوز عدد المشاريع التي نفذت خلال عام 2020–2021 عشرة آلاف مشروع استفاد منها أكثر من 62 ألف شخص بتكلفة إجمالية قاربت 35 مليون ريال قطري، في الصومال والشمال السوري وقطاع غزة والباكستان.

137. وبلغ عدد المستفيدين من مشاريع قطر الخيرية الإنسانية والتنموية، التي نفذتها خلال الـ 10 سنوات الماضية، بلغ أكثر من 176 مليون إنسان حول العالم، بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 436.5 مليار

ريال، وشملت مجالات التدخل، الأمن الغذائي، والصحة والتعليم والإيواء والمياه والإصحاح والرعاية الاجتماعية، والتمكين الاقتصادي، وبناء القدرات، والتدريب. وبلغت التكلفة الإجمالية لدعم الحالات الإنسانية داخل قطر بـ 5.554 مليون ريال، استفاد منها آلاف من فئات الغارمين والمرضى والمطلقات والمسنين والأرامل والطلاب، والأسر محدودة الدخل وأسر السجناء والمهجورات ومن ذوي الاحتياجات الخاصة، كما تمكنت قطر الخيرية، على مدى السنوات العشر الماضية، من كفالة 869 ألفًا و345 شخصًا، كانت لهم السند واليد الحانية، فيما يبلغ إجمالي من تكفله الآن أكثر من 194 ألف شخص.

138. كما تم تنفيذ مشاريع في 41 دولة (دولة قطر و40 دولة حول العالم)، بتكلفة إجمالية تتجاوز 118 مليون ريال، لتشمل في داخل قطر مشاريع موسمية لصالح العمال، والأسر ذات الدخل المحدود، والأيتام، وأبناء الجاليات، كما تهتم بتقديم مساعدات للغارمين، والأرامل، والحالات الإنسانية والمرضية، وغيرها عبر منصة «الأقربون»، وينتظر أن تبلغ قيمتها حوالي 71 مليون ريال لفائدة 10 آلاف حالة، فضلًا عن تنفيذ عددٍ من المشاريع التوعوية والثقافية والمبادرات التطوعية.

139. أما في خارج قطر، فهناك مشاريع في 40 دولة من خلال مكاتبها الميدانية وشركائها المحليين، وتركز على مناطق الكوارث والأزمات، مثل الداخل السوري وتركيا والصومال وبنجلاديش (بمن فيهم لاجئو الروهينجيا) وفلسطين.

2.2.4 الإنجازات وأفضل الممارسات

2.2.4.1 الحق في حرية التعبير:

140. يكرس النظام الدستوري والقانوني لدولة قطر الحق في حرية الرأي والتعبير دون تمييز بسبب الجنس، أو الأصل أو اللون أو الدين، وشهدت الدولة في الآونة الأخيرة نمواً مجتمعياً متصاعداً لحرية الرأي والتعبير سواء على مستوى الأفراد أو وسائل الإعلام والنشر، كما أن تشريعات دولة قطر تخلو من أي قيد يفرض على ممارسة حرية الرأي والتعبير، وتتناول بعضاً من التنظيم القانوني لحماية حرية التعبير على الانترنت أو بدون الانترنت على النحو التالي:

141. كفل الدستور القطري لكل فرد حرية الرأي والبحث وفقاً للشروط والأحوال التي يحددها القانون، حيث نصت المادة (47) على أن "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، وفقاً للشروط والأحوال التي

يحددها القانون"، كما اقتضت المادة (48) على أن "حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة، وفقاً للقانون".

142. يعد الحق في حرية التعبير حقً أساسي من حقوق الإنسان وقد وجد ذلك الحق أساسه القانوني في العهود والمواثيق الدولية والإقليمية والقوانين والدساتير الوطنية، فقد نص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في (المادة 19) منه حيث نصت المادة على التالي:

1. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.
2. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.
3. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسئوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص وأن تكون ضرورية:

أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

ب)لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

143. وحيث أن دولة قطر قد انضمت إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بموجب المرسوم رقم (40) لسنة 2018 بالموافقة على انضمام دولة قطر الى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكان قد نص الدستور الدائم لدولة قطر على الحق في حرية الرأي في المادة 47 منه والتي نصت على أن "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، وفقاً للشروط والأحوال التي يحددها القانون."، أي ان الدستور القطري قد كفل الحق في حرية الرأي، ونصه على تنظيمه قانوناً يأتي متوافقاً مع تنظيم الحقوق كافة، حيث أن لا يوجد تعارض في أن ينص القانون على تنظيم ممارسة حق معين، بما لا يكون فيه حرمان من ممارسة هذا الحق على النحو الذي كفله الدستور.

2.2.4.2 حقوق العمال:

144. تم إنشاء وزارة مستقلة بشؤون العمل في الفترة الأخيرة، بعد أن كان قطاع العمل تابعا لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، وهو ما يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع، وقد تم تحديد اختصاصات وزارة العمل ضمن القرار الأميري رقم 57 لسنة 2021

الصادر بتاريخ 2021/10/19. وتعمل الوزارة في هذا الإطار على الارتقاء بمستوى خدماتها وتعزيز جهود الدولة لتطوير المنظومة التشريعية لقطاع العمل لتكون متوافقة مع المعايير الدولية لحماية حقوق العمال واعتماد أفضل الممارسات في هذا المجال، وذلك تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية 2030 الهادفة إلى بناء سوق عمل حديث وتنافسي.

145. تنفيذ القوانين الجديدة في مجال تغيير جهة العمل

146. تختص وزارة العمل بالإشراف على تنفيذ قانون العمل والالتزام به، وتحرص الوزارة على ضمان التنفيذ الفعلي للتعديات التشريعية الصادرة خال الفترة الأخيرة والتي أحدثت تغييرات جذرية في مجال العمل حيث تم تفكيك نظام الكفالة وتسهيل حركه العمال وهو ما ساهم بقدر كبير في حمايتهم من الانتهاكات ومخاطر الاستغلال والعمل الجبري. وعلى النحو التالي:

- **إلغاء مأذونية الخروج**

147. صدور القانون رقم 13 لسنة 2018 الذي ألغى مأذونية الخروج للعمال الخاضعين لقانون العمل، تم إلغاء المأذونية لعاملين بالوزارات والأجهزة الحكومية، والهيئات والمؤسسات العامة، والعاملين بقطاع النفط والغاز والشركات التابعة لها العاملين بالوسائط البحرية، والعاملين في الزراعة والرعي، والعاملين بالمكاتب الخاصة (القرار الوزاري رقم (95) لسنة 2019). بالإضافة إلى إلغاء مأذونية الخروج للعمالة المنزلية دون اشتراط الحصول على إذن من صاحب العمل.

- **إلغاء شرط "عدم ممانعة صاحب العمل" لتغيير العامل لجهة عمله**

148. صدر المرسوم بقانون رقم 19 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم، والذي بموجبه أصبح بإمكان العمّال الوافدين تغيير جهة العمل، وفقا للقواعد والإجراءات التي تحددها وزارة العمل.

149. وصدر المرسوم بقانون رقم 18 لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون العمل الذي يخول لكل من العامل وصاحب العمل انهاء عقد العمل دون ابداء أسباب، بشرط احترام مهلة الاخطار. وتكون مدة الاخطار شهرا خلال السنة الأولى والثانية من العمل، وتكون مدة الاخطار شهرين بعد السنة الثانية من العمل.

- **خدمة الإخطارات الالكترونية لتغيير جهة العمل**

150. أنشأت الوزارة خدمة الاخطارات الالكترونية لإنهاء العقد وتغيير جهة العمل، بما يضمن تنفيذ الإجراءات الجديدة لانتقال العمال وفقاً للتعديلات التشريعية المشار إليها. وخلال الفترة الأخيرة تضاعفت فعالية النظام الالكتروني الخاص بتغيير جهة العمل، فقد انخفض معدل الأيام اللازمة لمعالجة طلب تغيير جهة العمل ويتم حاليا البت في الطلب خلال أجل لا يتجاوز الستة أيام، كما تم اجراء تعديلات على النظام ليصبح تلقائيا بالكامل مما يسمح بمعالجة الطلبات وفق معايير محدده ويزيد من الكفاءة عموما. وقد أدى ذلك الى زيادة كبيرة في اليد العاملة وساهم فى جعلها أقل عرضه للانتهاكات والعمل القسري.

- **المهلة الزمنية لتغيير جهة العمل**

151. يجب أن يحصل تغيير جهة العمل خلال مدّة سريان مفعول رخصة الإقامة، ما لم تكن قد انتهت لأسباب خارجة عن إرادة الوافد أو خلال مدّة 90 يومًا من تاريخ انتهاء صلاحية رخصة الإقامة.

- **إعارة العمّال**

152. يجوز إعارة العمّال من شركة إلى أخرى لمدّة لا تتجاوز 6 أشهر قابلة للتجديد. وعلى صاحب العمل أن يُقدّم ملحق العقد المُضاف إلى عقد العمل، موقّعًا من صاحب العمل السابق والعامل ومصدّقًا عليه من وزارة العمل.

- **تدوير العمالة مع غرفة قطر**

153. دشنت غرفة قطر بالتعاون مع وزارة العمل "منصة تدوير العمالة في القطاع الخاص"، حيث تهدف المنصة الالكترونية إلى مساعدة الشركات في الحصول على العمالة من داخل سوق العمل القطري. وفي هذا السياق، إن المنصة تمكن الشركات من الحصول على العمالة المؤهلة والمدربة التي لديها خبرة في السوق المحلي، بدلا من الاضطرار الى استقدام عمالة جديدة من الخارج، مما يوفر الوقت والجهد على الشركات ويعزز من سير المشاريع في الدولة، بالإضافة إلى دورها في تيسير انتقال العمالة الماهرة من بعض الشركات التي قلصت أعمالها أو التي لديها عمالة زائدة نتيجة لانتهاء بعض المشاريع إلى شركات أخرى ترغب في توظيف عمالة جديدة لديها.

154. الوزارة حريصة على تسهيل الإجراءات للشركات الملتزمة بقانون العمل، حيث ستستفيد من المنصة الشركات الملتزمة بقانون العمل بالدولة والتي ليس عليها أي مخالفات مرتبطة بقانون العمل من تأخير رواتب وأجور وغيرها من المخالفات.

- **تنفيذ قانون الحد لأدنى للأجور**

155. صدر القانون رقم (17) لسنة 2020 بشأن الحد الادنى لأجور العمال والعمالة المنزلية، الذى تم بموجه اعتماد حد ادنى غير تمييزي للأجور، هو الأول من نوعه في المنطقة، بما انه يشمل كل فئات العمال من جميع الجنسيات دون تمييز، وتم تحديد الحد الأدنى لأجور العمال والعمالة المنزلية بمقتضى القرار الوزاري رقم (25) لسنة 2020 الذي يلزم صاحب العمل بأن يدفع للعمّال أجرًا أساسياً لا يقلّ عن 1000 ريال قطري شهرياً، وفي حالة عدم توفير صاحب العمل السكن الملائم أو الغذاء للعامل أو العامل بالمنزل، يكون الحد الأدنى لبدل السكن (500) ريال شهرياً، والحد الأدنى لبدل الغذاء (300) ريال شهرياً.

156. وقد بدأ العمل بالحد الأدنى للأجور في شهر مارس 2021، وقامت الوزارة، بالتنسيق مع أصحاب العمل، بتعديل عقود العمل التي يقل أجر العامل فيها عن الحد الأدنى المحدد في القرار الوزاري المشار إليه، وذلك مع عدم الاخلال بأي اتفاق ينص على أجر أعلى. ما أدى الى رفع الأجور الأساسية لـ 305525 عامل، او ما يعادل 13% من القوى العاملة. كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم 33 لسنة 2020 بتشكيل لجنة الحد الأدنى للجور ونظام عملها، وتختص اللجنة بدراسة ومراجعة الحد الأدنى للأجور بمراعاة العوامل الاقتصادية، بما في ذلك النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية والإنتاجية، واحتياجات العمال والمستخدمين وأسرهم، حيت يهدف اعتماد حد أدني للأجور في قطر الى تامين الاحتياجات الضرورية للعمال للعيش بمستوى انساني مناسب.

157. وفي عام 2022 تولت لجنة الحد الأدنى للأجور اعداد دراسة شاملة بالتعاون مع معهد

158. البحوث الاجتماعية والاقتصادية والمسحية بجامعه قطر ومنظمه العمل الدولية وبموجب الدراسة تم رفع توصيات اللجنة الى مجلس الوزراء وفي صدد التوصيات الصادرة عنه، كما تعمل اللجنة منذ انائها بدراسة سنوية وتصدر توصيات ترفق الى الجهات المختصة في الدولة.

- **تطوير نظام حماية الأجور**

159. يعتبَر نظام حماية الأجور أساسيًا لتطبيق الحدّ الأدنى غير التمييزي للأجور وإنفاذه. كما يؤدي دورًا محوريًا في كشف ومعالجة المخالفات المتعلّقة بأجور العمّال. لذا طورت الوزارة نظام حماية الأجور بهدف تحقيق مستوى أعلى من الوضوح والشفافية حول كيفية احتساب أجور العمّال، حيث تمت إضافة خانات لمخصّصات الغذاء والسكن وساعات العمل الإضافية وأصبح النظام قادرا على رصد الدفعات التي تقلّ عن الحدّ الأدنى للأجور، ويتم النظر في اعتماد محفّزات ايجابية من

خلال إصدار "شهادة امتثال" إلى المُقاوِلين كشرط مسبق للتقدّم بعروضهم في المشتريات العامّة. وسُجِّل أكثر من مليون و660 ألف عامل في نظام حماية الأجور (أي ما نسبته 96 في المئة من العمّال المؤهّلين) واستكمالًا لمبادرة الوزارة ومصرف قطر المركزي لتسهيل فتح الحسابات المصرفية للعمّال المنزليين يتم النظر في اعتماد آلية شبيهة بنظام حماية الأجور، تكون مُخصّصة للعمّال المنزليين. كما تم تشديد العقوبات على المخالفين (بموجب المرسوم بقانون رقم 18 لسنة 2020 بتعديل قانون العمل) وأصبح صاحب العمل المخالف لنظام حماية الأجور معرضا لعقوبة بالحبس لمده سنه، وبغرامه قدرها عشرة الآلاف ريال، فضلا عن إيقاف جميع معاملاته مع وزاره العمل التي لا تتساهل في تتتبع أصحاب العمل المخالفين لنظام حماية الأجور واحالتهم للجهات القضائية المختصة لتسليط العقوبات عليهم.

- **تعزيز الحماية القانونية للمستخدمين بالمنازل**

160. وفيما يتعلق بحقوق العمالة المنزلية وحمايتهم فقد صدر القانون رقم (15) لسنة 2017 بشأن العمالة المنزلية، والتي تتوافق أحكامه مع معايير العمل الدولية وأحكام الاتفاقية رقم (189) بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين، من خلال الضمانات التالية:

أ) الحد الأقصى لساعات العمل عشر ساعات يوميا تتخللها فترات للعبادة والراحة وتناول الطعام، لا يتم احتسابها ضمن ساعات العمل، (وينص عقد الاستخدام النموذجي المعتمد لدى الوزارة على أداء العمل المتفق عليه لمدة (8) ساعات يوميا، كساعات عمل عادية، ويجوز تشغيل المستخدم ساعتين كعمل إضافي يوميا يتم التعويض عنها بزيادة في الاجر وفقًا لأحكام قانون العمل).

ب) إلزام صاحب العمل بتوفير المأكل والمسكن اللائق للمستخدم، والرعاية الصحية الملائمة، والأدوية والمستلزمات الطبية حال مرضه أو إصابته أثناء أداء العمل أو بسببه، دون تحميل المستخدم بأي أعباء مالية. ومعاملة المستخدم معاملة حسنة تحفظ له كرامته وسلامة بدنه. بالإضافة إلى عدم تعريض حياة المستخدم، أو صحته للخطر، أو إيذائه بدنياً أو نفسياً بأي وجه من أوجه الإيذاء، وعدم تشغيل المستخدم أثناء إجازته المرضية أو خلال مواعيد الراحة اليومية أو خلال الإجازات الأسبوعية.

ج) إلزام صاحب العمل بأداء الأجر الشهري المتفق عليه للمستخدم بالعملة القطرية في نهاية الشهر الميلادي، وبما لا يتجاوز اليوم الثالث من الشهر التالي.

د) تنظيم مسائل الإجازة السنوية ومكافأة نهاية الخدمة، بحيث يستحق المستخدم عن كل سنة ميلادية يقضيها بالخدمة إجازة سنوية مدفوعة الأجر بواقع ثلاثة أسابيع مع استحقاق تذاكر السفر. كما ألزم المشرع صاحب العمل أن يدفع للمستخدم عند انتهاء خدمته مكافأة نهاية الخدمة. فضلا عن أي مبالغ أخرى تكون مستحقة للمستخدم وتحدد قيمة مكافأة نهاية الخدمة بأجر ثلاثة أسابيع عن كل سنة من سنوات الخدمة.

هـ) تحديد حالات إنهاء المستخدم لعقد العمل قبل انتهاء مدته مع احتفاظه بمكافئة نهاية الخدمة.

و) خضوع المنازعات التي تنشأ بين صاحب العمل والمستخدم لقانون العمل رقم 14 لسنة 2004 وتعديلاته باللجوء إلى لجان فض المنازعات العمالية المشار إليها.

ز) تعويض المستخدم عن إصابات العمل وفقا لأحكام قانون العمل المشار إليه أعلاه.

ح) فرض عقوبات على مخالفي أحكام القانون تصل إلى 10 آلاف ريال قطري، فضلا عن العقوبات الجنائية التي يمكن أن يتعرض لها المخالف بموجب قانون العقوبات. كما أجاز القانون رقم 15 لسنة 2017 للمستخدم إنهاء عقد العمل قبل انتهاء مدته، مع احتفاظه بحقه في مكافأة نهاية الخدمة في الحالات الآتية، إذا أخل صاحب العمل بالتزاماته المقررة بموجب عقد الاستخدام أو أحكام القانون. إذا كان صاحب العمل، أو من يمثله، قد أدخل الغش على المستخدم فيما يتعلق بشروط الاستخدام، إذا اعتدى صاحب العمل أو أحد أفراد أسرته على المستخدم بما يمس بدنه أو يخل بحياته. إذا علم صاحب العمل أو أحد المقيمين معه، بوجود خطر جسيم يهدد سلامة المستخدم أو صحته ولم يعمل على إزالته.

- **الخدمات الالكترونية**

161. أطلقت وزارة العمل مجموعةً من الخدمات الإلكترونيَّة الجديدة، وذلك ضمن استراتيجية الوزارة للتحوُّل الرقمي لتقديم كافة الخدمات إلكترونيًا دون استخدام الورق، والمُساهمة في تحقيق التميّز في الأداء، وسرعة إنجاز المعاملات وتبسيط الإجراءات.

162. أنَّ خُطة الوزارةِ للتحوّل الرقمي سوف تسهم في سرعة إنجاز المُعاملات دون الحاجة إلى مراجعة مبنى الوزارة أو مكاتب الخدمات أو تقديم المُستندات الورقيَّة، وهو الأمر الذي كان يستغرق الكثير من وقت وجهد المواطنين واصحاب العمل.

163. بدأت وزارةُ العمل استقبال طلبات الإعارة إلكترونيًا سواء كانت كليًا أو جزئيًا والتي تُتيح للمنشأة التقدم بطلب إعارة العامل لمنشأة أخرى إلكترونيًا، ودون الحاجة إلى تغيير جهة العمل، أن مثل هذه الإجراءات تُسهم في تنشيط الاقتصاد وسوق العمل للأفراد والشركات على السواء. وتحرص الوزارة على تأهيل الكوادر البشريَّة القادرة على تنفيذ خُطة رقمنه خدمات الوزارة، والتي تهدف إلى تطوير وتوفير 80 خدمة إلكترونيًا، ذلك أنَّ الكوادر المُدربة سوف يكون لها دور كبير في إنجاز المهام المطلوبة في التوقيت المناسب، بالإضافة إلى ضرورة توفير البنية التحتية الإلكترونيَّة القادرة على استيعاب عشرات الآلاف من الطلبات ومُعالجتها والرد عليها في أسرع وقتٍ.

- **اعتماد نموذج عقد عمل جديد للمستخدمين بالمنازل**

164. اعتمدت وزارة العمل خلال الفترة الأخيرة نموذج عقد عمل جديد للعمال المنزليين، ليكمل أحكام القانون رقم (15) لسنة 2017 المشار إليها، وإقرار تدابير حماية إضافية لفائدتهم وموائمة حقوقهم مع سائر العمال الخاضعين لقانون العمل فيما يتعلق بالحد الأقصى لساعات العمل، والراحة الأسبوعية، والتعويض عن ساعات العمل الإضافية، والحصول على الإجازات المرضية، حيث أصبح المستخدم المنزلي بموجب العقد النموذجي الجديد خاضعًا إلى ذات الشروط والأحكام المنصوص عليها فيقانون العمل أسوة بأي عامل آخر يعمل في القطاع الخاص، كما تم إدخال أحكام واضحة لشروط إنهاء العمل في بنود العقد والتي من شأنها أن تسمح للعمّال المنزليين بإنهاء عقد العمل في أيّ وقت بشرط احترام مهلة الإخطار بما يضمن حركة المستخدمين بالمنازل وانتقالهم في سوق العمل على غرار سائر العمال وفقا للتعديلات التشريعية الأخيرة التي ألغت شرط "عدم ممانعة صاحب العمل " لتغيير جهة العمل.

165. ويُشار إلى أنَّ مراكز تأشيرات قطر في بنغلاديش والهند وباكستان وسريلانكا باتت تستخدم عقد العمل المُوحَّد الجديد في معالجة طلبات العمّال المنزليّين المتوجّهين إلى قطر. هذا وسيتمّ توسيع نطاق العمل بنظام التصديق الرقمي لعقد العمل الذي تعتمده وزارة العمل ليشمل إمكانية التصديق الرقمي على عقود العمل المعدلة الخاصَّة بالعمّال المنزليّين.

- **بوليصة التامين للعمالة المنزلية**

166. هو عبارة عن مبادرة مشتركة بين وزارة العمل وغرفة قطر. ويتضمن المقترح تمكين أصحاب العمل القطريين من اجراء بوليصة تأمين على العمالة المنزلية بشكل اختياري. وسيجري إقراره عقب

دراسة مكثفة لمعطيات السوق للمساهمة في تحقيق مصالح جميع الأطراف وبخاصة صاحب العمل. وبحسب المقترح تغطي بوليصة التأمين عددا من الحالات منها: عدم رغبة العامل بالعمل، وهروب العامل، أو إصابات العمل، أو في حال الوفاة. كما يتم تغطية قيمة تذكرة السفر في الحالات التي تشملها البوليصة، ويقوم التأمين بتعويض صاحب العامل حسب حجم نسبة الضرر، يوجد تنسيق بين الغرفة ووزارة العمل بهذا الخصوص.

- **جهود التوعية والتثقيف بحقوق العمال المنزلية**

167. شكل تعزيز الوعي استراتيجية رئيسية لتعزيز العمل اللائق في القطاع المنزلي، وتبذل وزارة العمل جهوداً متواصلة للتوعية بحقوق والتزامات العاملين بالمنازل وبأهمية الدور الذي يقومون به وضرورة رعايتهم وحماية حقوقهم، وفي هذا الصدد تنظم وزارة العمل مع الاتحاد الدولي للعمَّال المنزليّين IDWF ومنظّمة العمل الدّوليّة لتنظيم احتفالا سنويا باليوم العالمي للعمَّال المنزليّين. وتواصل وزاره العمل ومنظمه العمل الدولية التعاون مع الاتحاد الدولي للعمال المنزليين IDWF لتوعية العمال المنزليين في اطر. فعقدت سلسله من الجلسات الإحاطة وورش العمل مع العمال المنزليين، تمحور حول القانون رقم 15 لسنه 2017 بشأن المستخدمين في المنازل، وعقد العمل الموحد، وآليات الشكاوى، وتغيير جهة العمل، والسلامة والصحة المهنيتين. وشارك عمال منزليون من اثيوبيا والهند وكينيا والفلبين وبلدان أخرى في هذه النشاطات.

168. ونظرًا إلى أهمية توعية أصحاب العمل والعمّال بحقوقهم والتزاماتهم وفقا للقانون، أعدت وزارة العمل كتيبات توعوية موجهة إليهم، حيث تولت نشر "دليل اعرف حقوقك" الخاصّ بالعمّال المنزليّين في قطر باثنتي عشرة لغة، و"دليل لتوظيف عمّال منزليين أجانب في قطر" الموجَّه لأصحاب العمل بلغتين اثنتين، وذلك بالشراكة مع منظّمة حقوق المهاجرين غير الحكومية. وقد جرى نشر وتعميم هذين الدليلين على نطاقٍ واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والمكاتب الحكومية، ومراكز تأشيرات قطر، والسفارات، والاتحاد العالمي للعمَّال المنزليّين IDWF.

- **برنامج تدريب لمكاتب الاستقدام في قطر بشأن العمل اللائق لعمال المنازل**

169. تعاونت الوزارة مع منظمة العمل الدولية، في إطار المرحلة الثانية من برنامج التعاون الفني، لتصميم وتطوير برنامجٍ تدريبي لمكاتب الاستقدام المُرخَّصة في قطر حول مسألة العمل اللائق للعمّال المنزليّين. وانطلاقًا من الدور الحيوي الذي تؤدّيه مكاتب الاستقدام في علاقة العمل بين

العمّال المنزليّين وأصحاب عملهم، وقد ركّز التدريب على زيادة وعي هذه المكاتب ومعرفتها بالإطار القانوني المنظم للعمل المنزلي، وعلى تزويدها بتوجيهاتٍ عمليّة حول الممارسات الجيدة للاستخدام العادل في القطاع المنزلي، وكيفية التعامل مع النزاعاتٍ المُحتملة بين أصحاب العمل والعمال المنزليين، وقد نفذت وزارة العمل هذا التدريب بالتنسيق مع مكتب العمالة الفلبينية في الخارج الموجود في قطر، ومع الاتحاد العالمي للعمَّال المنزليّينIDW ومنظّمة العمل الدّوليّة.

وتتعاون الوزارة مع ممثلة الاتحاد العالمي للعمَّال المنزل يّينIDW بدولة قطر، التي يتم التواصل معها بشكل مستمر للتنسيق بشأن تنفيذ البرامج التوعوية والتدريبية المشار إليها.

- **تعزيز آليات الشكاوى والانتصاف القانوني**

170. تعمل وزارة العمل بشكل مستمر على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتطوير وتحسين عمل آليات الشكاوى المتاحة للعمالة المنزلية لتمكينهم من سبل فعالة للرد على استفساراتهم وحل شكواهم بالسرعة الممكنة، من خلال وسائل حديثة وميسرة مثل الخط الساخن وتطوير منصات الكترونية على موقع الوزارة مثل تطبيق خدمة "آمرني" للهواتف الذكية. وأطلقت الوزارة حديثا "المنصة الموحدة للشكاوى والبلاغات" المتاحة للعمالة المنزلية إلكترونياً، كما يوفر النظام خدمة البلاغات التي تمكن جميع المواطنين والمقيمين في الدولة من الإبلاغ عبر المنصة عن المخالفات العامة لقانون العمل وقانون المستخدمين بالمنازل.

171. وحرصًا على تيسير إجراءات التقاضي لفائدة العمال والعاملين بالمنازل وتسريع البت في شكاواهم، تم بموجب القانون رقم (13) لسنة 2017 إنشاء لجان فض المنازعات العمالية التي تختص بالفصل خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أسابيع في جميع المنازعات الناشئة عن أحكام القانون أو عقد العمل (بما في ذلك عقود عمل العمالة المنزلية)، التي تحيلها الإدارة المختصة بالوزارة إلى اللجنة إذا لم تؤد وساطتها إلى تسوية النزاع وديا. وتم رفع عدد لجان فض المنازعات العمالية من (3) ثلاث لجان إلى (5) خمس لجان بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (17) لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام القرار رقم (6) لسنة 2018 بتشكيل لجان فض المنازعات العمالية)، وذلك بهدف دعم سبل الانتصاف القانوني لفائدة العمال والتسريع في البت في القضايا العمالية. علما بأن قرارات اللجان تصدر مشمولة بالنفاذ العاجل.

172. وأنشأت وزارة العمل قسمًا لتلقي شكاوى العمالة المنزلية وتسويتها، كما افتتح في مقر الوزارة مكتب لتنفيذ الأحكام بمقر لجان المنازعات العملية بهدف تيسير المعاملات القضائية على العمال وإنجازها بوقت قصير في نفس المكان وضمان سرعة تنفيذ الأحكام.

- **توفير المأوى والمساعدة القانونية للضحايا**

173. تحرص دولة قطر على حماية العمالة المنزلية من التعسف والاستغلال من خلال توفير المأوى للأشخاص الذين هم في حاجة إلى ذلك وتجهيز أماكن مناسبة لإيواء المجني عليهم ورعايتهم وإعادة تأهيلهم بطريقة تراعي احتياجاتهم وكرامتهم الإنسانية وسنهم وجنسهم، حيث تم انشاء «دار الأمان الشامل» التابع لمركز الحماية والتأهيل الاجتماعي «أمان» أحد المراكز المنضوية تحت مظلة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، والتي تمثل إيواءً متكاملاً وبيئة اجتماعية وصحية شاملة لخدمات الحماية والتأهيل للفئات المستهدفة، ومنها ضحايا الإتجار بالبشر (وخاصة النساء العاملات بالمنازل) كما تم حديثا انشاء "دار الرعاية الإنسانية" بالتعاون بين اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر والهلال الأحمر القطري، وتهدف "دار الرعاية الإنسانية" إلى توفير الحماية والرعاية الاجتماعية لفئة العمال ممن هم بحاجة إليها وتختص بتقديم المساعدة والحماية المطلوبة لضحايا الاتجار بالبشر، والعمل على إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، وكذلك الإيواء المؤقت للعمالة لرعايتهم حتى يتم تأمين مغادرتهم للدولة، وتصل الطاقة الاستيعابية للدار إلى ما يقارب 200 حالة من الحالات المتضررة، ويتم استقبال المتضررين وفقاً لتقييمات أوضاعهم من اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

174. وتبذل الوزارة جهداً متواصلاً لتوعية العمالة المنزلية بحقوقهم الأساسية من خلال الخط الساخن وتعزيز آليات الشكاوى وسبل التقاضي، لضمان وصولهم إلى العدالة وانشاء قسم مختص بشكاوى العمالة المنزلية وتسويتها، وتنظيم حملات توعية من خلال وسائل الاعلام المختلفة. حيث تم تنظيم احتفال باليوم العالمي للعمال المنزليين وترجمة مقطع فيديو للتوعية بحقوق ومسؤوليات العمال المنزليين وكتيّب معلومات للعمال المنزليين إلى (10) لغات بالشراكة مع منظمة غير حكومية، وإعداد كتيّب معلومات من أجل أصحاب عمل العمال المنزليين باللغتين الإنجليزية والعربية. ويجري نشر هذه الأدوات على نطاق واسع من خلال وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي والمكاتب الحكومية والاتحاد الدولي للعمال المنزليين.

- **تعزيز آلية الشكاوى وفض المنازعات العمالية**

175. تحرص الوزارة على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتطوير وتحسين عمل آليات الشكاوى وتوفر الوزارة وسائل متعددة للتسهيل على العمال والعمالة المنزلية، من الوصول الى أسهل الطرق في تقديم الشكاوى من خلال توفير وسائل حديثة وميسرة، مثل الخط الساخن والذي يوفر خدمة (24) ساعة لتلقي الشكاوى ومن خلال التطبيقات الذكية الأخرى وتطبيق خدمة آمرني.

كما أطلقت الوزارة حديثا "المنصة الموحدة للشكاوى والبلاغات" بهدف تمكين أفراد المجتمع من تقديم الشكاوى من الموظفين والعمال العاملين في القطاع الخاص، بالإضافة إلى تقديم الشكاوى من قبل العمالة المنزلية إلكترونياً، كما يوفر النظام خدمة البلاغات التي تمكن جميع المواطنين والمقيمين في الدولة من الإبلاغ عبر المنصة عن المخالفات العامة لقانون العمل، ويتميز تصميم المنصة لتتطابق مع جميع المتصفحات الحديثة والهواتف الذكية.

176. كما تعمل الوزارة على تقديم المشورة القانونية لفائدة العامل أو العمالة المنزلية بمساعدة أحد المترجمين بالوزارة، حيث يتوفر لديها عدد كاف من المترجمين في جميع اللغات التي يتكلم بها العمال الوافدون، كما أن المترجمين الفوريين متاحون في قسم لجان تسوية المنازعات، ولا توجد رسوم مرتبطة بالعملية، وإذا رغب العامل أو العمالة المنزلية في طلب الرأي القانوني (في أي مرحلة من مراحل الشكوى)، يمكنه مقابلة أحد الخبراء القانونيين بإدارة علاقات العمل، خلال ساعات العمل الرسمية.

177. وأنشأت الوزارة قسما خاصا لتلقي شكاوى العمالة المنزلية وتسويتها كما أنشأت الوزارة قسمًا جديدًا لمراجعة الشكاوى التي تنتقل من التسوية إلى القضاء، لضمان معالجة أي قضايا معلقة. كما افتتح في مقر الوزارة مكتب تنفيذ الأحكام بمقر لجان المنازعات العمالية بهدف تيسير المعاملات القضائية على العمال وإنجازها بوقت قصير في نفس المكان وضمان سرعة تنفيذ الأحكام سواء من حجز املاك وأصول الشركات المنفذة ضدهم إلكترونياً، ومن خلال الربط الإلكتروني المباشر بين الجهات الحكومية ذات الاختصاص. وتعمل الوزارة على زيادة عدد لجان فض المنازعات العمالية، لمواجهة الزيادة في عدد المنازعات العمالية، والحرص على تيسير حصول العمال على حقوقهم وتسريع إجراءات التقاضي. كما تجري الوزارة وبشكل مستمر تقيماً شاملاً لآليات تقديم الشكاوى العمالية وعملية التسوية ولجان فض المنازعات العمالية.

- **تفعيل صندوق دعم وتأمين العمال**

178. تم انشاء صندوق دعم وتأمين العمالة بموجب القانون رقم (17) لسنة 2018، بهدف توفير الموارد المالية المستدامة واللازمة لدعم وتأمين العمال وصرف مستحقات العمال التي تفصل فيها لجان فض المنازعات العمالية في حال تعسر صاحب العمل وعدم قدرته على الدفع، على أن يتم اقتضائها منه لاحقاً.

179. وقد زاد صندوق دعم وتأمين العمال المبالغ المصروفة بشكل كبير في الفترة الأخيرة. كذلك، صدر القرار رقم 2022/2 بشأن ضوابط وإجراءات صرف مستحقات العمال، الذي أشار إلى تطوير منصة إلكترونية لتقديم الطلبات ومتابعة دفعات الصندوق. وحدد القرار كذلك معايير اختيار الحالات ووضع سقوفا للمبالغ التي يمكن صرفها، كما أوضح مهام رئيس مجلس إدارة الصندوق وصلاحياته ووضع ضوابط إضافية متعلقة بتشغيل الصندوق. وسيساهم هذا القرار في تعزيز شفافية الصندوق وكفاءته، إلى جانب منح مجلس الإدارة هامشا أوسع من المرونة. ومن المقرر عقد اجتماعات مع بلدان مختارة لديها صناديق مماثلة للنظر في إمكانية تطبيق تجربتها ودروسها المستفادة في السياق القطري .

- **دعم إنشاء اللجان العمالية المشتركة**

180. صدر القرار الوزاري رقم (21) لسنة 2019 بتنظيم شروط وإجراءات انتخاب ممثلي العمال في اللجان المشتركة، وتولت الوزارة دعم تشكيل اللجان المشتركة في عدة منشآت حيث تمكن العمال من اختيار ممثليهم عبر الانتخاب المباشر. وصدر الهيكل التنظيمي لوزارة العمل القرار الأميري رقم 42 لعام 2022) الذي أنشاء قسماً خاصاً باللجان المشتركة يهدف إلى دعم انشاء هذه اللجان وتعزيز التعاون في مكان العمل بين أصحاب العمل والعمال الوافدين. وبلغ عدد الشركات التي أنشأت لجانا عمالية مشتركة 71 شركة لديها عدد 100 عامل وأكثر في ضمن قطاعات مختلفة، حيث تلقت عشرات الشركات الأخرى دورات تدريبية – بهدف إجراء انتخابات اللجان المشتركة. وتلقى ممثلو العمال والإدارة في اللجان المشتركة تدريباً من قبل وزارة العمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية على خمس وحدات (1) أدوار اللجان ومسؤولياتها، (2) حقوق مشاركة الموظف (3) آليات التظلم (4) التمييز، و (5) العنف والتحرش في العمل. وتتلقى الشركات الدعم لتعزيز سياسات الشركة، على سبيل المثال، فيما يتعلق بإجراءات الشكاوى. وبالإضافة إلى اللجان على مستوى المؤسسات، يتم الترويج للجان تشاور مركزية (CLMCs)على مستوى القطاعات الرئيسية

ذات الأولوية. وأنشئت أول لجنة تشاور على المستوى القطاعي في قطاع الضيافة، من خلال تمكين ممثلين للعمال وأصحاب العمل من 12 فندقا، بدعم قوي من اللجنة العليا للمشاريع والإرث (SC). كما يوجد لدى مؤسسة قطر (QF) أيضا لجنة تشاور مركزية CLMC، وتعمل هذه اللجنة على تطوير مبادئ توجيهية لنشاطات تقييم الخدمات الاجتماعية التي يقودها العمال الوافدون من مختلف الجنسيات. أما على المستوى الوطني، فقد تم إنشاء منتدى تعاون" لتشجيع التشاور الثلاثي بين وزارة العمل، وأصحاب العمل وممثلي العمال الوافدين المنتخبين بشأن سياسات وإجراءات العمل. حضر الأعضاء، الذين يشملون ممثلين من الهيئات العامة ولجنة تشاور، سلسلة من الندوات عبر الإنترنت التي نظمتها منظمة العمل الدولية، والتي عرضت منصّات الحوار الاجتماعي الوطنيّة في إيرلندا وهولندا وجنوب إفريقيا وتونس، وتم على هذا الأساس وضع خطة تعاون الاستراتيجية الأولى. ويُشكّل هذا النموذج المتمثل في بناء اللجان وتعزيز صوت العمال على مستوى المؤسسة وعلى الصعيدين القطاعي والوطني، عمليّةً تدريجيّةً لدعم وتعزيز صوت العمال الوافدين، هي الأولى من نوعها في منطقة الخليج.

- **إنشاء مراكز تأشيرات قطر**

181. تم بالتعاون مع وزارة الداخلية إنشاء مركز تأشيرات قطر في الدول المرسلة للعمال، لضمان السرعة والشفافية في إجراءات الاستقدام، والتي تتم من خلالها إجراءات التقاط البصمة والفحص الطبي وتوثيق عقود العمل في بلد المنشأ وفقا لخدمات إلكترونية متكاملة تتسم بالسرعة والسهولة وتضمن عدم تحميل العامل أية رسوم أو تكاليف مقابل استخدامه في الدولة وحمايته من أي ممارسات استغلالية، وتوثيق عقودهم قبل دخولهم الى الدولة لضمان حقوقهم. وقد لعب هذه المراكز دورا مهما في معالجة قضايا الاستخدام غير العادل، ويصل عدد مراكز تأشيرات قطر في الخارج حتى الآن 14 مركزا في ست دول آسيوية مصدرة للعمالة هي سيرلانكا، وبنغلاديش، وباكستان، والهند، ونيبال، والفلبين.

182. وقدمت وزارة العمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية تدريباً على قوانين العمل لموظفي مراكز تأشيرات قطر المسؤولين عن إجراءات توقيع عقود العمل، بحيث يتمكن العامل من معرفة شروط الاستخدام بشكل كامل. كما تم أيضًا إجراء سلسلة من المشاورات بين وزارة العمل ووزارة الداخلية والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني في بلدان المنشأ لمناقشة تحديات الاستخدام العادل ودور مراكز تأشيرات قطر في مكافحة دفع العمال رسوم الاستقدام، ونشير في هذا الصدد إلى أن

وزارة العمل هي عضو في اللجنة الاستشارية لمبادرة الاستخدام العادل لمنظمة العمل الدولية، وتستخدم هذه المنصة لمشاركة تجربتها، وكذلك لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة من البلدان الأخرى.

- **التوظيف العادل**

183. أجرت دولة قطر عدة إصلاحات من أجل تحسين إجراءات استقدام العمال من بلدانهم الأصلية وتيسير إجراءات التأشيرة، وتبذل الدولة جهودا لمكافحة ممارسات الخداع التي يتعرض لها بعض العمال خلال استقدامهم، كما تحرص على تطبيق أحكام قانون العمل التي تحظر رسوم الاستقدام على العمال وتمنع تحميلهم أية تكاليف لقاء توظيفهم في دولة قطر.

184. وصدر القرار الوزاري رقم (21) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام القرار رقم (8) لسنة 2005 بشأن تنظيم شروط وإجراءات الترخيص باستقدام عمال من الخارج لحساب الغير، ويلزم القرار الجديد أصحاب مكاتب الاستقدام بالتعديلات التي ترد على تشريعات ونظم وسياسات العمل في الدولة المستقدم منها العمالة، وبتزيد العامل قبل استقدامه بنسخة من بينات وشروط العمل موقعة من صاحب العمل، وبتحرير عقد عمل للعامل قبل وصوله إلى البلاد وفق ذات الشروط التي قبل العامل العمل بها، بالإضافة إلى توفير سكن خاص ووجبات طعام للعمال المستقدمين لحين استلاهم العمل، أو عند استرجاع المكتب للعامل المستقدم من قبل صاحب العمل.

185. وتولت الوزارة تشديد الرقابة على مكاتب الاستقدام خلال الفترة الأخيرة لضمان امتثالها للقانون وحظر تحميل العمال رسوم الاستقدام، وقد تم إغلاق 49 مكتب استقدام مخالف خلال عامي2022 2023 ومن أجل تحسين ممارسات الاستخدام في القطاعات الرئيسية، قامت وزارة العمل بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة قطر (QCCI) ومنظمة العمل الدولية ومعهد حقوق الإنسان والأعمال (IHRB) بنشر أداة إرشادية مرجعية لمساعدة الفنادق على تعزيز الاستخدام والتوظيف العادل .وتتضمن الأداة إرشادات خاصة بالقطاع بشأن طريقة التعامل مع جهات الاستخدام، ولوائح مرجعية مباشرة وأمثلة على الممارسات الجيدة. وقد تم تكييف هذه الأداة الإرشادية مع قطاعات أخرى في قطر وتعميمها على الشركات من مختلف القطاعات بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة قطر، كما نظمت وزارة العمل ورشات توعوية حول كيفية ممارسة العناية الواجبة في نشاطات الاستخدام في قطاعي الضيافة والأمن.

186. ونظمت وزارة العمل ورش عمل مع المؤسسات العامة لتوثيق الممارسات الجيدة واستكشاف طرق لتضمين الاستخدام العادل وظروف العمل في إجراءات الشراء الخاصة بهم، على سبيل المثال من خلال مطالبة مقدّمي العطاءات بتقديم معلومات مفصلة حول كيفية استخدام العمال، بما في ذلك إبراز اتفاقيات الخدمة الموقعة مع وكالات الاستخدام، أو مطالبتهم بتقديم العروض المالية مع بنود استخدام تفصيلية متعلقة بالاستخدام العادل. وأدّت هذه المناقشات أيضا إلى مشروع تجريبي مبتكر مع هيئة الأشغال العامة في قطر، "أشغال"، يطلب من المقاولين المحتملين تقديم شهادة امتثال من نظام حماية الأجور كجزء من عطاءهم. ونشير في هذا الصدد إلى أن وزارة العمل هي عضو في اللجنة الاستشارية لمبادرة الاستخدام العادل لمنظمة العمل الدولية، وتستخدم هذه المنصة لمشاركة تجربتها، وكذلك لتعلم الممارسات الجيدة من البلدان الأخرى.

- **اعتماد سياسة تفتيش العمل**

187. عملت وزارة العمل على تطوير وتعزيز قدرة إدارة تفتيش العمل، وذلك من خلال زيادة عدد مفتشي العمل ودعم قدراتهم في الكشف عن المخالفات ومعالجتها بما في ذلك اتخاذ التدابير الرامية إلى الحفاظ على سلامة العمال وأماكن العمل، وقد تزايد عدد الزيارات التفتيشية بشكل مطرد خلال السنوات الأخيرة، وتتولى الوزارة نشر إحصاءات تفتيش العمل ونتائجها على موقعها الالكتروني عملا بمنهج الشفافية التي تتبعه الوزارة في هذا المجال .

188. تم اعتماد سياسة تفتيش العمل لضمان اتباع مناهج أكثر استراتيجية ومنسقة وقائمة على البيانات، وتنوير استراتيجيات التدريب والحملات الإعلامية وزيارات التفتيش وتحقيقات مفتشي العمل في الحوادث المهنية. كما تم إعداد تقرير سنوي لإدارة تفتيش العمل عن عام 2019 بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة في خدمات التفتيش، تماشيًا مع متطلبات اتفاقية تفتيش العمل رقم (81) لسنة 1947، ووضع خطة تدريب شاملة للفترة 2022–2021 وتقديم تدريبات حول مواضيع مختلفة لجميع مفتشي العمل (بما في ذلك مهارات تفتيش العمل وقانون العمل والعمل الجبري والاتجار بالبشر) وتعزيز إمكانيات إدارة تفتيش العمل والزيادة في عدد المفتشين، لجعل عمليات التفتيش أكثر سرعة وفعالية.

- **تدوير العمالة مع غرفة قطر**

189. دشنت غرفة قطر بالتعاون مع وزارة العمل "منصة تدوير العمالة في القطاع الخاص"، حيث تهدف المنصة الالكترونية إلى مساعدة الشركات في الحصول على العمالة من داخل سوق العمل القطري. وفي هذا السياق، إن المنصة تمكن الشركات من الحصول على العمالة المؤهلة والمدربة التي لديها خبرة في السوق المحلي، بدلا من الاضطرار الى استقدام عمالة جديدة من الخارج، مما يوفر الوقت والجهد على الشركات ويعزز من سير المشاريع في الدولة، بالإضافة إلى دورها في تيسير انتقال العمالة الماهرة من بعض الشركات التي قلصت أعمالها أو التي لديها عمالة زائدة نتيجة لانتهاء بعض المشاريع إلى شركات أخرى ترغب في توظيف عمالة جديدة لديها.

190. الوزارة حريصة على تسهيل الإجراءات للشركات الملتزمة بقانون العمل، حيث ستستفيد من المنصة الشركات الملتزمة بقانون العمل بالدولة والتي ليس عليها أي مخالفات مرتبطة بقانون العمل من تأخير رواتب وأجور وغيرها من المخالفات.

- **اعتماد سياسة السلامة والصحة المهنيتين**

191. تم إعداد سياسة السلامة والصحة المهنيتين بالتعاون مع وزارة الصحة العامة، وبالتشاور مع ممثلي أصحاب العمل وممثلي العمال وتهدف خاصة إلى تعزيز نظام تسجيل إصابات العمل والأمراض المهنية وتحسين جمع البيانات وتحليلها، فضلا عن زيادة الوعي العام وتعزيز التدريب وتطوير التفتيش وتبادل أفضل الممارسات بين السلطات على مختلف المستويات في النظام الوطني للصحة والسلامة المهنيتين.

192. ويندرج جمع البيانات وتحليلها ونشرها ضمن الأهداف المحددة للسياسة الوطنية بشأن السلامة والصحة المنهيتين في قطر، وفي هذا السياق نفذت الوزارة بالاشتراك مع وزارة الصحة ومؤسسة حمد الطبية مجموعة مبادرات لتحسين جمع وتحليل البيانات حول السلامة والصحة المهنيتين، وذلك بدعم من منظمة العمل الدولية. ونشير خاصة إلى التقرير الذي تم اعداده سنة 2021 بالتعاون مع منظمة العمل الدولية عن جمع وتحليل بيانات الإصابات المهنية في قطر" المنشور على موقع منظمة العمل الدولية والذي أعده فريق مستقل استنادا إلى منهجية دقيقة في البحث جمعت بيانات حول الإصابات المهنية المميتة وغير المميتة خلال العام 2020. كما يقدم التقرير تحليلاً مفصلا حول أسباب الإصابات، والفئات العمرية للعمال المصابين وجنسياتهم وقطاع عملهم، ويتم العمل حاليا على تنفيذ التوصيات التي تضمنها التقرير لتحسين جمع البيانات بشأن

إصابات العمل وتحليلها من أجل دعم ممارسات حماية العمال وتعزيز رفاهم وتفادي الحوادث والأمراض المهنية التي يمكن الوقاية منها.

- **حماية العمال من الإجهاد الحراري**

193. صدر القرار الوزاري رقم (17) لسنة 2021 بشأن الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من الإجهاد الحراري، الذي مدّد في فترة حظر العمل في أماكن العمل في الصيف لتشمل المدة من (1) يونيو وحتى (15) سبتمبر من كل عام، بحيث لا يجوز مباشرة العمل من الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة الثالثة والنصف مساءً، ليصبح بذلك العدد الإجمالي لساعات العمل المحظورة أعلى بكثير مقارنة مع أي بلد آخر في المنطقة وتضمن التشريع الجديد إضافات هامة ولا سيما" فرض حدّ أقصى لدرجة الحرارة تحظر عند تخطيه كل الأعمال، ومنح العمال الحق في التحديد الذاتي لوتيرة العمل بأخذ فترات راحة عند الحاجة إليها.

194. وبموجب هذا التشريع، يتعين على أصحاب العمل إجراء تقييم المخاطر الاجهاد الحراري لضمان اعتماد استراتيجيات شاملة للتخفيف من هذه المخاطر بما يتناسب مع طبيعة العمل المحددة في موقع معين. وعليه فإنه يتعين على شركات الأمن الخاص اعتماد استراتيجيات لحماية العمل تتوافق مع طبيعة هذا النشاط. كما نص التشريع على إجراء فحوصات طبية سنوية للعاملين في الأماكن المكشوفة للتأكد من أن الأكثر عرضة للاضطرابات الصحية المتصلة بالإجهاد الحراري يُعطون مهاما تتناسب مع وضعهم الصحي أو لضمان اتخاذ الاحتياطات اللازمة وهو ما يضمن حماية العمال في جميع القطاعات دون استثناء بما في ذلك الأمن الخاص.

195. وتنظم الوزارة حملات توعية وتفتيش سنوية لضمان الامتثال بحظر العمل في الأماكن المكشوفة خلال الصيف وحماية العمال من الاجهاد الحراري والتي ساهمت بشكل كبير في التقليل من عدد الإصابات. حيث كان عدد الأشخاص الذين زاروا عيادات الهلال الأحمر القطري الأربع بعد إصابتهم باضطرابات مرتبطة بالإجهاد الحراري في العامين 2022 و2023 أدنى بكثير مما كان عليه في السنوات السابقة.

- **جهود مكافحة الاتجار بالبشر**

196. تحرص اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر التي تم انشاؤها بقرار مجلس الوزراء رقم (15) لعام 2017 على القيام بدور المنسق الوطني لرصد ومنع ومكافحة الاتجار بالبشر من خلال

التنسيق مع الجهات المعنية في هذا الشأن، وتبذل اللجنة جهودا متواصلة في مجال التدريب وبناء قدرات الكوادر الوطنية وموظفي انفاذ القانون حول الاتجار بالبشر من أجل تعزيز قدراتهم على تحديد هذه الجرائم والتعرف على الحالات التي ترقى إلى جرائم الاتجار بالبشر، وتولت اللجنة تنظيم عدة دورات تدريبية بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة العمل الدولية، والسفارتين البريطانية والأمريكية حول إجراء المقابلات الاستقصائية والتحقيقية، والتنسيق المشترك في التعامل مع حالات الاتجار بالبشر واساليب اجراء المقابلات مع الضحايا، وحماية الضحايا والشهود. كما تم تنظيم عدة ورشات عمل حول مؤشرات جريمة الاتجار والتمييز بين قضايا منازعات العمل وقضايا الاتجار بالبشر، وكذلك التعامل مع الضحايا وحمايتهم وتوفير الدعم النفسي لهم والجوانب العملية لإقامة الدعاوى في قضايا ضحايا الاتجار بالبشر.

197. وتحرص الدولة على التنفيذ الفعلي للأحكام القانونية التي تكفل حماية ضحايا الاتجار بالبشر وتقديم المساعدة لهم من خلال توفير أماكن مناسبة لإيواء المجني عليهم حيث تم تدشين «دار الأمان الشامل» التابع لمركز الحماية والتأهيل الاجتماعي «أمان» أحد المراكز المنضوية تحت مظلة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، والتي تمثل إيواءً متكاملاً وبيئة اجتماعية وصحية شاملة لخدمات الحماية والتأهيل للفئات المستهدفة، ومنها ضحايا الإتجار بالبشر (وخاصة النساء المستخدمات بالمنازل) كما تم حديثا تدشين "دار الرعاية الإنسانية" بالتعاون بين اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر والهلال الأحمر القطري، وتهدف "دار الرعاية الإنسانية" إلى توفير الحماية والرعاية الاجتماعية لفئة العمال ممن هم بحاجة إليها وتختص بتقديم المساعدة القانونية والحماية المطلوبة لضحايا الاتجار بالبشر، والعمل على إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، وكذلك الإيواء المؤقت للعمالة لرعايتهم حتى يتم تأمين مغادرتهم للدولة، وتصل الطاقة الاستيعابية للدار إلى ما يقارب 200 حالة من الحالات المتضررة، ويتم استقبال المتضررين وفقاً لتقييمات أوضاعهم من اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر.

198. وفي شهر فبراير / 2022 اعلنت وزارة العمل، ممثلة باللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، عن تدشين وسائل تواصل مباشرة للإبلاغ عن الشكاوى بشأن التجاوزات المتعلقة بقضايا وجرائم الاتجار بالبشر. وحثت الوزارة، في بيان، الجمهور على الإبلاغ عن أي تجاوزات أو شكاوى أو مخالفات متعلقة بجرائم الاتجار بالبشر عبر الخط الساخن 16044، والبريد الالكتروني ht@mol.gov.qa.

199. وتم بتاريخ 23/11/2021م. توقيع مذكرة تفاهم مع الهلال الأحمر بشأن تشغيل وإدارة دار الرعاية الإنسانية لإيواء ضحايا الاتجار بالبشر مع توفير العناية والرعاية الصحية والنفسية، وخلق بيئة مناسبة وآمنة لهم وتقديم المساعدة والحماية المطلوبة لهم، والعمل على إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع. وكذلك إيواء العمالة المؤقتة حتى يتم تأمين مغادرتهم للبلاد. وتم أيضا توقيع مذكرة تفاهم مع قطر الخيرية بهدف دعم ضحايا الاتجار بالبشر بمبلغ قيمته 3 مليون ريال قطري، فضلا عن التنسيق مع جمعية قطر للمحاميين للترافع مجاناً عن قضايا الاتجار بالبشر المرفوعة امام المحاكم المختصة.

200. وفي مارس 2022 تم التوقيع على إعلان النوايا بين حكومة دولة قطر ممثلة باللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر بوزارة العمل، وهيئة الأمم المتحدة، وممثلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مدينة فيينا، بشأن إنشاء مركز دولي للتدريب والبحوث لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

201. وبتاريخ 16/5/2023 تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بين هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر في دولة قطر، وتشمل مجالات التعاون تبادل أفضل التجارب والممارسات التشريعية والقضائية والإجرائية والإدارية في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص والوقاية منها، وسبل انتصاف، وتطوير قدرات موظفي إنفاذ القانون، وإيواء الضحايا وآليات حمايتهم ومساعدتهم وعودتهم الطوعية لبلدانهم.

- **التعاون مع منظمة العمل الدولية**

202. نفذت دولة قطر مشروعاً للتعاون الفني مع منظمة العمل الدولية، والذي بموجبه يعمل الطرفان على تعزيز التشريعات والممارسات الوطنية وبناء قدرات الموظفين وأصحاب العمل والعمال لضمان وعيهم بمبادئ وحقوق العمل الأساسية تماشياً مع معايير العمل الدولية واتفاقيات العمل الدولية المصدّق عليها من دولة قطر، وذلك على نحو تدريجي خلال الفترة 2018 – 2020، وشمل المشروع خمسة محاور أساسية: (حماية الأجور – تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية – نظام توظيف تعاقدي يحل محل نظام الكفالة – مكافحة العمل الجبري – تعزيز صوت العمال) وتم إنشاء مكتب لمنظمة العمل الدولية في الدوحة من أجل دعم برنامج التعاون الفني المشار

إليه، وتولت وزارة العمل التنسيق والتعاون مع مكتب المنظمة لتنفيذ المبادرات والمشاريع التي شملها البرنامج خلال الفترة 2018 – 2020، حيث انتهت المرحلة الأولى من برنامج التعاون الفني في يونيو 2021.

203. وحقق برنامج التعاون الفني نجاحا مشهودا في مجال تطوير التشريعات والممارسات الوطنية تماشياً مع معايير العمل الدولية، وأنجزت دولة قطر خلال فترة وجيزة اصلاحات هامة في المحاور الأساسية الخمسة لبرنامج التعاون الفني المشار إليها وكانت هذه الانجازات محل إشادة من الاتحادات النقابية الدولية والمنظمة الدولية لأصحاب العمل وجميع الأطراف الدولية خلال مناقشات الدورة 340 لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية.

204. وتم الاتفاق على إطلاق مرحلة ثانية لبرنامج التعاون الفني مع منظمة العمل الدولية تمتدّ إلى فبراير 2024، بهدف ترسيخ الإنجازات الهامَّة التي تحقّقت في المرحلة الأولى. وحُدِّدَت مجالات تعاونٍ جديدة تشمل (إدارة سوق العمل وهجرة اليد العاملة، إنفاذ القوانين والوصول إلى العدالة، تعزيز صوت العمال والحوار الاجتماعي، التعاون الدولي وتبادل الخبرات) للمساهمة في الانتقال إلى اقتصادٍ أكثر تنافسيّة وقائم على المعرفة بما يتلاءم مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التّنمية الوطنية 2018–2022.

- **الشراكات مع الاتحادات النقابية العمالية**

205. حرصت الوزارة على بناء شراكات دولية مع الاتحادات العمالية الدولية، وخاصة (الاتحاد الدولي لعمال المنازل IDWF، والاتحاد الدولي لنقابات العمالITUC ، والاتحاد الدولي لعمال البناء الاخشاب BWI، والاتحاد الدولي لعمال النقل ITF، واتحاد يوني غلوبل UNI Global) حيث تعقد الوزارة اجتماعات دورية معهم لبحث القضايا العمالية ومناقشة شكاواهم واستفساراتهم وفقاً للقطاعات التي يمثلونها. وخلال يومي 2 و3 مارس 2022، انعقدت فعاليات الاجتماع الأول للجنة التوجيهية للاتحاد الدولي لعمال النقل في العالم العربي بالدوحة، تم خلاله توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة العمل والاتحاد الدولي لعمال النقل للتعاون المشترك في مجال التوظيف العادل لعمال النقل، ومكافحة الاتجار بالبشر، وحماية الأجور، وتعزيز التفتيش، والسلامة والصحة المهنية، كما تم في ٢٨ مارس 2022 توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة العمل والاتحاد الدولي لعمال البناء والاخشاب لتبادل الخبرات والتعاون في التدريب والتوعية في مجال العمل.

2.2.5 الحق في الوصول للفضاء الالكتروني الآمن

206. تسعى دولة قطر الى تطوير المهارات الرقمية للعاملين لمعالجة التغيير في متطلبات المهارات بسبب التحول الرقمي، وضمان الحقوق الرقمية للجميع، بغض النظر عن الخلفية والظروف.

207. كما أن الإعلان العالمي بشأن الحقوق الرقمية هو التزام بتحويل رقمي آمن وآمن ومستدام يضع الناس في المركز.

208. **على مستوى التشريعات القطرية:** فقد حرصت على سد المنافذ التي من شأنها تغذية **(خطاب الكراهية عبر الإنترنت)** ، وهو ما يمكن استجلاؤه فيما يلي:

- **القرار الأميري رقم (١) لسنة ٢٠٢١ م بإنشاء الوكالة الوطنية للأمن السيبراني :** حيث نصت المادة (٣) منه على تحديد اختصاصات الوكالة الوطنية للأمن السيبراني ، ومن ضمنها : **(رفع مستوى الوعي بالأمن السيبراني ودعم وتطوير القدرات الوطنية في هذا المجال من خلال البرامج والمبادرات)** .
- تم إتاحة أجهزة كمبيوتر مزودة بالإنترنت تتيح الوصول إلى حوالي مليون ونصف عامل. تم تحقيق ذلك بطريقة مستدامة حقًا من خلال تجديد وإعادة استخدام أكثر من 15000 جهاز كمبيوتر بدعم من أكثر من 700 متطوع. جعلها متاحة عبر ما يقرب من 2000 مقهى إنترنت مع التدريب والدعم المقدم من قبل أكثر من 800 بطل رقمي. كانت هذه واحدة من عدد من مبادرات الشمول الرقمي، مما جعل قطر واحدة من الدول الرائدة التي تقدم الشمول الرقمي في الشرق الأوسط. بالإضافة الى مشاريع لدعم القطريات العاطلات عن العمل، وتوفير التكنولوجيا المساعدة للمكفوفين، وتقديم برامج عبر الأجيال للمسنين.
- تم وضع أجندة جديدة للشمول الرقمي في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطر، والتي تستند إلى المبدأ الأساسي المتمثل في "منع الانقسام الرقمي من التشكيل". ويتم ذلك من خلال التأكد من أن اعتماد الخدمات الذكية هو جزء أساسي لا يتجزأ من برنامج الأمة الذكية في قطر "تسمو".
- وقطر الذكية تسمو، هو برنامج تابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يركز على تسخير التكنولوجيا والابتكار لتحسين نوعية حياة المواطنين، مع المساعدة أيضًا في دفع التنويع الاقتصادي عبر القطاعات الحيوية. تم بناء ذلك على برامج التحول الرقمي الناجحة ودعمها مثل: برنامج حكومة قطر الرقمية الذي يدور حول تعزيز الخدمات الإلكترونية الحكومية وتحسين

الإجراءات الإدارية، وتحويل كيفية عمل الحكومة بشكل فعال من أجل تعزيز الكفاءات وتعزيز خدمات المواطنين والمقيمين.

- في مجال التعليم، تم بناء بوابات تعلم إلكترونية مبتكرة تسخر الذكاء الاصطناعي، وتسهل خبرات التعلم الشاملة والجذابة لجعل التعليم المتطور في متناول الجميع. في مجال الرعاية الصحية، يقود البرنامج الوطني للصحة الإلكترونية والبيانات ورقمنة خدمات الرعاية الصحية، ويقود نظام إدارة صحية فعال وشامل، لأنه، ببساطة، بناء تدفقات عمل رقمية فعالة وأدوات ذكية في هذا المجال سيوفر ويوسع. الأرواح.
- كما دشنت وكالة الأمن السيبراني بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي مناهج الأمن السيبراني بهدف تعزيز الوعي بالسلامة الرقمية ومفاهيم المواطنة الرقمية ومفاهيم وأسس الأمن السيبراني لدى الأطفال والناشئين والمجتمع، وتم تطبيق المناهج على المدارس الحكومية عام 2023 وتوسيع المشروع لتشمل المدارس الخاصة خلال عام 2024 وتطوير استراتيجية التعليم الإلكتروني. التي ركزت على أربعة جوانب رئيسة وهي: الحوكمة، والبنية التحتية الرقمية والتدريب والتطوير الرقمي والمحتوى الرقمي التفاعلي.
- ومركز قطر للذكاء الاصطناعي لرسم مسارًا لاستراتيجيات متطورة في مجال الذكاء الاصطناعي.
- ويمثل التزاما بالتحول الرقمي القائم على الإنسان.
- استراتيجية قطر الوطنية للإدماج الرقمي وهي تتويج للدراسة الصارمة والاستشارات. تحدد الاستراتيجية أربع ركائز استراتيجية لتحقيق الشمول الرقمي: الوصول، ومهارات الحياة، والتحفيز، والثقة:

- أولاً: يتعلق الوصول بتسهيل الاتصال والأجهزة والخدمات بأسعار معقولة بطريقة تشجع على الاعتماد الرقمي. يهدف إلى توفير بيئة تتاح فيها للجميع الفرصة للتفاعل مع العالم الرقمي.
- ثانيا: مهارات الحياة. تحدد هذه الركيزة أهمية الكفاءة وتحدد المستويات والمعرفة عندما يتعلق الأمر باستخدام المنتجات والخدمات الرقمية الذكية. هدفنا هو تمكين مجتمعاتنا وأفرادنا من صعود سلم المهارات للتنقل في المشهد الرقمي المتزايد لدينا.

- ثالثاً: الدافع. تركز على كل من فهم فوائد الخدمات الرقمية والتغلب على أي حواجز نفسية للدخول. نحن ملتزمون بتعزيز مزايا المشاركة الرقمية، ومساعدة مواطنينا على إدراك القيمة في تبني الخدمات الرقمية.
- وأخيرا الثقة: يتعلق الأمر بإبراز أهمية حقوق حماية البيانات لغرس ثقة الناس في استخدام الخدمات الرقمية، مع تعزيز عادات الاستخدام الصحية أيضًا. هذه ركيزة أساسية لأننا نسعى جاهدين لبناء مجتمع رقمي يشعر فيه الأفراد بالأمان بشأن معاملاتهم عبر الإنترنت.

- تدعم العديد من العوامل التمكينية هذه الركائز مثل أطر السياسات الضرورية لتخطيط وتنفيذ ومراقبة استراتيجيتنا وكذلك شراكات القطاعين العام والخاص لاستكمال قدراتنا.
- كل هذه الأدوات والركائز والعوامل التمكينية تدور حول تمهيد الطريق لضمان إدراج جميع الأشخاص في قطر رقميًا اليوم وفي المستقبل.
- مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس فعالية وتقدم استراتيجية الشمول الرقمي الخاصة في دولة قطر.
- لقياس فعالية وتقدم استراتيجية الشمول الرقمي الخاصة في دولة قطر، تم وضع أهدافًا دقيقة وقابلة للقياس الكمي.
- إن التزام دولة قطر بالشمول الرقمي يتجاوز سد الفجوة الرقمية أو منع فجوة رقمية جديدة: إنه يتعلق بسعي الدولة لتطوير مجتمع متقدم رقميًا حيث يتم إشراك المقيمين والزائرين في قطر بالكامل ويكونون قادرين على تسخير قوة العالم الرقمي. للقيام بذلك، تعتمد استراتيجيتنا على مجموعة واسعة من المبادرات، كل منها مصمم خصيصًا لمعالجة مجالات تركيز محددة.

2.2.6 حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر

209. الجهود التي اتخذتها دولة قطر لتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك التدابير التشريعية والقانونية والإدارية التي اتخذت لإدماج هذه الفئات وتضمينها في كافة الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي تعنى بهذه الحقوق وذلك بتوفير الموارد والوسائل اللازمة مع رصد تنفيذها وسبل تطويرها وإتاحتها بما يلائم احتياجات هذه الفئات.

210. منحت دولة قطر حماية دستورية لحقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بالنص في المادة (34) من الدستور على أن (المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة). كما نصت المادة (35) على أن (الناس متساوون أمام القانون. لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس،

أو الأصل، أو اللغة، أو الدين). وتنفيذا لهذه المبادئ الدستورية أصدرت الدولة تشريعات متخصصة لإنفاذها، إضافة إلى إدماج هذه الحقوق في الاستراتيجيات القومية الشاملة للدولة ممثلة في رؤية قطر الوطنية (2030) التي تقوم على أربعة ركائز هي: التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية وتنمية البيئة، وهي تكرس لتحقيق التنمية المستدامة بإعلاء قيم المساواة وحماية الحقوق والحريات العامة وتأصيل القيم الدينية والأخلاقية في مجتمع يسوده الأمن والاستقرار.

211. وفي إطار الإيفاء بالتزاماتها الدولية لتعزيز حقوق الإنسان صادقت دولة قطر وانضمت إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات من بينها تلك المعنية بحماية حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وهي اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

212. وفي إطار التدابير العملية لإقرار حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة أنشأت دولة قطر اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وهي لجنة وزارية تضم كافة الوزرات والجهات المعنية وهي ذات اختصاصات واسعة تتمثل في رصد أوضاع حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، و اقتراح السبل اللازمة لتعزيز ومتابعة تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، التي أصبحت الدولة طرفاً فيها، والتوصية بشأن انضمام الدولة إلى غيرها من الاتفاقيات والمواثيق ذات الصلة، ودراسة التشريعات المتعلقة بالمرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، واقتراح تعديلها لتتوافق مع الاتفاقيات الدولية التي أصبحت الدولة طرفاً فيها، والتنسيق بين الجهات المعنية في الدولة بشأن حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، لتعزيز العمل ضمن إطار وطني موحد ومنظم، والمساهمة في إعداد التقارير الوطنية، المقرر تقديمها من الدولة إلى الهيئات والجهات الدولية المعنية بحقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بشأن الاتفاقيات التي أصبحت الدولة طرفاً فيها، واقتراح تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات وحلقات النقاش في الموضوعات المتعلقة باختصاصات اللجنة، والمشاركة فيها.

213. ومؤخراً حققت الدولة أعظم تقدم في تعزيز حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بإنشاء وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة في 2021 كوزارة متخصصة تضطلع بمهام تنفيذ الإستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية في المجالات المعنية وفي مقدمتها تلك المتعلقة برعاية

الأسرة وأفرادها، ورفع الوعي بأهمية حمايتها، والترابط الأسري. وتقديم خدمات الضمان الاجتماعي للمستحقين، وابتدار وتنفيذ السياسات المتعلقة بالإسكان وإعداد وتنفيذ البرامج والخدمات ذات العلاقة لكافة فئات المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي ورعاية المؤسسات والمبادرات المعنية بالعمل الاجتماعي والطوعي وحقوق الإنسان.

214. ولتحقيق هذه الأهداف أنشأت الوزارة عدد من الإدارات المتخصصة متمثلة في إدارة الضمان الاجتماعي وإدارة الإسكان الحكومي وإدارة الرعاية المجتمعية وإدارة التنمية الأسرية. حيث تقوم إدارة الضمان الاجتماعي بالوزارة بدفع استحقاق معاشي لفئات الأرامل والمطلقات والأسر المحتاجة والمعاقين والأيتام والعاجزين عن العمل والمسنين واسر السجناء والزوجات المهجورات واسر المفقودين. كما تقوم إدارة الإسكان الحكومي بالوزارة بتنفيذ خطة الدولة في توفير الإسكان الحكومي المجاني للفئات من ذوي الحاجة بما يشمل جميع فئات النساء المواطنات من الأرامل والمطلقات وذوات الإعاقة والمسنات والمتزوجات من غير قطريين وذلك بالانتفاع بوحدة سكنية أو بدل إيجار. وكذلك تعنى إدارة الرعاية المجتمعية بكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بالرعاية والتأهيل والتدريب وإعداد الدراسات والبحوث والتقارير اللازمة. وتعنى إدارة التنمية الأسرية بالمرأة والطفل حيث تقوم بتنفيذ برامج تنمية وتطوير قدرات المرأة والتوعية والتثقيف بحقوق المرأة والطفل.

215. وفي مجال الأطفال، شهدت الدولة خلال العقود الاخيرة الماضية انجازات ضخمة في مجال بناء ونشر شبكة الرعاية الصحية الأولية ومراكز رعاية صحة الأم والطفل، مما ساعد على إيصال الخدمات الصحية لكافة سكان الدولة. وعلى نفس السياق اتسعت رقعة التعليم في جميع المراحل الدراسية لتصبح في متناول كافة الأطفال. ومن جانب آخر حققت دولة قطر تطورا في أنماط الحياة المعيشية والمزيد من أشكال الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع فئات المجتمع. وقد عكست هذه الانجازات تطوراً هاماً وايجابياً في مؤشرات الطفولة والأمومة، كان أبرزها تدنى مستوى وفيات الطفولة، وارتفاع معدلات الالتحاق في جميع المراحل التعليمية لكلا الجنسين، وارتفاع مستوى خدمات الرعاية الاجتماعية.

216. وفي مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة أطلقت الوزارة مبادرة (تقدير) ويستفيد منها الأشخاص الذين ليس لديهم القدرة على الحضور الشخصي إلى الدوائر الحكومية حيث تقدم لهم الخدمة في منازلهم بما يتناسب مع احتياجاتهم المتعددة.

217. كما قامت الوزارة ومركز الشفلح لذوي الإعاقة بالتعاون مع الخطوط الجوية القطرية بتشغيل صالة (مزن) بمطار حمد الدولي والتي خصصت للأشخاص ذوي الإعاقة من ذوي التوحد والإعاقة بهدف منح التكامل الحسي لهم أثناء تواجدهم في المطار وتم تجهيز الصالة بأحدث وسائل التكنولوجيا المساعدة والمعدات التعليمية لتوفير أفضل تجربة سفر يستحقها الأشخاص من ذوي التوحد والإعاقة من المسافرين والعابرين، وتقدم خدماتها على مدار الساعة تحت إشراف فريق متخصص.

218. **وفي سبيل استثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال إطلاق القدرات الكامنة للأشخاص ذوي الإعاقة ومساعدتهم من أجل تحقيق الاستقلالية والاعتماد على الذات، تم إطلاق استراتيجية الشمولية الرقمية، وتأسيس مركز (مدى) للتكنولوجيا المساعدة لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة لتحقيق أهدافهم وحصولهم على فرص متكافئة في التعليم والعمل بما يمكنهم العيش باستقلالية. وفي هذا السياق تم تنظيم المؤتمر التعليمي للتكنولوجيا المساعدة لمنطقة الخليج GREAT 2018الذي نظمه مركز «مدى» في شهر أبريل 2018 تحت رعاية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي وجامعة حمد بن خليفة وجمعية صناعة التكنولوجيا المساعدة في الولايات المتحدة.**

219. كما تم إنشاء نادي مخصص للمبتكرين من ذوي الإعاقة لدعم مهارات البرمجة وتعزيز مهارات الطلاب ذوي الإعاقة لإعدادهم لسوق العمل بحيث تم توفير فرص العمل والتشغيل لذوي الاحتياجات الخاصة حسب قدراتهم وتأهيلهم بالجهات المختصة. وتوعية المواطنين بحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، وحسن معاملتهم واندماجهم في المجتمع. وسوف تستضيف دولة قطر القمة العالمية الرابعة للإعاقة في 2028م، بالتعاون مع التحالف الدولي للإعاقة.

220. وفي تطور حديث أصبحت المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي ومراكزها المتخصصة تابعة للوزارة في 2022، وهي مركز الاستشارات العائلية (وفاق) ومركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان) ومركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان) ومركز رعاية الأيتام (دريمة) ومركز الإنماء الاجتماعي ومركز الشفلح للأشخاص ذوي الإعاقة ومبادرة (بست باديز).

221. كما تجدر الأشارة هنا إلى تكامل كل هذه التطورات مع التقدم المحرز في وزارات وقطاعات أخرى في الدولة، ومن بينها الامتيازات والإعفاءات والتسهيلات التي تقدمها وزارة الداخلية لفئات المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. فقد أعفت وزارة الداخلية ذوي الاحتياجات الخاصة

والفئات التي تتلقى معاشاً شهرياً من رسوم الخدمات والشهادات "وذلك بموجب قرار وزير الداخلية رقم (17) لسنة 2008م". بما يشمل إصدار الجواز وتجديده، وإصدار البطاقة الشخصية وتجديدها، وتفعيل الشهادة الرقمية وتجديدها، وإصدار رخصة تعليم قيادة السيارة وتجديدها، وإصدار رخصة قيادة السيارة وتجديدها، والشهادات التي تصدرها وزارة الداخلية، ومنح السمات والإقامة وتجديدها، ونقل الكفالة. وبالإضافة إلى ذلك أطلقت وزارة الداخلية خدمة صالة كبار السن وذوي الإعاقة في الإدارة العامة للجنسية والمنافذ حيث تقدم خدمات متميزة لكبار السن وذوي الإعاقة بالترحيب بهم في الصالة وضيافتهم حتى إتمام معاملاتهم.

222. التي تشمل دراسة الموضوعات التي تهم المرأة بوزارة الداخلية وإزالة المعوقات التي تؤثر على أدائها لمهامها الوظيفية، وتوظيف العديد من الكوادر النسائية في الوظائف المدنية والشرطية بما يشمل العمل في المختبرات الجنائية والتحقيق الجنائي والمؤسسات العقابية والإصلاحية، إضافة إلى الشرطة المجتمعية، وتمثيل وزارة الداخلية في المؤتمرات والمشاركات الخاصة بالمرأة داخل وخارج الدولة، وكذلك اللجان والهيئات الاستشارية، إضافة إلى إعداد الخطط التشغيلية وفق استراتيجية وزارة الداخلية وبناء شبكة علاقات التواصل والحوار مع المؤسسات المعنية بقضايا المرأة الأسرية والمجتمعية والإشراف والإعداد للنشاطات الاجتماعية والتوعوية الخاصة بالمرأة.

223. وفي مجال الحق في العمل فان قانون الموارد البشرية رقم (15) لسنة 2016 يراعى ظروف المرأة وقد تم تعديل القانون السابق لسنة 2009 لمزيد من المراعاة لحقوق المرآة وتسهيل مشاركتها في الحياة العامة، ومن بين هذه الإصلاحات أصبحت إجازة المرأة في حالة وضع ثلاثة توائم، ثلاثة أشهر، وهي لم تكن مدرجة في القانون السابق، وكذلك إمكانية منح المرأة الموظفة إجازة لمدة خمس سنوات في حالة ملازمة أولادها من ذوي الإعاقة. وكذلك منح المرأة إجازة براتب إجمالي لرعاية أولادها من ذوي الإعاقة أو المصابين بأمراض تستوجب ملازمتهم، وأيضاً منح المرأة إجازة رضاعة لمدة سنتين بدلاً عن سنة واحدة في القانون السابق، كما استحدث هذا القانون منح الموظفة القطرية إجازة براتب إجمالي لمرافقة طفلها المريض بالمستشفيات داخل الدولة.

224. وقد راعى أيضاً قانون الموارد البشرية أوضاع كبار السن وذوي الإعاقة حيث أجاز إمكانية منح الموظف القطري إجازة لرعاية أحد الوالدين أو الأقارب حتى الدرجة الأولي من ذوي الإعاقة، أو المصابين بأمراض تستوجب ملازمتهم بصفة دائمة، لمدة سنة قابلة للتجديد، وبحد أقصى خمس

سنوات، كما يجوز فيما زاد عن ذلك التمديد بموافقة رئيس مجلس الوزراء براتب أساسي مضافاً إليه العلاوة الاجتماعية وبدل السكن المستحق.

225. هذا بالإضافة إلى أن قانون التأمينات الاجتماعية جوز للقطاع الخاص الذي يستخدم عمالاً قطريين أن يشترك في صندوق التقاعد. وتماشياً مع هذا القانون وضع حداً أدنى للمعاش التقاعدي، وفي حال لم يكن المعاش التقاعدي كافياً لعيش كبار السن وأسرته عيشاً كريماً يكمل له الفرق بين معاشه التقاعدي وما يستحقه وأسرته من معاش الضمان الاجتماعي.

226. وفي مجال التعليم حققت دولة قطر حماية أوسع للحق في التعليم للمرأة وذوي الإعاقة بفضل الاستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة لتمكين المرآة. وأصبحت المرآة رائدة في العديد من المجالات، في التربية والطيران والطب والقانون والشؤون الدولية والشريعة والإعلام والإدارة والفنون والعلوم التطبيقية.

227. وعلى المستوى السياسي والدبلوماسي حققت المرأة القطرية نجاحات كبيرة في تمثيل الدولة في البعثات والمؤسسات الدولية، وشغلت مناصب عليا، وفي التشكيل الوزاري الأخير في 2023 هناك ثلاث سيدات شغلن مناصب وزارية وهن وزير الصحة ووزير التربية والتعليم والتعليم العالي ووزير التنمية الاجتماعية والاسرة. بالإضافة الى ذلك أصبحت السيدة/ لولوة بنت راشد الخاطر في عام 2017 ناطقاً رسمياً باسم وزارة الخارجية، وفي عام 2023 عينت وزيراً للدولة للتعاون الدولي بوزارة الخارجية. كما أصبحت الشيخة/ علياء بنت احمد بن سيف آل ثاني، الممثلة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة في 2013 وعينت الدكتورة/ هند بنت عبد الرحمن المفتاح مندوباً دائما لدولة قطر لدى المقر الأوربي للأمم المتحدة بجنيف في 2022.

228. وفي المجال الحقوقي شغلت الشيخة/ حصة بنت خليفة بن أحمد آل ثاني، منصب المقرر الخاص لشؤون الإعاقة في لجنة التنمية الاجتماعية للأمم المتحدة. كما نالت الرائدة في المجال الحقوقي السيدة/ مريم بنت عبد الله العطية، منصب الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وحصلت على جائزة أفضل شخصية نسائية في الشرق الأوسط في مجال تحقيق الإنجازات، وحصلك كذلك على جائزة أفضل قائد استراتيجي باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وأصبحت رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2022.

229. وفي مجال التعليم العام يجد ذوي الإعاقة رعاية خاصة من وزارة التربية للموهوبين وإعداد المدارس التي تقدم الدعم اللازم المتخصص لذوي الإعاقة وطيف التوحد في جميع مدارس التعليم العام، وتوفر مدارس متخصصة في الإعاقة الذهنية واضطراب التوحد والإعاقة السمعية.

230. وفي مجال التعليم العالي تقدم جامعة قطر دعم متقدم لذوي الإعاقة حيث أنشأت "مركز الدمج ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة" الذي يستوعب الطلاب من ذوي الإعاقة البصرية والحركية والسمعية وإصابات الدماغ والأعصاب وصعوبات التعليم والاضطرابات النفسية واضطراب النشاط المفرط والتوحد والأمراض المزمنة في جميع البرامج الأكاديمية.

231. كما تقدم دولة قطر مبادرات دولية وإقليمية ووطنية لتوفير التعليم الجيد لملايين الأطفال الذين حرموا من التعليم لأسباب النزاعات والفقر وانعدام الأمن والتمييز العنصري حول العالم

232. وفي المجال الرياضي أسست دولة قطر الاتحاد الرياضي لذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك لجنة رياضة المرآة القطرية، وهي تسعى للنهوض بالرياضة النسائية والارتقاء بمستوى الأداء لديهن، وقد شارك الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء مونديال كأس العالم 2022 بمشاركة الشاب غانم المفتاح في حفل افتتاح المونديال، كما تم تزويد عدد من الملاعب بغرف حسية لذوي الإعاقة الذهنية.

233. آن التزام دولة قطر بالاستمرار في جهودها في توفير كافة المعينات اللازمة لحماية حقوق المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بما يحفظ كرامتهم وإدماجهم وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

234. تتساوى نسب الالتحاق للمراحل ما قبل التعليم الجامعي للإناث والذكور بينما ترتفع بنسبة 22.2% في التعليم الجامعي لصالح الإناث (69% مقابل 31% للعام الدراسي 2020-2021).

235. ارتفعت نسبة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي من 36.9% في العام 2016 إلى 42% في العام 2021 منهن 47.7 في الوظائف المهنية.

236. ارتفعت نسبة النساء في المناصب القيادية من 22.3% في العام 2018 إلى 25.9% في العام 2021 وزيادة عدد اعضاء مجالس الإدارات في منظمات المجتمع المدني إلى 13%. وتسعى استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة إلى زيادة مشاركة المرأة في المناصب القيادية إلى 35% بحلول العام 2030.

237. تستهدف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة عدة تدابير لضمان شمولية الخدمات المقدمة وتغطيتها لكافة الشرائح والاعمار، ومن ضمن المشروعات الجديدة، تأسيس نموذج حوكمة وتصنيف وطني للأشخاص ذوي الإعاقة.

238. تشمل التدابير المتخذة الرفاه الأطفال في قطر الهوية الوطنية، والخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية. كما تم مؤخرا تعميم التعليم للطفولة المبكرة في قطاع التعليم العام كما تستهدف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة التركيز على الهوية الوطنية واللغة العربية، وتعزيز الرعاية الوالدية للأطفال، وتأسيس مركز للاستشارات التربوية وتطوير مهارات الطفل.

2.2.7 الحق في التقاضي والمحاكمة العادلة

239. الدستور الدائم لدولة قطر قد ضمن استقلالية القضاء ونزاهة القضاة بنصوص دستورية جامعة مانعة حاكمة مؤكدة بين طياتها جوهر الاستقلال التام بين السلطات، حيث تناول الدستور عدة مبادئ وأصول جامدة متعلقة باستقلالية القضاء ونزاهته بغرض الوصول إلى نتيجة مثمرة داعمة للمحاكمة العادلة، ومن ذلك قد نص صراحة على أن السلطة القضائية مستقلة والقضاء مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأي جهة التدخل في القضايا أو في سير العدالة، وجلسات المحاكم علنية من حيث الأصل إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للآداب العامة وحرمة الأسرة، وعدم عزل القضاة إلا في الحالات المحددة وفقاً للقانون، وأيضاً أشار صراحة على صون وكفالة حق التقاضي للناس كافة دون تمييز عنصري أو جنسي، ومن هذا المنطلق الدستوري أراد المشرع القطري تطبيق ترجمة حقيقية لإجراء المحاكمات على أساس العدل والنزاهة والاستقلالية.

240. وبناء على ما سبق، صدر قانون الإجراءات الجنائية في عام 2004– مترجماً للنصوص الدستورية– ليؤكد على ضمان المحاكمة العادلة من خلال موازنة نصوصه القانونية بين حقين رئيسيين فقط، وهما الأول/ حق الإنسان في عدم التدخل في شؤونه وخصوصيته وعدم تقييد حريته. والثاني/ حق الدولة في الكشف عن الجريمة ومرتكبها. تلك الموازنة التي أكدت على ضرورة توافر جميع الضمانات الإنسانية للأشخاص المتهمين أو المشتبه بهم منذ لحظة ارتكاب الجريمة حتى صدور حكم نهائي بشأنها بمعرفة المحكمة المختصة، مما يؤدي بطبيعته إلى ضمان سير الإجراءات والتحقيقات والمحاكمة بكل نزاهة وعدل وحياد وشفافية.

241. وبشأن التطورات الأخيرة والثمرات المؤكدة لمبدأ تطبيق حق الإنسان في المحاكمة العادلة، أصدر المشرع القطري القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن حماية المجني عليهم والشهود ومن في حكمهم، حيث أراد المشرع من هذا القانون التكفل بحماية المجني عليهم والشهود وأقاربهم حتى الدرجة الثانية في بعض الجرائم الخطيرة والدولية كجرائم أمن الدولة والإرهاب والمواد المخدرة وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجرائم الإتجار بالبشر والجرائم الإلكترونية، تلك الحماية التي ساهمت بكل يسر على نزع ثوب الخوف والقلق من المجني عليهم والشهود في تلك الجرائم الخطيرة ودفعتهم لتقديم البلاغات بشأنها بغرض الوصول إلى نتيجة فعالة تتمثل في تيسير الوصول إلى رأس هرم المحاكمة العادلة.

242. وبالإضافة إلى ما سبق، أصدر المشرع القطري –مؤخراً– قانون السلطة القضائية رقم 8 لسنة 2023 مؤكداً بين طياته على سبل توفير المحاكمة العادلة من خلال تبني النصوص الدستورية المتعلقة باستقلالية القضاء وعدم التدخل في شؤونهم، ونزاهة القضاة وجودة سير عملهم في نظر المنازعات المنظورة أمامهم، حيث أشار القانون صراحة إلى إمكانية عقد المحاكمات وسماع الشهود وغير ذلك من الإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني –عن بعد– تيسيراً وصيانةً لحق المحاكمة العادلة بين جميع أطراف الدعاوى المنظورة أمام المحاكم، وأيضاً أشار إلى إنشاء "هيئة" تحمل اسم "التفتيش القضائي" وهي هيئة تسهر على جودة الأحكام القضائية وإحاطة القضاة بأعمالهم وجودة أحكامهم ومدى مطابقتها للنصوص والمبادئ القانونية ومساءلتهم تأديبياً، مما يسهل الوصول إلى العدالة الناجزة ويؤكد السير نحو ترسيخ الحق في المحاكمة العادلة.

243. وتحقيقاً للعدالة الناجزة وحق المحاكمة العادلة تبنى المجلس الأعلى للقضاء مدونة السلوك القضائي أثناء الاجتماع الثاني عالي المستوى للشبكة العالمية للنزاهة القضائية –الذي استضافته الدوحة ما بين 25 و 27 فبراير 2020، وكان الهدف منه تعزيز استقلال وحياد ونزاهة وكفاءة القضاة وأعوانهم وفعالية إجراءاتهم، ورسالتهم في إحقاق الحق، وترسيخ مبدأ سيادة القانون بما يعزز الثقة لدى المتقاضين بالنسبة للقضاء والقضاة، ويمكننا القول بأنها من أوائل المدونات السلوكية التي نصت صراحة بين دفتيها على اعتماد مرجعيات دولية بجانب المرجعيات المحلية التقليدية، وتلك المرجعيات الدولية تتعلق بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها الدولة، حيث نصت المدونة صراحة وبوجه خاص على اعتماد مرجعية:

1-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

2-العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

3-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 217 الصادر في باريس في ديسمبر 1948.

4- مبادئ استقلال السلطة القضائية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد في ميلانو سبتمبر 1985، والتي تبنتها بقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 40/32 المؤرخ في 29 نوفمبر، و40/146 المؤرخ في 13 ديسمبر 1985.

5- مبادئ بانجالور حول السلوك القضائي لعام 2003 التي صادق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في عام 2006.

244. ولابد من الإشارة إلى أنه لأول مرة في تاريخ السلطة القضائية القطرية أنها تناولت في مدونتها السلوكية القضائية بند يتحدث عن تنظيم استخدام القضاة وأعوانهم للوسائل الإلكترونية الاتصالية الخاصة بالعمل، وجاري العمل على ترجمة المدونة السلوكية للغات العالم الست المعتمدة لدى الأمم المتحدة وطباعتها وتوزيعها، والمبادرة إلى تعميمها لتستفاد منها باقي السلطات القضائية عبر الشبكة العالمية للنزاهة القضائية التي ترأس دورتها الحالية دولة قطر ممثلة بالمجلس الأعلى للقضاء.

245. وتأكيداً على مضي المجلس الأعلى للقضاء نحو ترسيخ مبدأ العدالة الناجزة بادرت مؤخراً على تأكيد مبدأ "التخصص القضائي"، بغرض الحصول على قضاة متخصصين "علمياً وعملياً" في مجالات المحاكم المختلفة، وبهدف الوصول إلى العدالة الناجزة المتمثلة بسرعة الفصل بالمنازعات المنظورة أمامها مع ارتباط هذا الفصل بالفهم والدراية التخصصية، واستناداً لذلك صدرت العديد من القوانين المواكبة لهذه الرؤية التخصصية مثل قانون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة 2021، وقانون إجراءات تقسيم التركات 2023. بالإضافة إلى إنشاء دوائر تخصصية في المحكمة الجنائية لنظر مجموعة من القضايا التخصصية النوعية كإنشاء دوائر متخصصة في نظر جرائم أمن الدولة، والإرهاب، والجرائم الإلكترونية، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والعنف الأسري، والمخدرات، والمرور، والاتجار بالبشر.

246. أما بشأن احتجاز الأشخاص في القانون القطري، فإن المشرع القطري قد وضع شروط مقيدة وضوابط محددة بشأن احتجاز الأشخاص، وتتمثل تلك الضوابط في أنه يتعين قبل اتخاذ قرار

الاحتجاز أن تتوافر الدلائل الكافية على ارتكاب المتهم المراد احتجازه لجريمة "جناية" أو "جنحة معاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ستة أشهر" في حال إذا ما كان للمتهم محل إقامة ثابت ومعلوم، وألزم القانون إبلاغ المحتجز بأسباب حجزه والتهمة الموجهة إليه، مع تمكينه بأن يتمتع بحقه في الاتصال بمن يرى والاستعانة بمحام، وحدد القانون القطري مدد محددة للنيابة العامة وللمحكمة المختصة بشأن مدة الاحتجاز لا يجوز تجاوزها تحت أي مبرر، وأراد المشرع القطري في هذا الاحتجاز المقيد بتلك الضوابط المحددة حماية أفراد المجتمع من مرتكبي بعض الجرائم الجسيمة والخطيرة، وايضاً صيانة حق المجني عليهم والشهود وغيرهم من هلع تجول المجرمين بينهم.

247. كما أصدر المشرع القطري القانون رقم (9) لسنة 2023 بإصدار قانون النيابة العامة، والذي أنشأ النيابة العامة ووصفها بأنها هيئة قضائية مستقلة وهذا القانون يعد تطبيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات الدستوري وأكد على نزاهة أعضاء النيابة العامة وجودة أعمالهم في مباشرة التحقيقات الجنائية، كما أنشأ القانون إدارة التفتيش القضائي بالنيابة العامة، والتي تختص بالرقابة على جودة أعمال أعضاء النيابة العامة وأيضاً أنشأ القانون مجلساً تأديبياً لمسألة أعضاء النيابة العامة بشأن المخالفات التي حققت فيها إدارة

التفتيش القضائي وتقرر احالتها للمجلس التأديبي.

248. ومن جانب آخر فإن النيابة العامة بغية تحقيق هدف العدالة الناجزة عملت النيابة العامة على مجموعة من المشاريع الحديثة والتي تعتمد بشكل كبير على النظم الالكترونية والاستعانة بالقدرات الالكترونية والذكاء الاصطناعي، فقد تم تطوير عدد من الأنظمة ومنها:

- نظام استهداف بلاغات غسل الأموال والاتجار بالبشر حيث تم بالتنسيق والتعاون مع الوطنيين والدوليين تعريف نظام الذكاء الاصطناعي بمخاطر وشبهات غسل الأموال والاتجار بالبشر بحيث يعمل الذكاء الاصطناعي على فحص كافة البلاغات التي ترد الى النيابة العامة لتحديد مدى توافر شبهات تلك الجرائم التي تعد بطبيعتها متخفية، وقد تم تفعيل هذا النظام على عدة مراحل نجح فيها برصد الشبهات والتي أدت الى التحقيق في مجموعة من البلاغات التي لم ترد بوصفها غسل أموال أو اتجار بالبشر، ومنها ما احيل للمحكمة وصدرت بها أحكاماً بالإدانة. وتجدر الإشارة الى ان النظام يعمل بشكل متوازي مع إجراءات سير البلاغات، ولا يؤدي الى تعطيل اتخاذ أي اجراء من إجراءات التحقيق في البلاغات.

- نظام إدارة الحبس الاحتياطي، وهو النظام الذي تم انشاؤه مؤخراً بهدف إدارة البلاغات التي يتقرر فيها حبس المتهم او المتهمين احتياطياً على ذمة التحقيق، فيقوم النظام بحساب المدد المقررة للنظر في تجديد الحبس سواء أمام النيابة العامة او امام المحكمة المختصة بحسب الأحوال وفي المواعيد المقررة، وذلك النظام يهدف الى تلافي الأخطاء في حساب المواعيد وضمان عرض المتهمين في المواعيد المقررة قانوناً. كما أنشأت النيابة العامة بالتنسيق والتعاون مع كل من إدارة حماية الشهود بوزارة الداخلية والمجلس الأعلى للقضاء، نظاماً الكترونياً موحداً يجمع الجهات المختصة في تطبيق أحكام قانون حماية الشهود والمجني عليهم ومن في حكمهم، ويتوافق هذا النظام مع السرية المطلوبة في التصرف في البلاغات التي تتضمن اشخاص مشمولين بالحماية.

249. وبهدف تحقيق العدالة الناجزة أصدر سعادة النائب العام تعليمات بشأن كيفية التصرف في البلاغات في التوقيتات الزمنية المناسبة، والإجراءات المتبعة في حال تأخر ورود أي الإجراءات المطلوبة اثناء التحقيق القضائي. ومن جانب آخر، فإن النيابة العامة تحقيقاً لذات الهدف عملت على تطبيق مبدأ التخصص في مباشرة التحقيقات، وذلك بهدف تكوين مجموعة متخصصة من أعضاء النيابة العامة، ويمكنهم التخصص ذلك من مباشرة التحقيقات في نوعية معينة من الجرائم التي تتطلب قدراً من المعرفة ومن ذلك النيابات التالية :

1. نيابة أمن الدولة ومكافحة الإرهاب.
2. نيابة مكافحة المخدرات.
3. نيابة البيئة والبلدية.
4. نيابة الأحداث والاسرة.
5. نيابة الجرائم الالكترونية.
6. نيابة الصحة.
7. نيابة التجارة وشؤون المستهلك.
8. نيابة شؤون الإقامة والاتجار بالبشر.
9. نيابة المرور.

الحق في الحصول على المعلومة القضائية:

250. ترسيخًا لمبدأ الحق في الحصول على المعلومة القضائية، توفر المنظومة القضائية القطرية قنوات تمكن من الاطلاع على موسوعة الأحكام من خلال موقع الميزان–البوابة القانونية القطرية، وموقع المجلس الأعلى للقضاء، حيث تضمن هذه الوسائط الإلكترونية طرق بحث مستخدمة سهلة الاستخدام غزيرة المعلومات، بهدف تيسير إلمام القاضي بأحكام ومبادئ محكمة التمييز التي تقع على قمة التنظيم القضائي، وأحكام ومبادئ محكمة الاستئناف، وذلك بوسائل بحث متعددة منها البحث بالموضوع، حيث تم تصنيف الموضوعات بطريقة علمية تضع القاعدة محل البحث أمام القاضي بمجرد اختيار الحرف الأبجدي الذي يبدأ به الموضوع محل البحث، بما يدرأ عنه المشقة من قراءة كل الأحكام للوصول إلى المسألة محل البحث.

2.2.8 الحق في البيئة النظيفة الآمنة وقضايا التغير المناخي

251. وضعت دولة قطر مسألة حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة في طليعة أولوياتها وأثبتت التزامها الدائم بمواجهة التحديات البيئية العالمية في أكثر من مناسبة، لا سيما حين أصبحت من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام 1996. وتعد دولة قطر شريكاً فاعلاً في المجتمع الدولي في مواجهة الأزمة المناخية.

252. قال حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر في الكلمة التي ألقاها خلال مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في غلاسكو عام 2021، "يشكل تغير المناخ أولوية وطنية لدولة قطر، حيث وضعنا طموحات جريئة وواقعية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في جميع القطاعات. ونحن ملتزمون بتحقيق أهدافنا وإن كانت طموحة".

253. ولهذا الشأن أنشأت دولة قطر في العام ٢٠٢٠ وزارة حكومية جديدة معنية بحماية البيئة والتغير المناخي. كما أن هناك مبعوث خاص لمعالي رئيس الوزراء وزير الخارجية خاص بالتغير المناخي.

254. وخلال قمة العمل من أجل المناخ في شهر سبتمبر 2019، أعلنت دولة قطر عن مساهمة بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأقل نمواً للتعامل مع تغير المناخ والتحديات البيئية.

255. وايمانا بدور البحوث العلمية والتي تؤدي دوراً جوهرياً في تقييم المخاطر البيئية المحتملة وتحديد الحلول الممكنة، تجري المؤسسات البيئية الفعالة والمتمرسة في دولة قطر البحوث ذات الصلة،

مع نشر الوعي العام وتعزيزه حول حماية البيئة وكذلك تشجيع استخدام التكنولوجيا الخضراء. من هنا، تقدم حكومة دولة قطر دعمها الكامل للشركات الناشئة ومراكز الأبحاث والمنظمات التي تواظب على الابتكار والتطوير في مجالات الحفاظ على البيئة والاستدامة والتكنولوجيا.

256. وتعتبر واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا مركزاً رائداً للعلوم التطبيقية، والابتكارات التكنولوجية، واحتضان المشاريع، وريادة الأعمال. ويهدف عدد من مشاريعها إلى تطوير وقود أكثر نظافة وكفاءة، مع التركيز في الوقت ذاته على اكتشاف سبل جديدة لإنتاج الطاقة.

257. ويعمل معهد قطر لبحوث البيئة والطاقة على إجراء وتنسيق بحوث طويلة المدى في مختلف التخصصات تلبي الأولويات الوطنية الملحة فيما يتعلق بالأمن المائي والطاقة والبيئة.

258. وفي شهر سبتمبر 2021 وافق مجلس الوزراء القطري على الخطة الوطنية للتغير المناخي، وهي إطار استراتيجي يعكس طموحات الدولة على المدى الطويل في مجال الاستدامة والحاجة الملحة للاستجابة بفعالية للأزمة المناخية. وتشكل استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغير المناخي ركيزة أساسيةً للسياسات العامة من أجل المحافظة على البيئة لصالح الأجيال الحالية والقادمة.

259. كما تحتضن دولة قطر مدينتي لوسيل ومشيرب قلب الدوحة، وهما مدينتان ذكيتان ومستدامتان صممتا لتجمعا بين التكنولوجيا الصديقة للبيئة والتخطيط العمراني المحسن. تستوفي المدينتان أعلى المعايير البيئية، وتعززان الإشراف والأبحاث البيئية. وهما أول مشروع مستدام لتطوير وسط مدينة على مستوى العالم.

260. ويتم ضمان جودة الهواء من خلال معايير محددة نصت عليها التشريعات البيئية في دولة قطر وضمان عدم تجاوزها للمعايير الوطنية من خلال الرصد المستمر لملوثات الهواء المحيط وقياس هذه الملوثات في محطات مخصصة موزعة في الدولة تعمل بشكل مستمر طيلة أيام الأسبوع لضمان بقاء جودة الهواء ضمن المعايير الوطنية ووفق أفضل المعايير العالمية.

261. استضافت دولة قطر مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن التغير المناخي الثامن عشر في عام 2012، ومن إحدى مخرجات المؤتمر بانه تم الاتفاق على "تعديل الدوحة "والذي غطى فترة الالتزامات ما بعد بروتوكول كيوتو ووضع حجر الأساس لاتفاق باريس.

262. دولة قطر من الدول التي ساهمت في إنشاء المعهد العالمي للنمو الأخضر ويعتبر المعهد من المنظمات الدولية غير الحكومية الرائدة في مجالات النمو الأخضر والتغير المناخي والاستدامة ويقدم المعهد الدعم للدول الأعضاء ويساهم في بناء القدرات الوطنية.

263. سلمت قطر في نهاية عام 2021 تقرير المساهمات الوطنية التابعة لاتفاق باريس والذي يتضمن تخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 25% بحلول عام 2030 حسب سيناريو العمل المعتاد. حيث يهدف تقرير المساهمات المحددة وطنياً إلى المساهمة في تحقيق أهداف اتفاق باريس.
264. التنمية البيئية هي إحدى الركائز الأربع التي قامت علما رؤية قطر الوطنية 2030 منذ عام 2008، تولي دولة قطر مكافحة التغير المناخي والتصحر أهمية خاصة حيث تأتي في إطارها استضافة اكسبو الدوحة 2030 للبستنة.

2.2.8.1 اهم التشريعات والإنجازات

265. نظمت التشريعات البيئية الوطنية بدء من دستور دولة قطر، قانون حماية البيئة رقم 30 لسنة 2002، اللائحة التنفيذية رقم 4 لسنة 2005 لقانون حماية البيئة، ورؤية قطر 2030 الآليات والإجراءات لضمان الحقوق البيئية لكافة السكان.
266. الإجراءات التي تتخذها الدولة لخفض الخطر. من خلال التشريعات البيئية الوطنية من دستور دولة قطر، وقانون حماية البيئة رقم 30 لسنة 2002، اللائحة التنفيذية رقم 4 لسنة 2005 لقانون حماية البيئة، ورؤية قطر 2030، والآليات والاجراءات واللوائح التنفيذية لكل قانون. ويتم المراقبة من خلال المفتشين المختصين بالجهات المعنية في الدولة. وعلى الشركات العاملة في مجال المواد الخطرة والسامة الحصول على ترخيص للتعامل مع هذه المواد. ويتم الرقابة والتفتيش على مثل هذه الشركات والتأكد أن تكون الشركات لديها رخصة مخزن مواد خطرة ذات مواصفات عالمية لمنع حوادث التسرب مما قد تؤدي إلى اضرار على البيئة والانسان.
267. قرار وزير البيئة والتغير المناخي رقم (8) لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيئة بشأن محطات الرصد المستمر لجودة مياه البيئة البحرية.
268. الانتهاء من المرحلة الأولى لوحدة رصد وتحليل البيانات البيئية وربطها بالشبكة الوطنية لرصد جودة الهواء لتكون أكبر شبكة رصد وطنية في المنطقة تعمل وفق أعلى المعايير العالمية.
269. تعزيز الشبكة الوطنية لرصد جودة الهواء وتوسعتها ورفع كفاءتها من خلال صدور وتنفيذ القرار الوزاري الخاص بجودة الهواء المحيط، وتعاون مختلف الجهات ومالكي محطات رصد جودة الهواء في الدولة لتوحيد إجراءات العمل والتشغيل واعتماد محطاتهم في الدولة والذي سيؤدي لتوفير بيانات بدقة عالية والمحافظة على جودة الهواء وفق أعلى المعايير العالمية.

270. توريد محطة متنقلة جديدة مجهزة بأحدث معدات الرصد، ليكون عدد 2 محطة متنقلة لرصد جودة الهواء المحيط مجهزة بأحدث التقنيات ومرتبطة بشكل مباشر بالوزارة لدعم الشبكة الوطنية لرصد جودة الهواء في الدولة.

271. تنفيذ خطة شاملة لرصد جودة الهواء حول جميع الملاعب الرئيسية وملاعب التدريب الخاصة ببطولة كأس العالم لكرة القدم FIFA 2022، وتركيب محطات ثابتة تعمل بشكل مستمر ضمن مواقع تم تحديها وفق أعلى المعايير العالمية، حيث تم الانتهاء من تركيب محطات في ملعب البيت وكذلك ملعب الجنوب وملعب الريان الدولي وملعب لوسيل وكذلك ملاعب التدريب في جامعة قطر وضمن ملاعب نادي الخور وملاعب التدريب في نادي السيلية وهذه المحطات مجهزة بأفضل التقنيات العالمية وتم الانتهاء من ربطها بالشبكة الوطنية لرصد جودة الهواء في الدولة، ويجري الآن تركيب محطات إضافية في مواقع جديدة ضمن أماكن الضغط البيئي لضمان عدم تجاوز المعايير الوطنية لجودة الهواء وسيتم ربط جميع المحطات بالشبكة الوطنية لرصد جودة الهواء في الدولة.

272. الإجراءات والقوانين الكفيلة بحماية ووقاية الانسان من المخاطر المترتبة من التعرض بالإشعاع المؤين والغير مؤين:

- قانون رقم 31 لسنة 2002 بشأن الوقاية من الإشعاع
- المادة 8 من القانون المشار أعلاه بالتزامات المرخص له بتطبيق احكام القانون بما يشمل مراعاة الاحتياطات اللازمة لضمان سلامة الافراد والعاملين بالإشعاع وحماية البيئة من المخاطر الناتجة عن التعرض للإشعاع، وتوفير الخدمات الصحية والفنية اللازمة لحماية العاملين والجمهور، الالتزام بوضع خطة تفصيلية للوقاية من الاشعاع لتلافي الحواد والاضرار، كذلك المحافظة على مستوى النشاط الاشعاع في الحدود المسموح بها سواء لجرعات العاملين وغيرها من الهواء والتربة وغيرها.
- التقيد بحدود الجرعة وضرورة اتباع المبادئ لتحقيق الامن والأمان الاشعاعي بشأن التعرض العادي للأفراد ان لا يتجاوز الجرعة الفعالة الكلية أو الجرعة المكافئة، ضرورة تحقيق الوقاية والأمان المثاليين مع مقدار الجرعة الفردية وعدد الأشخاص المعترضين.
- تحديد اشتراطات خاصة بظروف العمل: مثل ظروف الخدمة اشتراطات خاصة بالحوامل، حدود الجرعة في التعرضات الاشعاعية، القواعد المحلية للإشراف، تقويم التعرضات في أماكن العمل،

توفير المعدات الشخصية مناسبة وكافية والقفازات والدروع الوقائية لأعضاء الجسم والمعدات الوقائية الخاصة بالمراقبة.

- الوقاية من التعرضات الطيبة بتعرضات عدم تعرض أي مريض لا تعرض اشعاعي بدون ممارس طبي وتحت اشتراطات معينة لترخيص الممارس او الفني.
- تبرير التعرضات الطبية.
- تعرضات عموم الناس (الجمهور) وهي مسؤولة مرتبطة بتعرضات عموم الناس، مع وضع الاحتياطات اللازمة وخطط الطوارئ وترتيبات الرصد الاشعاعي التي تتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر الاشعاعية.
- المتطلبات العامة للإدارة وأداء الأمان، وضع الترتيبات التنظيمية الكافية لسهولة وسرعة آلية الاتصال وآلية نقل المعلومات المتعلقة بالوقاية والأمان على جميع المستويات للجهة.
- امن المصادر المشعة من خلال حفظ المصادر دون حدوث أي ضرر مع الاشراف الدوري والجرد المستمر لتحقيق الامن والأمان الاشعاعي لأغراض الحماية المادية والمعنوية للجمهور والحماية المادية.

2.2.8.2 الاشعاع غير المؤين

273. تم صدور قرار وزير البيئة رقم 116 لسنة 2013 بإصدار التعليمات الوطنية للحماية من الأشعة الكهرومغناطيسية المنبعثة من الأجهزة العاملة بالترددات الراديوية حيث تضع هذه التعليمات الوطنية الحد الأدنى من المتطلبات لحماية العموم من الجمهور والعاملين من المخاطر التي تهدد صحتهم في النطاق الترددي وتعيين حدود الاشعة الكهرومغناطيسية المنبعثة من الأجهزة العاملة بالترددات الراديوية، والحدود المحددة في المستويات المرجعية التي يتعرض لها جميع الأشخاص للترددات الراديوية، وحدود ملزمة للتعرض البشري للترددات الراديوية، تعيين منطقة الحظر للجمهور العام هي منطقة عملية التقدير تن حالات التعرض للترددات الراديوية فيها تتجاوز حدود الجمهور العام، ولكنها لا تتجاوز حدود العاملين.

274. منطقة الحظر للعاملين وهي عملية تقدير ان حالات التعرض للترددات الراديوية تتجاوز فيها حدود العاملين.

275. تقييم التعرض: اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لتقييم وقياس المستويات المرجعية للترددات الراديوية لحماية العاملين والجمهور.

2.2.8.3 إجراءات التوعية:

276. تم اعداد ادلة وإرشادات لحماية الانسان للوقاية من الاشعاع للعاملين في المجال الطبي والصناعي والغاز والبترول وهي من الدراسات والمعايير الصادرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية:
- إجازة دليل الممارسة الاشعاعية للمقاييس النووية وسبر الآبار.
- دليل الممارسة الاشعاعية في الطب النووي.
- دليل الممارسة الاشعاعية الاشعة التشخيصية.
- دليل الممارسة الاشعاعية في التصوير الإشعاعي الصناعي.

2.2.8.4 جهود الدولة الدولية في مجال حماية البيئة وقضايا تغير المناخ

277. وفيما يخص قضية المناخ، تعهد حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، بتقديم 100 مليون دولار أمريكي إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً في معالجة آثار تغير المناخ ومتابعة التنمية المستدامة، وفي هذا السياق وقع صندوق قطر للتنمية اتفاقية تعاون مع المعهد العالمي للنمو الأخضر، لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأقل نمواً في سبيل خلق فرص عمل خضراء وتطوير الصناعات الخضراء فيها ودعم قطاع الزراعي لدعم الأمن الغذائي في هذه الدول.

278. كما طورت دولة قطر الشراكة الاستراتيجية الطويلة الأمد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أسفرت عن نتائج ملحوظة إحداها هي شبكة مختبرات تسريع الأثر الإنمائي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث أن مساهمة دولة قطر البالغة 30 مليون دولار في هذه المختبرات، ساعدت في توفير دعم حيوي لأكثر من 100 دولة، ومواجهة تحديات التنمية العالمية مثل تغير المناخ.

279. كما قامت دولة قطر شراكة مع مؤسسة بيل وميليندا جيتس، تهدف إلى توفير ما يصل إلى 200 مليون دولار أمريكي لدعم التنمية الاقتصادية والزراعية الشاملة والذكية مناخيا، وأنظمة الغذاء المرنة، والأسواق التي تعزز التغذية وتوليد الدخل والفرص الاقتصادية لصغار المنتجين في إفريقيا.

280. وأعلنت دولة قطر، بالشراكة مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، عن إطلاق برنامج للمساعدة في مواجهة الجفاف والقدرة على الصمود بقيمة 10.5 مليون دولار أمريكي، من خلال اتحاد بناء مجتمعات قادرة على الصمود في الصومال، و هذه الشراكة الثلاثية تعتمد على استثمارات منع المجاعة والصمود التي قام بها صندوق قطر للتنمية، والوكالة الأمريكية للتنمية

الدولية، والوكالة البريطانية للتنمية الدولية في عامي 2021 / 2022 ، والتي ستضمن استمرار تقديم المساعدة النقدية الطارئة لشراء الغذاء والمساعدات الإنسانية متعددة القطاعات جنبا إلى جنب مع أنشطة الصمود لضمان حماية وتمكين المجتمعات.

281. وكذلك هناك الشراكة بين صندوق قطر للتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة، حيث ساهمت دولة قطر بمبلغ 1.7 مليون دولار للصومال، والتي تم إطلاقها في نهاية عام 2021، تستهدف انعدام الأمن الغذائي، وتهدف إلى تعزيز الإنتاج الزراعي والحيواني لأصحاب الحيازات الصغيرة من خلال إجراءات استباقية مقاومة للمناخ.

2.2.8.5 الحق في حرية التنقل

282. استثمرت دولة قطر في مشاريع النقل العام والبنية التحتية المستدامة بصورة مكثفة بهدف بناء نظام نقل متكامل عالمي متعدد الوسائط يقدم خدمات موثوقة وآمنة وصديقة للبيئة.

283. يعد مترو الدوحة عماد رؤية دولة قطر لنظام نقل عام متكامل يهدف إلى إحداث ثورة في قطاع النقل في جميع أنحاء الدوحة. ويربط مترو الدوحة بين المناطق المختلفة في العاصمة بسرعة وسهولة وأمان، ما يجعله خياراً أكثر استدامة من السيارات الخاصة، علماً أن جميع محطات المترو مصممة للعمل بطريقة تحد من التأثير على البيئة، لا سيما لجهة استهلاك الطاقة والمياه.

284. يشكل ميناء حمد مركزاً حديثاً ومرناً للشحن البحري يسترشد بمعايير الاستدامة المعتمدة دولياً، ما يضمن توافق عمليات اختيار المواد واستهلاك المياه واستخدام الطاقة بصورة تقلل من انبعاثات الكربون وآثارها على البيئة.

285. وتلتزم الخطوط الجوية القطرية بالتعاون مع قطاع الطيران من أجل تحقيق الأهداف البيئية المرجوة، وهي حاصلة على اعتماد برنامج التقييم البيئي التابع لاتحاد النقل الجوي الدولي، والذي يوفر إطاراً لضمان التحسين المستمر للأداء البيئي عبر الوظائف التشغيلية المختلفة.

2.2. حقوق الإنسان في المجالات كافة وذلك هدياً بما ورد في الدستور في المواد المذكورة ادناه:

- المادة (18): (يقوم المجتمع القطري على دعامات العدل والإحسان والحرية والمساواة ومكارم الأخلاق).
- المادة (35): (الناس متساوون أمام القانون لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين).

- المادة 50: (حرية العبادة مكفولة للجميع وفقا للقانون ومقتضيات حماية النظام العام والآداب العامة).

286. كما ان دولة قطر تجدد في كل مناسبة وطنية وإقليمية ودولية التزامها التام بالقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب كذا التزامها بالتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان حيث أكدت دولة قطر من خلال بيانها المقدم في سياق الدورة الـ 52 لمجلس حقوق الإنسان بتاريخ 2023/03/30م على موقفها الثابت والمبدئي المناهض لكل الممارسات العنصرية القائمة على التمييز العنصري بغض النظر عن مرتكبيها أو ضحاياها او مكان ارتكابها.

2.2.9.1 مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان

287. تم إنشاء مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان كثمرة لتوصيات مؤتمر الدوحة الخامس لحوار الأديان، والذي عقد في مايو 2007 وقد تم افتتاحه في مايو 2008، وذلك بالتزامن مع انعقاد مؤتمر الدوحة الدولي السادس لحوار الأديان. ويهدف المركز إلى نشر وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش السلمي.

288. ويعمل المركز على تنظيم أنشطة وفعاليات تهدف لتعزيز الحوار بين أتباع الأديان والثقافات من أجل السلام، وترسخ الحوار والتعايش في أربع مناطق حول العالم: المنطقة العربية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ونيجيريا، وميانمار. ويظل هدف المركز الأسمى، هو إبراز القيمة الحضارية للتنوع البشري والعمل على إرساء القواعد والأسس التي تقوم عليها صروح التعايش والحوار والتفاهم والتعاون بين البشر على اختلاف أديانهم وثقافاتهم.

289. في ظل توجهات نحو دمج مجتمع الأقليات في دولة قطر ودعم مجتمع المغتربين بمختلف انتماءاتهم وثقافاتهم الدينية والعرقية وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش السلمي، ينظم مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان بالتعاون مع المؤسسات الخيرية في قطر مثل جمعية قطر الخيرية ولجنة الشباب الهندية العديد من الأنشطة والفعاليات للجالية الهندية. وخلال السنوات العشرة الماضية تمكن مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان من تأسيس منصة تواصل وتقارب بين مختلف الجاليات المقيمة في دولة قطر، بتنوع أديانهم، وأفكارهم، وخلفياتهم الاجتماعية، وفي سبيل ذلك ينظم المركز العديد من الأنشطة المتنوعة.

290. كما يَعقد مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان– بصورة دورية وفي فتراتٍ زمنيةٍ متقاربة– ندوات الطاولات المستديرة للجاليات، لمناقشة قضايا الحوار والقضايا الاجتماعية التي تهم الجاليات الموجودة في قطر، وذلك لترسيخ ثقافة التعايش السلمي بين كل مَن يعيشون على أرض قطر (مواطنين ومقيمين)، بهدف التفاهم والتفاعل الإيجابي بين جميع فئات المجتمع القطري ذوي الثقافات والانتماءات المختلفة، ولتعزيز ثقافة الحوار بينهم خاصة أنهم ينتمون إلى أديان وثقافات وحضارات مختلفة.

291. وفي عام 2022م، عُقد مؤتمر الدوحة الرابع عشر لحوار الأديان، تحت عنوان: (الأديان وخطاب الكراهية بين الممارسة والنصوص)، بمشاركة نحو 300 من علماء وقادة دينيين وباحثين وأكاديميين وإعلاميين ومهتمين من 70 دولة حول العالم، إضافة إلى المشاركين من دولة قطر.

2.2.9.2 اللجنة القطرية لتحالف الحضارات:

292. حيث أُنشأت لإبراز مساهمة الحضارة الإسلامية إلى جانب غيرها من الحضارات في التقدم الإنساني، ودورها في تعزيز الحوار وحل الصراعات والنزاعات، والتأكيد على قيم التسامح والتضامن والسلام ومحاربة التطرف والتعصب، وكان ذلك خلال خطة دولة قطر الأولى لتحالف الحضارات التي تم تقديمها في المنتدى الثالث لتحالف الأمم المتحدة للحضارات الذي عُقد بإسطنبول 2009م، والتي تم الثناء عليها، حيث كانت دولة قطر سباقة في وضع خطتها الوطنية لتحالف الحضارات.

2.2.9.3 مركز الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود الثقافي الإسلامي:

293. يقوم عمل المركز على المساهمة في تغيير الصورة النمطية عن الإسلام والمسلمين في أذهان زواره من غير المسلمين وهم في الأغلب من الأجانب، مما يساهم في للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، وذلك عبر المحاور الآتية:

أولاً: سياسة المركز:

294. تنص سياسة المركز في التعريف بالإسلام، والتراث القطري، والتثقيف الديني للجاليات المسلمة، والتأليف، والتواصل مع الجمهور، على ما يساهم في الحيلولة دون التنميط، والتعصب، والعنصرية وكراهية الأجانب، والتشجيع على الحوار.

ثانياً: التأكيد على قيمة السلام وأهمية الحقوق:

295. يؤكد المركز من خلال قاعته الدعوية وإصداراته المختلفة على قيم السلام وتجنب العنف، وأهمية حقوق الناس على اختلاف أجناسهم وأديانهم، وأن الإسلام كفل تلك الحقوق ورعى قيمة السلام والعدل رعاية تامة.

ثالثاً: التعريف الموضوعي بالإسلام وبعدة جوانب:

296. يرحب المركز بجميع الجنسيات والأديان واللغات من زوار دولة قطر، والمقيمين فيها، ويقدم المركز تعريفا بالتراث القطري قبل إدخال الزوار للقاعة الحضارية، لتذويب الجليد، والتنميط السالب حول المسلمين، حيث يتم إزالة التعميمات معرفياً عبر القاعة الحضارية، التي تقدم تعريفا شاملا بالإسلام وحضارته، كما يبرز المركز عبر معرضة الحضاري مساهمة المسلمين في تطوير العلوم الانسانية الجانب الحضاري منها، وقابلية المسلمين للتطور، والتعلم، والاستفادة من الأمم الأخرى، مما يسمح المركز بتفكيك التنميط، والتعصب والعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب عبر إتاحة الفرصة للحوار، والتساؤل.

2.2.10 الحق في التعليم

297. أولت دولة قطر اهتمام متزايد بالتعليم بكافة صوره، وتسعى الدولة لتحقيق إلزامية التعليم العام وفقاً للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة. وق سجلت الدولة مؤشرات جيدة في نسب الالتحاق بالتعليم للمراحل التعليمية المختلفة.

298. تطوير نموذج الإشراف الأكاديمي في المدارس الحكومية والخاصة من رياض الأطفال حتى المرحلة الثانوية عبر وزيادة عدد منسقي ومفتشي المدارس وتطوير مهاراتهم وتصميم وتنفيذ خطط عمل تطويرية مخصصة على مستوى المدارس، وتحسين إجراءات ضمان الجودة في المدارس الخاصة. تعزيز نموذج الإرشاد السلوكي، وتوسيع الأنشطة اللاصفية والخدمة المجتمعية المنفذة في المدارس لتقليل معدلات التغيب، وتحفيز العادات الإيجابية في التعلم. زيادة نسبة الخريجين من تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من 10% إلى 18%. وزيادة معدل التحاق القطريين الذكور بالتعليم العالي، وتعزيز الإرشاد والتوجيه المهني المقدم الطلاب المدارس.

299. تعزيز تعليم ورعاية الطفولة المبكرة، وإطلاق مناهج حديثة للمدارس من رياض الأطفال حتى المرحلة الثانوية عبر تحديث معايير المناهج ورفدها بقدرات مطلوبة في المستقبل، واعتماد مسارات مرنة ومدروسة. واستخدام موارد تعلم وطرق تدريس عملية ومجربة مدعومة بالرقمنة (مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي.

2.2.10.1 التشريعات والقوانين

300. قامت الدولة بإصدار مجموعة من القوانين والقرارات والسياسات الخاصة بالتعليم ومنها:

- يُعدّ التعليم من الحقوق الأساسية التي كفلها الدستور القطري في المادة (25)، حيث اعتبره دعامة أساسية من دعائم تقدّم المجتمع تكفله الدولة وترعاه وتسعى لنشره وتعميمه، ومن هذا المنطلق قامت وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بوضع عدد من السياسات التنظيمية التي تهدف إلى تعزيز مبادئ حقوق الإنسان، وهي عامة لجميع أفراد المجتمع القطري دون تمييز بينهم في تلك الحقوق.
- قانون إلزامية التعليم رقم (25) لسنة 2001 وتعديلاته بالقانون رقم 25 لسنة 2009، والذي تضمن 13 مادة توضح الإجراءات والتدابير المتعلقة بالالتحاق بالمدارس والجهات المسؤولة والمنفذة لهذا القانون وكذلك العقوبات والجزاءات في حالة مخالفة ما ورد في القانون بشأن ذلك.
- القرار الوزاري رقم (10) لسنة 2010، بتشكيل لجنة لمتابعة مخالفات أولياء الأمور تجاه قانون الزامية التعليم وقد تضمنت مادته الثامنة مجموعة المهام والاختصاصات الموكلة للجنة.
- قانون صندوق التعليم والصحة رقم (6) لسنة 2013، ويهدف إلى توفير الموارد المالية المستدامة لدعم الخدمات في مجالي التعليم والصحة.
- القانون رقم (9) لسنة 2017 بشأن تنظيم المدارس، الذي تضمن تنظيم المدارس والتزام الدولة بأن تقوم بواجبها نحو إنشاء المدارس وتوفير الاعتمادات المالية. وأوضح القانون المراحل التعليمية والمدارس النوعية ذات الاختصاص المحدد ونظام الدراسة. وقد هدف المشرع بوجه عام إلى تحقيق جودة التعليم وتنويعه حسب تطور البلاد وتقدمها وحاجة سوق العمل، وتحقيق المساواة بتعليم المواطنين والمقيمين، والاهتمام بالطلاب من ذوي صعوبات التعلم أو الإعاقات حرصاً من المشرع على تعليم هذه الفئة ووسيلة من وسائل الاندماج المجتمعي لكافة طوائف وفئات المجتمع.

- اشارت المادة (4) من قانون الخاص بتنظيم المدارس، على أن التعليم في مدارس الدولة حق لجميع المواطنين والمقيمين. وحرصت دولة قطر على توفير عدد من الخيارات والمسارات للمقيمين سواء للالتحاق بالمدارس الحكومية أو المدارس الخاصة. كما افتتحت دولة قطر المدارس العالمية، مدارس للجاليات، والمدارس الأهلية الخاصة.
- قانون رقم (11) لسنة 2018 بتنظيم اللجوء السياسي بنص المادة (29) الذي منح اللاجئ السياسي وزوجه وأفراد أسرته الحق في التعليم، وذلك بالقبول في مؤسسات التعليم الحكومية داخل الدولة، وإعفائهم من الرسوم الخاصة بالكتب الدراسية وأجرة المواصلات في المدارس الحكومية.
- قانون رقم (10) لسنة 2018 بشأن الإقامة الدائمة وذلك من خلال نصوص المواد (7،6) الذي أجاز حصول حامل البطاقة الدائمة على التعليم في المؤسسات الحكومية داخل دولة قطر، وذلك وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة رقم (3) من قرار مجلس الوزراء رقم (27) لسنة 2019 بشروط وضوابط حصول حاملي بطاقة الإقامة الدائمة على العلاج والتعليم.. بالإضافة الي أن حاملي البطاقة الدائمة وأولادهم حتى بلوغهم سن الثامنة عشر يتمتعون بذات الامتيازات الممنوحة لحاملي البطاقة في التعليم.

2.2.10.2 السياسات والاستراتيجيات

301. تولي استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة اهتماما كبيراً بمرحلة الطفولة المبكرة، حيث ركزت على المرحلة وضمان زيادة فرص الالتحاق وتقديم الخدمات التعليمية ذات جودة عالية للطلبة من هذه الفئة العمرية، من خلال رفع القدرة الاستيعابية لدور الحضانة والمرحلة التعليم المبكر .كما وركزت استراتيجية قطاع التعليم على الثورة البيولوجية واهمية الألف يوم الأولى من حياة الطفل في تنمية طرق التفكير المعرفية والنقدية وهذا ما أثمر عنه عدد من المبادرات والبرامج الاستراتيجية التي تدعم التعليم في مرحلة الطفولة، والذي بدوره سيحقق أثراً اجتماعياً واقتصادياً. كما ان الوزارة تولي اهتماما بالالتحاق وتقديم فرص تعليمية متنوعة وذات جودة لكافة الطلبة بكافة المستويات والفئات المختلفة الا انها أيضا تركز وبشكل أساسي على الحفاظ على السلامة النفسية والبدنية، وإتاحة الخيارات لنمط حياة صحي، وتعزيز الرفاه الاجتماعي من أجل تجربة تعليمية محورها ازدهار الطلاب من خلال تنفيذ وإطلاق عدد من المبادرات الاستراتيجية والسياسات التعليمية تشجع بدورها

على ضمان أن يتوفر لدى الطلاب تجربة تعليمية ترتكز على جودة التعليم وجودة الحياة ولقد بنيت الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعليم الثالثة على حاجة القطاع وتحقيق التوجهات الوطنية واهداف التنمية الوطنية 2030 . والهدف الرابع لجودة التعليم بناءً على مجالات النتائج التالية (الالتحاق وتكافؤ الفرص، الجودة ، الكفاءة) والتي تشمل رحلة التعلم من (مرحلة ما قبل التعليم الالزامي – الصف الأول الى الثاني عشر – التعليم التقني والمهني – التعليم العالي – التعليم المستمر) ومن النتائج المتوقعة للاستراتيجية زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم قبل الابتدائي و جميع المراحل التعليمية، والمحافظة على تقديم تعليم ذي جودة عالية لجميع المتعلمين بما يتوافق مع قدراتهم وامكاناتهم ، وضمان جاهزيتهم الارتقاء بمستوى مخرجات التعلم في مرحلة ما قبل الابتدائية ومن الصف الأول حتى الصف الثاني عشر، وتحسين توافق المهارات والمؤهلات مع العرض والطلب على الوظائف في سوق العمل وتعزيز قدرة المواطنين على المنافسة عالميًا وترسيخ القيم في نفوسهم .

302. تتطلع رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024–2030 إلى رفع معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي (قطريون (ذكور) من 50.1% 2021–2022) إلى 70% بحلول عام 2030، وكذلك رفع متوسط درجات اختبار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISAمن 413 سنة 2018 إلى 483 في عام 2030. كما تضمنت استراتيجيته قطاعي التعليم 2024–2030 مجموعة من النتائج والمبادرات والبرامج والمشاريع المعززة لحقوق الانسان وحمايته ومنها ضمان الجودة في المؤسسات التعليمية وضمان الحفاظ على القيم والتقاليد القطرية مع تعزيز فهم الثقافات الأخرى واحترامها.

2.2.10.3 اهم الإنجازات

- استمرارية تحديث النظام التعليمي والتربوي وتوسيع تغطية الاحتياجات التعليمية لأجيال القطريين والمقيمين من ذكور وإناث.
- إعداد أدلة لتوظيف حقوق الإنسان في التعليم منها: دليل التربية القيميّة، دليل التربية على حقوق الإنسان لجميع المراحل التعليمية، دليل المعلّم للتربية على حقوق الإنسان.

- الإطار العام لمنهجي الثقافة الأسرية والتربية القيميّة الذي يهدف الى تعزيز النمو الذاتي والاجتماعي للمتعلّمين وتمكينهم من تطوير مهاراتهم واتجاهاتهم وقيمهم وسماتهم الشخصية وإعدادهم لمواجهة التحدّيات والمسؤوليات الناجمة عن علاقاتهم مع الآخرين.
- استحداث مجموعة من الآليّات لتعزيز العلاقات داخل البيئة التعليمية كالسياسات المتعلقة بالمجالس الاستشاريّة والطلابية والمعلمين والأمناء وأولياء الأمور، وتفعيل دورهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان.
- توسيع نطاق إشراك مؤسسات المجتمع المدني في مجال التربية على حقوق الإنسان من خلال اللجان المشتركة ومذكرات التفاهم والورش التدريبية والمحاضرات التوعوية، وتنظيم الجمعيات الطلابية، والمشاركة في الأيام المفتوحة.
- انطلاقا من اختصاصات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها على صعيدي الفكر والممارسة، تم في العام 2019 توقيع مذكرة تعاون بين اللجنة ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، تعبيراً عن التزام الطرفين بأهمية نشر مبادئ حقوق الإنسان من خلال إدماجها بالمناهج التعليمية. وتضمنت المذكرة بنوداً حول إجراء الدراسات المسحية وتقييم الاحتياجات من أجل تطوير قيم ومبادئ حقوق الإنسان في المناهج لجميع المراحل التعليمية بدولة قطر، مع تنظيم دورات تدريبية وورش العمل تستهدف مسؤولي التعليم وهيئة التدريس ومعدي المناهج.
- دمج مبدأ المساواة بين الجنسين في المناهج التعليمية النظرية والتطبيقية (في المقررات الوطنية للغة العربية، ومناهج التربية الإسلامية، وفي طرائق التعليم وأنشطة التقييم وغيرها).
- لم تدخر الدولة جهداً في توفير الخدمات التعليمية للأطفال غير القطريين من أبناء الوافدين حيث يُقبل أبناء الوافدين العاملين بالقطاع الحكومي للدولة في المدارس الحكومية بجميع المراحل، ويقدم لهم التعليم بالمجان. كما أن الدولة تمنح تسهيلات للجاليات المقيمة بالدولة، لافتتاح مدارس خاصة بهم، ومنها منحهم مبانٍ مدرسية أو أراضٍ لبناء المدارس عليها، وإعفائهم من رسوم الكهرباء والماء وغيرها.
- وفي إطار تحقيق التقدم المحرز في تنفيذ بنود المواثيق الدولية التي صادقت عليها دولة قطر والمعنية بالحق في التعليم لا سيما الزامية ومجانية التعليم، تم تشكيل عدة لجان وطنية تضم

جميع مؤسسات الدولة المعنية لحصر ومراجعة التشريعات الوطنية وتعديلها بما يتوافق مع بنود المواثيق الدولية واعداد دراسات لضمان التحاق الطلبة بالمدارس.

- تحقيق المساواة في تمتّع كلّ فتاة بالحقّ في التعليم في دولة قطر. حيث تقوم دولة قطر وبالاستناد إلى الأسس الدستورية بتعزيز المساواة بين الجنسين، حيث عملت على إحراز تقدم كبير في مجال التكافؤ بين الجنسين في محور الحصول على فرص التعليم في كافة مراحله.

303. وفيما يلي بعض المؤشرات التي تدلل على ذلك، مع البيانات ذات الصلة:

أعداد الطلبة في المدارس الحكومية ورياض الأطفال الحكومية للعام الأكاديمي 2022/2021م

	العدد	عدد الطلبة						إجمالي عدد الطلبة
		القطريون			غير القطريين			
		ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
المدارس الحكومية	208	26944	30903	57847	31648	31838	63486	121333
رياض الأطفال الحكومية	67	3231	3650	6881	549	593	1142	8023
المجموع	275	30175	34553	64728	32197	32431	64628	129356

- وتتوفر للطالبات الإناث في قطر نفس الخيارات التعليمية المتاحة للطلبة الذكور في مرحلة التعليم التخصصي، حيث تتاح للإناث نفس النسبة من فرص الالتحاق المتاحة للذكور في التعليم التقني والمهني، فقد تمّ:

- افتتاح مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال للبنات في عام 2015 م، بهدف تخريج جيل متميز من اقتصاديات المستقبل.

- افتتاح مدرسة تقنية ثانوية للبنات عام 2021/2020 م، وهي أول مدرسة تقنية للبنات. وتشكل هذه المدرسة إضافة رائدة لمنظومة التعليم التقني والمهني في الدولة، بهدف تعزيز دور المرأة القطرية في مسيرة التنمية.

- وتشجع الوزارة كلا الجنسين على الالتحاق بالتخصصات العملية المختلفة ونجد أن نسبة الطلبة الملتحقين ببرامج التعليم الثانوي بتخصصات العلوم والهندسة أو بالمسار العلمي في الصفين الحادي عشر والثاني عشر بالمدارس الحكومية خلال عام 2022–2023 يصل إلى 47.4% من اجمالي الطلبة، وذلك بنسبة 48.6% طالبة من إجمالي عدد الطالبات في هذه المرحلة .

2.2.11 الحق في الصحة

304. واصلت الدولة جهودها في تحسين التشريعات المتعلقة بالحق في الصحة، وضمان إمكانية حصول الجميع على الخدمات الصحية، دون تمييز، وذلك من خلال إجراء التعديلات على التشريعات الصحية والتي تعتبر أهم مدخلات الإصلاح الصحي الأساسية والتي تعكس إمكانية تنفيذ التوجهات الاستراتيجية الصحية، وتحويل تلك السياسات إلى خطط قابلة للتطبيق على أرض الواقع، وضمان الوصول للأهداف النهائية والكلية للنظام. وفيما يلي أهم التشريعات الصادرة في مجال الصحة:

- كفل الدستور القطري الحق في الحصول على خدمات الرعاية الطبية دونما تمييز بسبب العرق أو الدين أو الموطن الأصلي أو المعتقدات أو اللغة أو العمر أو الإعاقة، حيث تنص المادة 23 من الدستور القطري على أن الدولة تعنى "بالصحة العامة، وتوفر وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقاً للقانون".
- قانون رقم (16) لسنة 2016 بشأن الصحة النفسية، الذي يوضح الحقوق العامة المتعلقة بالعلاج مثل حق المريض في الحصول على العلاج اللازم وفقاً للمعايير المتعارف عليها طبياً، واحترام استقلالية المريض وخصوصيته.
- قانون رقم (10) لسنة 2016 بشأن الرقابة على التبغ ومشتقاته.
- قانون رقم (3) لسنة 2016 بشأن تنظيم قيد المواليد والوفيات.
- قانون رقم (15) لسنة 2015 بشأن تنظيم نقل وزراعة الأعضاء البشرية.

- قانون رقم (2) لسنة 2012 بشأن تشريح الجثث الآدمية.
- مرسوم بقانون رقم (17) لسنة 1990 بشأن الوقاية من الأمراض المعدية والمعدل بالقانون رقم (9) لسنة 2020.
- قرار أميري رقم (12) لسنة 2016 بتنظيم مؤسسة الرعاية الصحية الأولية.
- قرار أميري رقم (11) لسنة 2016 بتنظيم مؤسسة حمد الطبية وتعيين اختصاصاتها.
- القانون رقم (22) لسنة 2021 بتنظيم خدمات الرعاية الصحية داخل الدولة الذي يخول لكل سكان الدولة دون تمييز من التغطية بخدمات التأمين الصحي .
- إصدار قانون رقم (22) لسنة 2021 بتنظيم خدمات الرعاية الصحية داخل الدولة وقرار وزير الصحة العامة رقم (9) لسنة 2022 بتحديد حقوق وواجبات المرضى الواجب مراعاتها لدى تلقي خدمات الرعية الصحية .
- قرار وزير الصحة العامة رقم 8 لسنة 2022 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 22 لسنة 2021 بتنظيم خدمات الرعاية الصحية داخل الدولة، صادر تاريخ 2022/9/2م .
- قرار وزير الصحة العامة رقم (9) لسنة 2022 بتحديد حقوق وواجبات المرضى الواجب مراعاتها لدى تلقي خدمات الرعاية الصحية – الصادر بتاريخ 2022/6/21م .
- قرار مجلس الوزراء رقم 9 لسنة 2023 باستثناء بعض الفئات من الخضوع لنظام التامين الصحي الالزامي.
- قرار مجلس الوزراء رقم 10 لسنة 2023 بتحديد الفئات التي تقدم لها خدمات الرعاية الصحية الحكومية دون مقابل وحدود هذه الخدمات.
- قرار وزير الصحة العامة رقم 20 لسنه 2023بشروط وضوابط وكيفية تقديم الخدمات الصحية للفئات المستثناة من الخضوع لنظام التأمين الصحي الالزامي.
- انشأت في النيابة العامة نيابة بمسمى نيابة "الصحة" والتي تختص بالتحقيق والتصرف في جميع الجرائم المتعلقة بالصحة، وبصفة خاصة الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القوانين التالية:

الجرائم المؤامة بمواد الفصل الرابع من الباب السادس من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وتعديلاته.

- القانون رقم 11 لسنة 1982 بتنظيم المؤسسات العلاجية.
- القانون رقم 2 لسنة 1983 في شأن مزاولة مهنتي الطب البشري وطب وجراحة الأسنان المعدل.
- القانون رقم 3 لسنة 1983 بتنظيم مهن الصيدلة والوسطاء ووكلاء مصانع وشركات الأدوية المعدل.
- .القانون رقم (8) لسنة 1990 بشأن تنظيم مراقبة الأغذية الآدمية المعدل.
- المرسوم بقانون رقم 17 لسنة 1990 بشأن الوقاية من الأمراض المعدية.
- القانون رقم (8) لسنة 1991 بشأن مزاولة المهن الطبية المساندة المعدل بالقانون رقم 14 لسنة 1994.
- القانون رقم (15) لسنة 2015 بشأن تنظيم نقل وزراعة الأعضاء البشرية.
- القانون رقم (10) لسنة 2016 بشأن الرقابة على التبغ ومشتقاته.
- القانون رقم (16) لسنة 2016 بشأن الصحة النفسية.

305. كما أن القانون رقم (9) لسنة 2023 بإصدار قانون النيابة العامة قد نص على اختصاص النيابة العامة في تلقي طلبات ذوي الشأن بشأن الإيداع في المؤسسات العلاجية النفسية، ومراكز علاج الإدمان، ودور الرعاية الاجتماعية، واتخاذ ما تراه مناسباً بشأنها، بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدولة.

306. وتجدر الإشارة الى ان معهد الدراسات الجنائية بالنيابة العامة يختص بتدريب منسوبي الوزارات المختلفة في الدولة التي تختص بالرقابة على تطبيق أحكام القوانين سالفة البيان، وذلك لتأهيل منسوبيها المرشحين من جانبهم، من خلال دورات مأموري الضبط القضائي، وقبل صدور قرار بمنحهم صفة الضبطية القضائية من سعادة النائب العام، وتلك الصفة تمكنهم من ضبط واثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة للقوانين الرقابية.

جهود دولة قطر في مكافحة الاتجار بالبشر:

307. وضعت النيابة العامة خطة شاملة بشأن رصد ومكافحة وتكثيف التحقيقات في جرائم الاتجار بالبشر وتأتي هذه الخطة من الوعي التام بأهمية عنصر الملاحقة القضائية في تقييم جهود الدولة بشأن مكافحة جرائم الاتجار بالبشر، وتجدر الإشارة الى أن هذه الخطة قد وضعت من خلال الفهم الصحيح للتقييم الوطني للمخاطر، والتحليلات التي أجرتها النيابة العامة من خلال سجلاتها

وإحصاءاتها، وذلك للوقوف على المخاطر بوجه عام. ومدى تطورها وذلك بهدف التصدي لكافة الظواهر الاجرامية المتأتية من هذه القراءة والتحليلات، ففي العام 2019 اسند اختصاص التحقيق والتصرف الى نيابة شؤون الإقامة والاتجار بالبشر، التي تختص بمجموعة من الجرائم التي قد تنطوي على الاتجار بالبشر، وفي ذات العام تم تأسيس معهد الدراسات الجنائية بالنيابة العامة والذي يختص بتقديم الدورات التدريبية والعلمية لكافة أعضاء النيابة ومساعديها. ووجه سعادة النائب العام بتضمين مقرر جريمة الاتجار بالبشر ضمن المقررات الأساسية في الدورة التدريبية الإلزامية لمساعدي النيابة الجدد، وذلك بهدف بناء كوادر حديثة تحمل في ذهنها قبل مباشرة الاعمال في مختلف النيابات، المبادئ الأساسية والهامة لجريمة الاتجار بالبشر، ولم يكن بناء القدرات على هذا المستوى فحسب بل نظمت النيابة العامة مجموعة من الدورات التدريبية المتخصص في الاتجار بالبشر كجريمة، وطرق التحقيق فيها وكيفية التعامل معها ومع الضحايا والمجرمين والشبكة الاجرامية المحتمل وجودها.

308. وقد شكل فريقاً من أعضاء النيابة الذين التحقوا ببرنامج تدريبي مكثف امتد لمدة 3 سنوات، ومنهم رئيس نيابة شؤون الإقامة، وذلك بهدف بناء القدرات على مستوى عال من الفهم والمعرفة فيما يتعلق بجريمة الاتجار بالبشر، والجرائم المرتبطة بها. وعقب انتهاء البرنامج التدريبي المشار أليه، أصدر سعادة النائب العام القرار رقم 17 لسنة 2022، بشأن ندب أعضاء نيابة للتحقيق والتصرف بجرائم الاتجار بالبشر، وبذلك أصبح الفريق المشار اليه أعلاه، موزعاً على النيابات التي ثبت من خلال التحليلات ارتفاع معدلات الجرائم التي قد تنطوي على الإتجار بالبشر، وذلك بهدف العمل كخط دفاع أولي في تلك النيابات التي لا تختص بشكل مباشر في جريمة

309. وحصلت النيابة العامة على المؤشرات الخاصة بجرائم الاتجار بالبشر التي اعدت واعتمدت من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وهذه المؤشرات، قد تم تعميمها على كافة أعضاء النيابة العامة لمراعاتها اثناء التحقيق في كافة القضايا. ومؤخراً أعتمد سعادة النائب العام خطة انشاء برنامج استهداف للبلاغات، والذي يعمل على عدة مراحل:

- الأولى: تدقيق البلاغات في قسم التسجيل المركزي، بحيث يتم الاطلاع على البلاغات الخاصة بالجرائم ذات المؤشرات المرتفعة كالاتجار بالتأشيرات وحجز وثائق السفر والاعتداء والاغتصاب والحجز والخطف) ويعمل موظفي قسم التسجيل على إجابة مجموعة من الأسئلة المتعلقة ببعض المؤشرات التي لا تتطلب فهماً تاماً بجريمة الاتجار بالبشر.

- الثانية: ينتقل البلاغ من بريد التسجيل المركزي الى البريد المشترك الخاص بفريق التحقيق سالف البيان وهنا يعمل أعضاء الفريق على إجابة مجموعة من التساؤلات المرتبطة بجرائم الاتجار بالبشر وبمتحصلات الجريمة للتأكد من مدى وجود جريمتي الاتجار بالبشر أو غسل الأموال في الجرائم محل الفحص.
- الثالثة: وتعتمد على المرحلة الثانية، بحيث لو كانت شبهة الاتجار بالبشر متوفرة ينتقل البلاغ الكترونياً الى رئيس نيابة شؤون الإقامة لاتخاذ إجراءات التحقيق حسبما يقرر، وفي حال تبين وجود متحصلات جريمة تتنقل صورة من البلاغ الى رئيس نيابة الجرائم الاقتصادية في بريد مخصص له للفحص مجدداً بشأن جريمة غسل الأموال. الاتجار بالبشر، بل في جرائم أخلاقية وغيرها من الجرائم التي قد تنطوي على الاتجار بالبشر.

310. وقد تم تفعيل نظام الاستهداف سالف البيان في منتصف العام 2022م، والذي نجح بفحص كافة البلاغات التي ترد إلى النيابة وفق الخطوات سالفة الذكر، ونورد فيما يلي إحصائية عددية بعمل النظام.

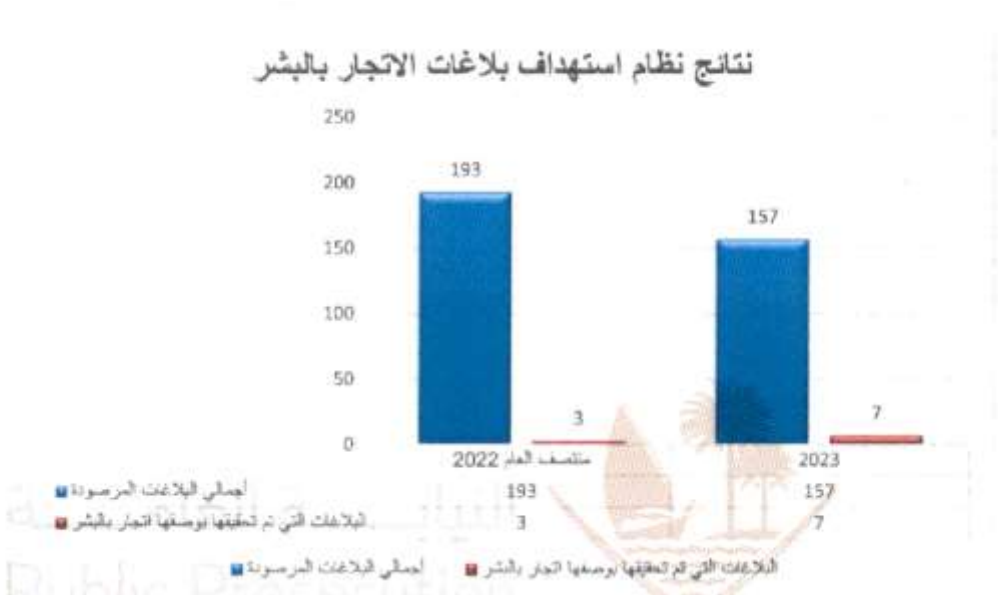

311. الجدول السابق يبين نتائج تطبيق نظام استهداف البلاغات وأثر تطوير النظام بعد بداية العمل به، فيلاحظ على سبيل المثال أن عدد البلاغات التي تم فحصها في منتصف العام 2022 بلغ 193 بلاغ بينما تم التحقيق في 3 بلاغات، وبالمقارنة مع العام 2023 كاملاً كان عدد البلاغات

157 وهو اقل من السنة السابقة، ولكنتم التحقيق في عدد 7 بلاغات، وذلك حيث يتم مراجعة مؤشرات المخاطر وتحديثها لتفعيل النظام بشكل أكثر فعالية ودقة.

312. وجاري العمل على تطوير النظام وتحديث المؤشرات بشكل مستمر، بحيث يتم الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي لتسهيل وتسريع عملية فحص البلاغات، وبذلك أصبح هناك منظومة داخلية لدى النيابة العامة تعمل بشكل متكامل بكافة عناصرها المتخصصة ورغم التوزع على مختلف النيابات، الا انها تعمل بشكل مترابط ومتوافق مع طبيعة جريمة الاتجار بالبشر المتخفية، وتستغل التطور التكنولوجي لقراءة وإدخال مؤشرات الجريمة بهدف الوصول لأقصى قدر ممكن من التحقيقات في الجرائم التي قد تنطوي على جريمة الاتجار بالبشر.

313. وترتب على كل ما سبق من إجراءات بناء المنظومة الكاملة في النيابة العامة زيادة ملحوظة في عدد بلاغات الاتجار بالبشر التي يتم تحقيقها بمعرفة النيابة العامة، والجدول ادناه يوضح عدد بلاغات الاتجار بالبشر خلال الأعوام 2019 حتى 2023

314. ويلاحظ في الجدول السابق أنه في العام 2021م تجاوز عدد البلاغات ضعف البلاغات التي كانت في العام 2019 و2020 مجتمعين بإجمالي عدد (7) بلاغات في العام 2021، وفي العام 2022 بلغ عدد البلاغات الاتجار بالبشر (13) بلاغات، وثم في العام 2023م توصل العدد الى (19)، ويمكن تحليل ذلك بأن هناك وعياً وإدراكا أكثر الجرائم الإتجار بالبشر لدى جهات انفاذ

القانون، ويأتي ذلك كنتيجة مباشرة للجهود التي تبذلها النيابة العامة كجزء من المنظومة الوطنية المتكاملة المعنية بمكافحة جريمة الاتجار بالبشر وملاحقة مرتكبيها.

2.2.11.1 السياسات والاستراتيجيات

315. الاستراتيجية الوطنية للصحة (2018–2022) والتي تهدف الى وضع نهج جديد لمواجهه التحديدات الصحية في قطر والذي يعكس تحولا شاملاً في التفكير نحو التركيز على صحة السكان والرعاية المتكاملة وتحسين وتعزيز الصحة والوقاية من الامراض، وتقديم رعاية صحية أفضل وقيمة أفضل للجميع، وتشمل الرؤية وضع خطة السياق الاستراتيجي لنظام رعاية صحية شامل عالمي المستوي للمجتمع القطري وتلبية احتياجات الجيل الحالي والاجيال القادمة، ووضع خطة نظام متكامل للرعاية الصحية والرعاية الصحية الوقائية، متبعة سياسية صحية وطنية، وخدمة فعالة ميسورة التكاليف وبحوث عالية الجودة، وكذلك دمج الصحة في جميع السياسات.

2.2.11.3 المؤسسات المعنية

316. وفي إطار توجه الدولة لتنفيذ التوصيات الخاصة بالتعاون مع منظمات المجتمع، اتخذت الدولة العديد من التدابير لتعزيز هذا التعاون، حيث أسست عدداً من اللجان المعنية لتوطيد التعاون مع منظمات المجتمع لضمان وصول الخدمات الصحية لكل المواطنين والمقيمين في دولة قطر ومراقبة وتطبيق التشريعات الصحية بالدولة، وغيرها من اللجان المشتركة المعنية بتعزيز الصحة، نذكر منها الآتي:

- اللجنة الوطنية لحماية الأطفال من العنف والمُشكلة بموجب قرار وزير الصحة رقم 20 لسنة 2017.
- لجنة أمان للعمالة المصابة.
- اللجنة الوطنية لاضطراب طيف التوحد.
- انشاء مركز دعم الصحة السلوكية.
- تم تفعيل اللجنة العليا لإدارة الأزمات برئاسة معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وعضوية الوزراء وكبار المسؤولين بالدولة بهدف تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين والمقيمين وفي مقدمتها تقديم الأمن والحماية لهم من وباء كورونا.

2.2.11.4 اهم الإنجازات وأفضل الممارسات

317. حظيت دولة قطر بتصنيف عالمي مرتفع في المؤشرات الدولية في مقاييس الرعاية الصحية العالمية، فوفقاً لمنظمة الصحة العالمية فإن دولة تحتل المرتبة الأولى في عدد الأطباء للفرد مع وجود 77.4 طبيب لكل 10.000 شخص.

318. تحتل دولة قطر المرتبة الرابعة على صعيد الرضا عن الرعاية الصحية وفقاً لمعهد ليجاتم والذي نتج عن استثمار دولة قطر للبنية التحتية الصحية بشكل كبير.

319. أشاد أصحاب الإجراءات الخاصة ممن زاروا البلاد خلال عام 2019 والمتضمن كل من الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم بجهود دولة قطر في مجال كفالة الصحة النفسية والجسدية والعقلية.

320. تحرص وزارة الصحة العامة على تقديم الخدمات الصحية الالكترونية المتمتعة بالكفاءة وسرعة الاستجابة والنتائج الفعالة لتتماشى مع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن لكل السكان والعاملات من النساء على اختلاف أعمارهم التمتع بحياة صحية، وعدم مواجهة صعوبة في الحصول على الخدمات الصحية.

321. تتولى إدارة القومسيون الطبي وهي إحدى إدارات وزارة الصحة العامة مهمة فحص كل القادمين الجدد للإقامة والعمل بدولة قطر والتأكد من عدم إصابتهم بأمراض معدية. ويخضع الوافد للاختبارات الصحية عند قدومه لأول مرة للدولة وقبل إقامته بالدولة فإذا كانت اختبارات ايجابية فيتم استبعاده، أما إذا تم اكتشاف المرض بعد إقامته في الدولة فتتم معالجته وفقاً للأمراض المعدية المنصوص عليها في الجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم (17) لسنة 1990 والمعدل بموجب القانون رقم 9 لسنة 2020.

322. على مستوى مؤسسة حمد الطبية فاستطاعت حتى عام 2023، تم إنشاء العديد من المستشفيات والمراكز الطبية الجديدة ليصبح اجمالي عدد المستشفيات والمراكز الطبية التي تديرها 13 مستشفى ومركز طبي. على مستوى مؤسسة الرعاية الصحية الأولية فاستطاعت حتى عام 2023، تم انشاء العديد من المراكز الصحية الجديدة ليصبح اجمالي عدد المراكز الصحية التي تديرها 31 مركزا طبيا.

323. يأتي افتتاح المختبرات الطبية المركزية الجديدة استمراراً لرؤية إدارة المختبرات الطبية وعلوم الأمراض في مواصلة عملية التطوير والتزامها بتوحيد الفحوصات وتنفيذها أوتوماتيكياً، حيث إنها

تجري أكثر من 17 مليون فحص مخبري سنوياً وتقدم خدمات شاملة ومتخصصة بكفاءة عالية للسكان في قطر، حيث لا تقتصر خدمات إدارة المختبرات الطبية والأمراض على مراجعي مؤسسة حمد الطبية ضمن مرافقها التي تصل إلى 14 مرفقاً ، وتعد المختبرات الطبية المركزية الجديدة الأولى من نوعها في المنطقة والتي تمتلك نظاما آليا متكاملا مرتبطا بالمعلوماتية.

324. تطبيق خدمات الفحص الذكي، والذي أدى إلى زيادة عدد الإحالات للخدمات الوقائية التابعة لمؤسسة الرعاية الصحية الأولية للتدخلات في انماط الحياة السلوكية بالنسبة للأشخاص المعرضين لنسبة مخاطر عالية: حيث تم تحويل 1738 (21%) مراجعا لخبراء تغذية، و1377 (17%) مراجعا للمثقفين الصحيين، و427 (5%) مراجعا لخدمات الصحة والمعافاة، و1421 (17%) مراجعا لفحص خدمات الكشف عن السرطان، و189 (2%) مراجعا لعيادات الصحة النفسية، وكانت ردود فعل المراجعين إيجابية حيث إن 92% ممن تلقوا الخدمة كانوا راضين جدا عنها و100% منهم سيوصون بالخدمة لأسرهم وأصدقائهم، وخلال الفترة من شهر يناير إلى سبتمبر 2018 – تم فحص 9000 شخص في مؤسسة الرعاية الصحية الأولية.

325. ويضاف إلى سلسلة الجهود النوعية التي تقدمها مؤسسة الرعاية الصحية الأولية كنوع من أنواع التكامل بين القطاعات الصحية في الدولة هو البرنامج الوطني للسرطان، الذي توفره الدولة مجاناً للمواطنين والمقيمين من خلال المراكز الصحية التابعة لمؤسسة الرعاية الصحية، والذي استقطب منذ عام 2016–2018 (50) ألف شخص قاموا بالكشف المبكر عن سرطان الثدي وسرطان الأمعاء.

<u>الجهود الوطنية القطرية لتعزيز المنظومة المؤسسية والتشريعية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد:</u>

326. تتوفر لدى دولة قطر على منظومة مؤسسية متطورة ومتخصصة في الوقاية من الفساد ومكافحته، تتميز بالتعدد والتنوع والتكامل في المهام، بين هيئات للرقابة وأجهزة للبحث والتحقيق وسلطات لإنفاذ القانون، أهمها هيئة الرقابة الإدارية والشفافية وديوان المحاسبة والنيابة العامة، التي تتضمن إدارة مخصصة تعالج قضايا الفساد وغسل الأموال، ووزارة الداخلية، ووحدة المعلومات المالية القَطَرية.

1. هيئة الرقابة الإدارية والشفافية:

327. هيئة الرقابة الإدارية والشفافية هي الهيئة الوطنية المختصة بالمساهمة في تحقيق أعلى مؤشرات النزاهة والشفافية، والعمل على مكافحة الفساد بكافة صوره وأشكاله، ولها في سبيل تحقيق ذلك، ما يلي:

- العمل على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- وضع استراتيجية وطنية لتعزيز النزاهة والشفافية وتنفيذها بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- بحث ودراسة أسباب القصور في النظم الإدارية والفنية والمالية واقتراح وسائل تلافيها.
- تعزيز النزاهة والشفافية في إدارة أملاك الدولة.
- إعداد ميثاق لنزاهة الموظفين العموميين والمقاولين والموردين.
- تعميم المعارف المتعلقة بتكريس النزاهة والشفافية وتيسير اطلاع الأفراد عليها،
- التعريف بظاهرة الفساد وآثاره ومخاطر انتشاره.
- توفير قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور، لتلقي اقتراحاتهم وشكاواهم.
- وضع البرامج التثقيفية والتدريبية لتوعية موظفي الدولة، وتدريبهم على كشف الفساد.
- التعاون مع الهيئات والمنظمات والجمعيات الإقليمية والدولية المعنية بمكافحة الفساد.
- بحث ودراسة الشكاوى حول الإهمال أو القصور أو سوء الإدارة أو الاستغلال.
- متابعة التطورات في مجال الرقابة الإدارية والشفافية، وتطبيق أحدث النظم الرقابية.
- اقتراح التشريعات اللازمة لمنع ومكافحة الفساد في ضوء المعايير الدولية.
- إجراء مراجعة دورية للتشريعات بغرض تطويرها.
- إجراء البحوث والدراسات ذات العلاقة بأهداف وأنشطة الهيئة.

328. وتُباشر الهيئة عملها بالنسبة للجهات الآتية:

- الوزارات والأجهزة الحكومية والجهات والشركات التابعة لأي منها.
- الهيئات والمؤسسات العامة والجهات والشركات التابعة لأي منها.
- الجمعيات والمؤسسات الخاصة، وغيرها من الكيانات ذات النفع عام.

2. اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

329. أنشأت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمقتضى القانون رقم (3) لسنة 2010 بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المعدل بالقانون رقم (20) لسنة 2019، كلجنة مركزية بمصرف قطر تضم ممثلين عن وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة العدل، وزارة التجارة والصناعة، النيابة العامة، ديوان المحاسبة، المصرف المركزي، جهاز أمن الدولة، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، هيئة قطر للأسواق المالية، الهيئة العامة للجمارك، الهيئة العامة للضرائب، هيئة تنظيم مركز قطر للمال، هيئة تنظيم الأعمال الخيرية.

وتختص اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يلي:

- إعداد التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإشراف على إنجازه، وتوثيق نتائجه وتعميمه وتحديثه، وتلتزم السلطات المختصة بموافاة اللجنة بما تطلبه من بيانات ومعلومات، والمشاركة معها في إنجاز التقييم وتنفيذ مخرجاته.
- وضع استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل في الدولة، تستند إلى مخرجات التقييم الوطني للمخاطر، وبما يتوافق مع المعايير الدولية، ومتابعة تنفيذها.
- الإشراف على التنسيق بين السلطات المختصة والتعاون وتبادل المعلومات فيما بينها على مستوى صنع السياسات وتنفيذها وعلى المستوى التشغيلي وتطوير الأنشطة وتنفيذها من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، مع مراعاة التوافق مع تدابير حماية البيانات والمعطيات الشخصية، وغيرها من الأحكام المماثلة.
- دراسة ومتابعة التطورات الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، ورفع التوصيات إلى السلطات المختصة بشأن تطوير التعليمات والضوابط التنظيمية الصادرة عنها، واقتراح التعديلات التشريعية، بما يتلاءم مع هذه التطورات.
- تمثيل الدولة في الاجتماعات وأنشطة المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة.
- التنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في كل ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية ذات الصلة بمكافحة تمويل الإرهاب.
- التنسيق مع هيئة الرقابة الإدارية والشفافية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

- جمع وتصنيف وتحليل البيانات والإحصاءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وطلب البيانات ذات الصلة من السلطات المختصة سواء كانت ممثلة باللجنة أم لا، وذلك لاستخدامها في إعداد التقييم الوطني للمخاطر والاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وغير ذلك من الأغراض المتعلقة باختصاصاتها.
- تنسيق واستضافة البرامج التدريبية الوطنية الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

3. وحدة المعلومات المالية:

330. أنشأت وحدة المعلومات المالية وفقًا لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (4) لسنة 2010، المعدل بالقانون رقم (20) لسنة 2019، كجهاز مركزي وطني مسؤول عن تلقي وطلب المعلومات المتعلقة بما يشتبه أن يكون متحصلات جريمة، وباحتمال وجود عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وفقًا للقانون المشار إليه، وتحليلها وإحالة نتائج التحليل إلى السلطات المختصة بشكل تلقائي أو عند الطلب.
331. وتتوفر الوحدة على قاعدة بيانات ومعلومات وبيانات مالية، تتيحها للجهات القضائية وسلطات إنفاذ القانون بكافة الوسائل، لاستخدامها في إجراء التحقيقات أو اتخاذ التدابير متى كانت هناك أسباب تدعو للاشتباه بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، لا سيما الطلب من النائب العام تجميد أية متحصلات يشتبه في علاقتها بغسل الأموال أو بالجرائم الأصلية أو تمويل الإرهاب.

4. ديوان المحاسبة:

332. وفقًا لأحكام القانون رقم (11) لسنة 2016 بشأن ديوان المحاسبة، يطبق الديوان سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية، من خلال تعزيز مشاركة المجتمع وتعزيز مبادئ سيادة واحترام القانون، وتطبيق مبدأ المساواة أمام القانون من خلال عدم وجود استثناءات فيما يخص الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة وإمكانية محاسبة كافة العاملين بالديوان وفقًا لما نص عليه الديوان ولائحة شؤون موظفيه والتعاون مع السلطات القضائية ممثلة في المحاكم والنيابة العامة لتقديم تقارير الخبرة الفنية في مجال قضايا المال العام.
333. ولمنع الفساد المالي يطبق الديوان ممارسات فعالة في اقتراح الوسائل المناسبة للمحافظة على دفاتر وسجلات ومستندات حسابات المستودعات والمخازن، ولتجنب اختلاس المال العام ومنع المخالفات المالية المختلفة يباشر الديوان عمله في مجال الرقابة اللاحقة، ووضع وتطوير

استراتيجية شاملة للتدقيق الداخلي المبني على أساس المخاطر تكفل إعطاء تأكيدات حول المخاطر الرئيسة التي تواجهها الجهة الخاضعة للرقابة.

5. وزارة الداخلية:

334. أنشئت بوزارة الداخلية إدارة البحث الجنائي بموجب قرار وزير الدولة للشؤون الداخلية، رقم (56) لسنة 2001م، بمسمى إدارة البحث الجنائي كإحدى الإدارات التابعة للإدارة العامة للمباحث، والأدلة الجنائية، وفي عام 2014م صدر قرار وزير الداخلية رقم (79) لسنة 2014 بتبعيتها للإدارة العامة للمباحث الجنائية وتطوير عملها باستحداث (قسم مكافحة جرائم الاتجار بالبشر بإدارة البحث الجنائي وذلك بموجب قرار وزير الداخلية رقم (108) لسنة 2019م"، وذلك لزيادة كفاءة أعمال البحث والتحري، والتي ساهمت، وبشكل كبير، في خفض معدلات الجريمة في دولة قطر.

6. النيابة العامة:

335. النيابة العامة هيئة قضائية مستقلة بموجب القانون رقم (9) لسنة 2023 بإصدار قانون النيابة العامة وقد اسند القانون للنيابة العامة ممارسة سلطتي التحقيق والاتهام ومباشرة الدعوى الجنائية، واتخاذ جميع الإجراءات والتدابير المتعلقة بهما، وفقاً للقانون، ويكون لها بوجه خاص ما يلي:

1. التحقيق في الجرائم، ويجوز لها أن تندب مأموري الضبط القضائي للقيام بذلك، ويكون مأمورو الضبط القضائي فيما يتعلق بمباشرة ما يندبون له من أعمال تابعين للنيابة العامة وخاضعين لإشرافها.
2. تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها أمام المحاكم، والطعن في الأحكام التي تصدر فيها، وتنفيذها.
3. طلب إشهار إفلاس التجار، وتحقيق وقائع الإفلاس بالتقصير أو التدليس، واتخاذ إجراءات تحريك الدعوى الجنائية فيها، ومباشرتها طبقاً للقانون.
4. مباشرة دعاوى الحسبة، التي ينص القانون على اختصاصها بها. 5 – التحقيق في طلبات سلب الولاية أو الحد منها أو وقفها أو ردها، وطلبات تثبيت وتعيين الأوصياء، وطلبات الحجر واثبات الغيبة، وغيرها من الأمور المتعلقة بعديمي الأهلية وناقصيها والغائبين والحمل المستكن.

5. الرقابة على الدور المخصصة للأحداث، وعلى المؤسسات العقابية وغيرها من أماكن الحبس، بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة، وذلك بعمل زيارات دورية ومفاجئة لها، والاطلاع على دفاترها، وأوامر القبض
6. والحبس، وتلقي شكاوى المحبوسين والتحقيق فيها، واتخاذ ما تراه مناسباً بشأنها.
7. التصرف في المضبوطات، والإشراف على تحصيل الغرامات، وتلقي الأمانات والودائع والتصرف فيها.
8. تلقي طلبات ذوي الشأن بشأن الإبداع في المؤسسات العلاجية النفسية، ومراكز علاج الإدمان، ودور الرعاية الاجتماعية، واتخاذ ما تراه مناسباً بشأنها، بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدولة. و – تمثيل الدولة والمشاركة في كافة المؤتمرات والمنتديات المتعلقة بمكافحة الجريمة والتعاون القضائي وجميع الشؤون الداخلة في اختصاصاتها، والتي تعقد داخل الدولة أو خارجها.
9. اقتراح مشروعات الأدوات التشريعية ذات الصلة باختصاصاتها.
10. الاختصاصات الأخرى التي ينص عليها القانون.

336. كما خص قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم (23) لسنة 2004، النيابة العامة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها، هذا وقد أورد ذات القانون مجموعة من الصلاحيات للنيابة العامة التي تعينها على أداء مهمتها، حيث أوجب القانون عليها في المادة 63 التحقيق في كل الجنايات وما ترى من الجنح، ونص ذات القانون على مجموعة من الإجراءات المتعلقة بمباشرة التحقيق، كالمعاينة وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة والتفتيش (المواد 74 إلى (83) وكذا سماع الشهود وتدب الخبراء والاستجواب والمواجهة وأوامر القبض والاحضار والحبس الاحتياطي وغيرها من إجراءات التحقيق التي أناط بها المشرع النيابة العامة دون غيرها كاختصاص أصيل.

7. هيئة تنظيم الأعمال الخيرية:

337. أنشئت هيئة تنظيم الأعمال الخيرية، وفقًا للقرار الأميري رقم (43) لسنة 2014م، بهدف تنمية ودعم وتشجيع الأعمال الخيرية والإنسانية، والإشراف عليها ومراقبتها في إطار السياسة العامة للدولة، وذلك في سبيل توفير الحماية اللازمة على أموال الأعمال الخيرية، وعلى الأخص ما يلي:

- الإشراف والرقابة على عمليات جمع التبرعات المصرح بها للجمعيات والمؤسسات الخاصة الخيرية، والجهات الأخرى، والأفراد.
- الإشراف والرقابة على تحويل الأموال من الجمعيات والمؤسسات الخاصة الخيرية، والجهات الأخرى، والأفراد، إلى أي جمعية أو مؤسسة أو هيئة خارج الدولة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- التفتيش والرقابة على العمليات المالية الخاصة بالتبرعات والأعمال الخيرية أو الإنسانية بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية.

8. مركز حكم القانون ومكافحة الفساد:

338. أنشأت دولة قطر مركز حكم القانون ومكافحة الفساد بموجب القرار الأميري رقم (94) لسنة 2013م، ليمارس دوره في دعم وتعزيز وتطوير ونشر مبادئ حكم القانون ومكافحة الفساد، ويهدف المركز إلى:

- العمل على بناء المعرفة المتخصصة ورفع الكفاءات الفردية والمؤسسية التي من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز حكم القانون ومكافحة الفساد بالتوافق مع المعايير الدولية وتلبية الاحتياجات الوطنية.
- دعم الأطراف المعنية من الدول العربية والدول الأخرى في مجالات إعلاء سيادة القانون والحكم الرشيد ومكافحة الفساد.
- توفير أطر دائمة لتبادل الخبرات والتجارب من خلال إقامة الشراكات الإستراتيجية مع المكاتب والوكالات المعنية في الأمم المتحدة، لاسيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فضلا عن أبرز مراكز الدراسات والأبحاث على مستوى العالم.
- تقديم وتسهيل التعليم والتدريب للإطار القانوني والتقني لمكافحة الفساد لكافة المتخصصين والممارسين بكافة القطاعات على المستويات الوطني والدولي وخاصة هيئات مكافحة الفساد.
- دعم ومساعدة دول المنطقة وبصفة خاصة التي تمر في الفترة الحالية بمرحلة انتقالية نتيجة لتغيير نظم الحكم بها في مجال استرداد الأموال وتوفير الدعم القانوني والتقني، وتحديد نقاط الاتصال المعنية على مستوى الدول والمنظمات الدولية المختصة.
- تحسين استغلال وتوجيه الموارد المالية والتقنية الدولية في إطار تيسير وتفعيل استرداد الأصول والأموال.

9. معهد الدراسات الجنائية:

339. أنشئ معهد الدراسات الجنائية بموجب قرار النائب العام رقم (115) لسنة 2018 بهدف تدريب أعضاء ومساعدي النيابة العامة لتطوير قدراتهم ومهاراتهم العلمية والعملية وتحديثها، وتنمية البحث العلمي وتعميقه في الميدان القانوني الجنائي لدى المتدربين، وإقامة الندوات واللقاءات الثقافية والحوارات المتخصصة وإعداد الدراسات والبحوث العلمية حول الظواهر الجنائية وسبل مكافحة الجريمة وإصدار الدوريات القانونية.

340. ويقوم بأعمال التدريب صفوة من أعضاء النيابة العامة، بالإضافة إلى عدد من القضاة والخبراء القانونيين وأساتذة الجامعات المتخصصين.

10. المركز الدولي للأمن الرياضي:

341. تأسس المركز الدولي للأمن الرياضي كمنظمة مستقلة ذات نفع عام وفق قوانين دولة قطر، يؤمن جزء كبير من ميزانيته من الحكومة القطرية بنسبة 70%، بمتوسط موازنة مالية سنوية تبلغ 20 مليون دولار أمريكي.

342. ويعتبر المركز الدولي للأمن الرياضي منظمة عالمية مستقلة غير ربحية تتخذ من الدوحة مقرًا لها، وهو مركز له مرجعية دولية لكل جوانب النزاهة والسلامة والأمن الرياضي في العالم يستهدف حماية النزاهة في الرياضة، ويعمل المركز الدولي عن كثب مع الدول والحكومات والمنظمات الدولية والأجهزة الأمنية لتقديم المشورة المهنية والدعم، من خلال عدد من البرامج والآليات الوقائية والتعليمية والأبحاث والتحقيقات المدعومة بقاعدة بيانات شاملة عن مجموعات الجرائم المنظمة في الرياضة العالمية.

343. كما يعد المركز منظمة لطرح الأفكار والمبادرات والحلول المهنية للتحديات والمخاطر التي تواجه الرياضة العالمية من سوء إدارة وفساد ومراهنات غير قانونية وتلاعب في نتائج المباريات.

344. في هذا السياق، عمل المركز مع منظمات دولية مرموقة مثل الأمم المتحدة، واليونسيف، والإنتربول، والمفوضية الأوروبية، واللجنة الأولمبية الدولية، والاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) إلى جانب أجهزة الشرطة في دول العالم المختلفة.

<u>تعزيز سلوك ونزاهة الموظفين العموميين</u>:

345. قامت دولة قطر بوضع وتنفيذ وترسيخ السياسات الداعمة لنظم توظيف الموظفين في القطاع العام، وفي القضاء، والنيابة العامة، والشرطة، والتي تقوم على مبادئ الجدارة والكفاءة والشفافية والموضوعية.

346. وتركز هذه السياسات على اختيار وتدريب الموظفين العموميين للترقي في الوظائف العامة، وبناء قدراتهم من أجل إذكاء وعيهم بمخاطر الفساد خلال أداء وظائفهم، وفق ما ورد في القانون رقم (15) لسنة 2016 بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية.

347. ولهذه الغاية، حدد قرار مجلس الوزراء رقم (18) لسنة 2020م، بإصدار ميثاق سلوك ونزاهة الموظفين العموميين، مجموعة من المبادئ والقيم لتعزيز قيم النزاهة والشفافية ومعايير السلوك الوظيفية التي تم اعتمادها بالاسترشاد بالتجارب الدولية الفضلى والمبادرات الدولية والإقليمية المعنية بمدونات قواعد سلوك الموظفين العموميين، خاصة المدونة الدولية لسلوك الموظفين العموميين المعتمدة بموجب قرار الجمعية العامة رقم 59/51 المؤرخ 12 ديسمبر 1996م.

الشفافية والنزاهة في المناقصات والمزايدات العمومية:

348. تضمن القانون رقم (24) لسنة 2015م، بإصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات، مجموعة من المبادئ التي يجب أن تخضع لها المناقصة العامة وهي مبادئ العدالة والعلانية والمساواة وتكافؤ الفرص وحرية المنافسة والشفافية والقيمة مقابل الثمن، في إطار تعزيز النزاهة والشفافية والوقاية من ارتكاب أفعال الفساد.

حماية الشهود والمبلغين عن أفعال الفساد:

349. تضمن القانون رقم (5) لسنة 2022م، بشأن حماية المجني عليهم والشهود ومن في حكمهم، مجموعة من التدابير القانونية لحماية المجني عليهم والشهود ومن في حكمهم في جرائم الفساد، وفق أحدث المعايير الدولية المعمول بها في، وبخاصة:

- إخفاء البيانات الشخصية للمشمول بالحماية كلياً أو جزئياً، والاحتفاظ بها في سجل خاص.
- الاستماع إلى أقوال المشمول بالحماية في جلسة سرية.
- عرض شهادة المشمول بالحماية أو أقواله باستخدام الوسائط الإلكترونية أو غيرها مع إمكانية تغيير الصوت أو إخفاء ملامح الوجه.
- تمكين المشمول بالحماية من الإدلاء بالشهادة خلف ستار.
- تقديم الأسئلة إلى المشمول بالحماية والرد عليها كتابة كلما اقتضت الضرورة ذلك.

- استخدام تقنية الاتصال عن بُعد.
- تخصيص رقم هاتف للتواصل بين المشمول بالحماية وإدارة الحماية.
- توفير الحماية الجسدية والأمنية للشخص المشمول بالحماية.
- وضع الحراسة على المشمول بالحماية ومسكنه.
- تغيير مكان عمل المشمول بالحماية بصورة مؤقتة أو دائمة بالتنسيق مع جهة عمله، إذا لم تكن طرفاً في الواقعة.
- أي إجراء آخر تقرره النيابة العامة أو المحكمة المختصة، بحسب الأحوال.

تنظيم الحق في الحصول على المعلومات:

350. لتحقيق أعلى مؤشرات النزاهة والشفافية ومواكبة التطورات العالمية، تم إصدار القانون رقم (9) لسنة 2022م، بتنظيم الحق في الحصول على المعلومات وفق مبادئ تضمن النشر التلقائي للبيانات والإحصاءات والوثائق المتاحة لدى الجهة المعنية بأي وسيلة، والحق في تقديم طلب للحصول عليها وفق إجراءات شفافة تتضمن البيانات التي تحددها الجهة المعنية، وعلى الأخص بيانات طالب المعلومات، والمعلومات التي يرغب في الحصول عليها، ومبررات تقديم الطلب، مع تحديد مدة البت في ذلك الطلب خلال (15) يومًا من تاريخ تقديم الطلب، في ضوء تمديد هذه الفترة لمدة مماثلة، بحسب طبيعة أو كم المعلومات المطلوبة، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببًا.

351. ولطالب المعلومات التقدم للحصول على المعلومات بصفة عاجلة في الحالات التي قد يؤدي فيها انتظار المدة المقررة لإجابة الطلب إلى إلحاق ضرر محقق بحقوقه الشخصية أو المالية، ويكون ذلك وفقاً للمبررات التي يبديها في الطلب. ويتعين على الجهة المعنية البت في الطلب خلال يومين من تاريخ تقديمه، سواء بإجابة طالب المعلومات إلى طلبه، أو رفض الطلب مع بيان أسباب الرفض

352. كما ضمن القانون المشار إليه لطالب المعلومات الحق في أن يتظلم لرئيس الجهة في حال رفض طلبه، وذلك خلال (30) يوماً من تاريخ إخطاره بنتيجة البت في الطلب، ويبتُّ الرئيس في التظلم في مدة لا تجاوز (15) يوماً من تاريخ تقديمه، ويُعتبر مضي هذه المدة دون البت في التظلم رفضاً ضمنياً له.

تعزيز النزاهة والشفافية في الخدمة المدنية:

353. قامت دولة قطر بوضع وتنفيذ وترسيخ السياسات الداعمة لنظم توظيف المستخدمين المدنيين في القطاع العام، وفي القضاء، والنيابة العامة، والشرطة، والتي تقوم على مبادئ الجدارة والكفاءة والشفافية والموضوعية. وتركز تلك السياسات على اختيار وتدريب الموظفين العموميين للترقي في الوظائف العامة، وتعمل مؤسسات الدولة على تدريب الموظفين العموميين من أجل إذكاء وعيهم بمخاطر الفساد خلال أداء وظائفهم، وفق ما ورد في القانون رقم (15) لسنة 2016 بإصدار قانون الموارد البشرية المدنية. وفي هذا الإطار، تضمنت القوانين المعنية بالموظف العام بصفة عامة، وكذا القوانين المتعلقة بالقضاة وأعضاء النيابة العامة والعاملين في جهاز الشرطة وديوان المحاسبة وغيرها من الجهات الوطنية في دولة قطر معايير سلوكية واضحة تبين الواجبات والمحظورات، وتضع نظامًا تأديبيًا عند مخالفتها.

قوانين ذات صلة بتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد:

354. تضمنت العديد من القوانين القطرية أحكامًا ذات صلة بمكافحة الفساد، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- قانون السلطة القضائية رقم 10 لسنة 2003م.
- القانون رقم 19 لسنة 2006م، بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- القانون رقم 8 لسنة 2008م، بشأن حماية المستهلك.
- قانون رقم (20) لسنة 2019م، بإصدار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- قرار مجلس الوزراء رقم (41) لسنة 2019م، بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- قرار وزير التجارة والصناعة رقم (2) لسنة 2022م، بشأن تحقيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالشركات التجارية.
- قانون الشركات رقم 11 لسنة 2015م.
- قانون رقم (1) لسنة 2020م، بشأن السجل الاقتصادي الموحد.
- قرار مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2020م، باللائحة التنفيذية للقانون رقم (1) لسنة 2020م، بشأن السجل الاقتصادي الموحد.
- قانون رقم (12) لسنة 2020م، بتنظيم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.